البنك
الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT
BANK

التقرير السنوي الثاني والثلاثون ٢٠٠٨

الأردن
وجوه وأماكن

تطور أهم بنود البيانات المالية ١٩٩٩ – ٢٠٠٨

بملايـــن الدنانيـــر

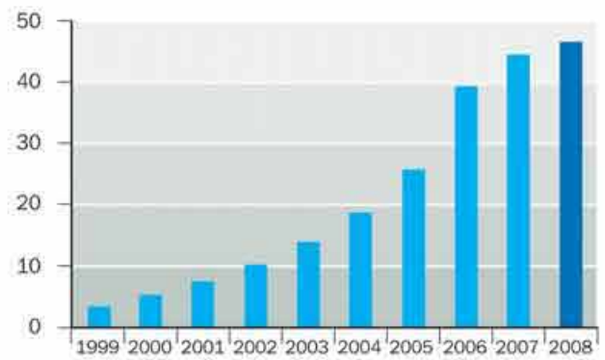

الربح للسنة بعد الضريبة وحقوق الأقلية

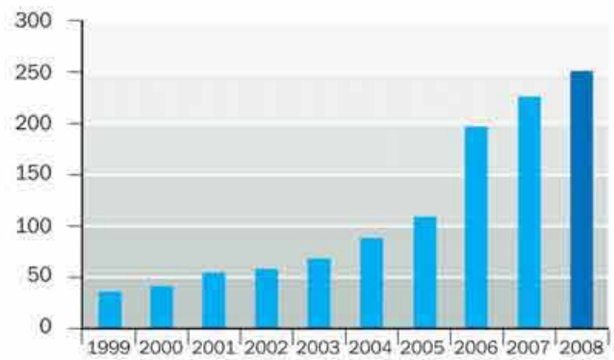

مجموع حقوق الملكية

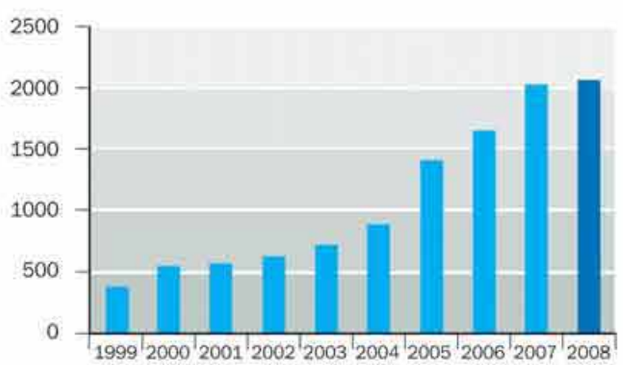

إجمالي الموجودات

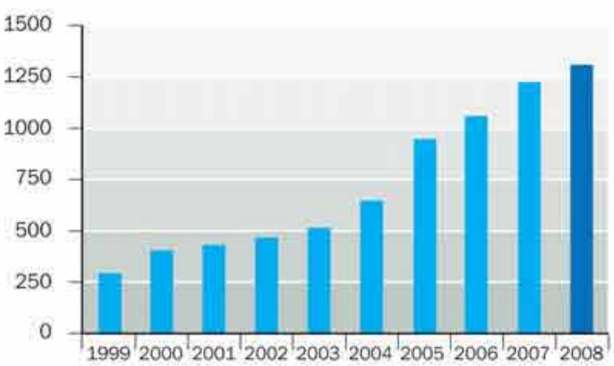

ودائع العملاء والتأمينات النقدية

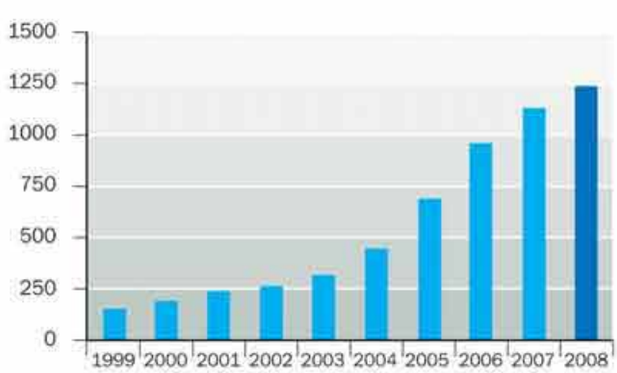

التسهيلات الائتمانية المباشرة – بالصافي

البنك
الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT
BANK

شركة مساهمة عامة محدودة
تأسست بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٢٥
سجل تجاري رقم ١٠٨
رأس المال المدفوع : ١٠٠ مليون دينار أردني

رؤيانا ...

أن نكون أحد البنوك العربية الرائدة في تقديم الخدمة المصرفية الشاملة والمتميزة
بما يواكب آخر مستجدات الصناعة المصرفية والتجارة الإلكترونية في العالم.

رسالتنا ...

نحن مؤسسة مصرفية أردنية، تقدم خدماتها الشاملة بجودة ومهنية عالية وتسخر قدرات جهازها الوظيفي
وإمكاناتها التكنولوجية المتطورة بكفاءة عالية لتحسين مستوى الخدمة المقدمة لجمهور المتعاملين معها،
وتوسيع وتنويع قاعدة العملاء من مختلف القطاعات الإقتصادية الأردنية والعربية، بما يحقق عائداً مجزياً للمساهمين
ويعمل في الوقت نفسه على تنمية الإقتصاد الوطني ورفاه أبناء المجتمع المحلي.

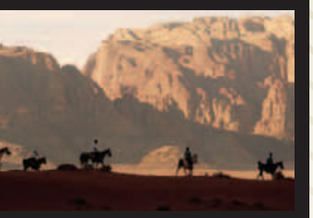

المحتويات

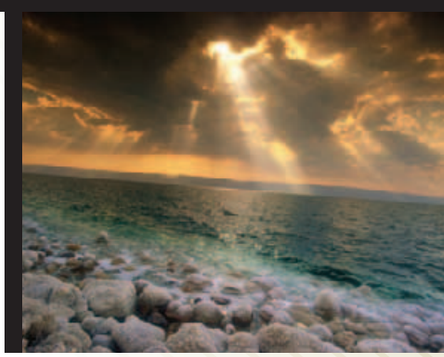

مجلس الإدارة	٩
كلمة رئيس مجلس الإدارة	١١
تقرير مجلس الإدارة حول الحاكمية المؤسسية وإدارة المخاطر والامتثال	١٤
مناقشات وتحليلات الإدارة حول نتائج أعمال البنك في عام ٢٠٠٨	١٨
أهم المؤشرات والنسب المالية لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٧	٢٥
الإدارة التنفيذية	٢٦
خطة العمل لعام ٢٠٠٩	٢٧
تقرير مدقق الحسابات المستقل	٢٨
البيانات المالية الموحدة لعام ٢٠٠٨	٣٠
الإيضاحات حول البيانات المالية	٣٤
الإفصاحات الإضافية المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية	٧٥
ملحق: دليل الحاكمية المؤسسية	

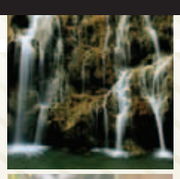

حضرة صاحب الجلالة
الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم

حضرة صاحب السمو
الشيخ صباح الأحمد الصباح
أمير دولة الكويت

مجلـــس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة
- ☐ **السيد عبد الكريم علاوي الكباريتي**

نائب رئيس مجلس الإدارة
- ☐ **السيد فيصل حمد مبارك العيار**
  ممثل بنك الخليج المتحد - البحرين

الأعضـــاء
- ☐ **السيد عماد جمال أحمد القضاه**
  ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
- ☐ **السيد محمد أحمد محمد أبو غزاله**
- ☐ **السيد مسعود محمود جوهر حيات**
  ممثل شركة الفتوح القابضة - الكويت
- ☐ **السيد طارق محمد يوسف عبد السلام**
  ممثل شركة مشاريع الكويت (القابضة) - الكويت
- ☐ **السيد فاروق عارف شحادة العارف**
- ☐ **الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس**
  ممثل بنك برقان - الكويت
- ☐ **السيد منصور أحمد عبد الكريم اللوزي**
  ممثل الشركة الإستراتيجية للاستثمارات

المدير العام / أمين سر مجلس الإدارة
- ☐ **السيد " محمد ياسر " مصباح الأسمر**

مدققو الحسابات
- ☐ **السادة ديلويـــت انـــد تـــوش**
  (الشرق الاوسط) الأردن

* مجلس الإدارة اعتبارا من ٢٠٠٩/٣/١٥

كلمــة رئيــس مـجلـس الإدارة

حضرات السادة المساهمين الكرام،

أحييكم أجمل تحية ويسعدني أن أقدم لكم باسمي وبإسم زملائي أعضاء مجلس الإدارة التقرير السنوي الثاني والثلاثين عن نتائج أعمال البنك وإنجازاته والبيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٨/١٢/٣١.

شهد عام ٢٠٠٨ بين بدايته ونهايته جملة من الأحداث المثيرة على الصعيد الاقتصادي المحلي والعالمي، فإذا كان العام قد استهل أيامه بتنامي موجه غير مسبوقة من ارتفاع الأسعار وزيادة معدل التضخم، فقد طوى أيامه الأخيرة على وقع ارتدادات الأزمة المالية العالمية ومؤشرات التباطؤ والانكماش الاقتصادي.

لقد كانت توقعاتنا منذ بداية العام بأنه سيكون عاماً صعباً وحافلاً بالتحديات، إلا أنه لم يكن في الحسبان حجم تلك التحديات خاصة بعد دخول عوامل خارجية زادت من الضغوط على العديد من القطاعات وعلى الوضع الاقتصادي ككل.

بالنسبة لتداعيات الأزمة المالية العالمية فلسنا بصدد إضافة المزيد من البحث والتحليل والتعليق حول أسبابها ومداها بعد أن أشبعها الخبراء والمختصون بحثاً وتحليلاً، لكننا بالتأكيد عاكفون على دراسة وفهم دروسها واستيعاب العبرة منها ومهتمون بالعمل والمشاركة في الجهود الهادفة إلى تخفيف آثارها على اقتصادنا وبلدنا من خلال دورنا كمؤسسة مصرفية وطنية وكوننا جزءاً من منظومة مصرفية تمثل أحد أهم روافع الاقتصاد الأردني. ولا بد في هذا السياق من الإشارة والإشادة بالإجراءات الحكومية الحصيفة والخطوات العملية التي تم اعتمادها على صعيد مواجهة الأزمة الاقتصادية المحلية التي تفاقمت خلال العام متأثرة بعوامل خارجية منها تباطؤ الاقتصاد العالمي وضعف الدولار وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية والسلع الاستراتيجية ومعدلات التضخم إلى مستويات قياسية.

لقد واصلت الحكومة سياسة الانفتاح الاقتصادي وضبط الدين العام وجهود تشجيع الاستثمارات الخارجية المباشرة ومشاريع التخاصية واعتمدت إجراءات لكبح التضخم ومساعدة الطبقة الفقيرة وذوي الدخل المحدود من خلال شبكة الأمان الاجتماعي وصندوق دعم القطاع الزراعي. أما على صعيد الإجراءات المتوسطة وطويلة المدى فقد تم إشهار مناطق تنموية جديدة على غرار منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة في كل من معان وإربد والمفرق حيث يوفر القانون المنظم لهذه المناطق إعفاءات ضريبية وتسهيلات جمركية مغرية لتشجيع الاستثمار فيها. كما تم طرح والمباشرة بتنفيذ مشاريع إسكان كبرى لذوي الدخل المحدود والمتوسط بأسعار هي في قدرة تلك الشرائح.

كما واكب البنك المركزي الأردني التطورات الاقتصادية المحلية واتخذ مبكرا سلسلة من الإجراءات في محاولة لتقليل أثر التضخم واتبع سياسة نقدية تهدف إلى إدارة سعر الفائدة للحد من تقلباتها كما أدار عوامل العرض والطلب على الدينار الأردني لتدعيم جاذبية الاستثمار بالدينار من خلال فروقات أسعار الفائدة وللمحافظة على قوة العملة الوطنية. ولا يفوتنا التنويه إلى ما قام به البنك المركزي خلال عام ٢٠٠٨ من إجراءات تصحيحية وتعديلات على بعض التعليمات المصرفية بهدف رفع مستويات إدارة المخاطر والشفافية لدى البنوك، إضافة إلى وضع أسس جديدة للتصنيف والمخصصات ونسب الإقراض والسيولة، حيث أسهمت جملة هذه الإجراءات في تحسين معدلات كفاية رأس المال لدى البنوك وفي تعزيز سلامة ومتانة النظام المصرفي ككل.

وفي الوقت الذي تكشف فيه عمق الأزمة المالية العالمية، ومع توالي سلسلة الانهيارات والإفلاسات بالجملة لعدد من أكبر المؤسسات المصرفية والمالية والاستثمارية في العالم في أواخر الربع الثالث من العام، كان الأردن قد حقق درجة عالية من القدرة على السيطرة والتحكم بالأوضاع المحلية وخفض إلى درجة مقبولة من احتمالات تعرضه المباشر لتبعات وارتدادات تلك الأزمة على صعيد الاقتصاد الكلي عموماً والقطاع المصرفي بشكل خاص. وقد كان لقرار الحكومة ضمان ودائع عملاء البنوك في الأردن حتى نهاية عام ٢٠٠٩، على غرار ما قامت به العديد من دول المنطقة والعالم، أثر طيب في نفوس المواطنين والمستثمرين وأشاع حالة من الاستقرار والطمأنينة لديهم.

وفي هذا السياق، فنحن نرى أن الإجراءات المتخذة محليا للحماية والتحوط ناجحة وكافية على المدى القصير والمتوسط، وخصوصا إذا ما أخذنا بالاعتبار حقيقة أن اقتصاديات الدول النامية أقل عرضة لتداعيات الأزمة المالية العالمية عنها في الدول الكبرى بسبب تواضع اقتصادياتها وحجم تأثيرها وتأثرها بالاقتصاد العالمي وابتعادها عن الأنظمة المالية والأدوات الاستثمارية المعقدة، ففي الوقت الذي يسجل فيه الاقتصاد العالمي معدل نمو بحدود ٣,٧ ٪ في عام ٢٠٠٨ ، يحقق الاقتصاد الأردني نسبة نمو ٦٪، وهذا ما يؤكد قدرة بلدنا على مواجهة وتحدي الأزمات والخروج منها بسلام بل وتحقيق إنجازات مرموقة كما كان عهده على مدى سنوات عديدة سابقة.

بالنسبة للسوق المالي الأردني، فقد كان أول القطاعات التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية. ولا نجد أي تفسير مقبول لما شهدته السوق من اضطراب غير انتشار حالة الهلع وفقدان الثقة وفي الكثير من الحالات نقص الخبرة والوعي الاستثماري لدى شرائح واسعة من المستثمرين، فقد تواصلت عروض البيع بأسعار متدنية مما أدى إلى خسائر في القيمة السوقية للأسهم التي انخفضت إلى حوالي ٢٥,٤ مليار دينار في نهاية ٢٠٠٨ من حوالي ٤٠,١ مليار دينار سجلتها في نهاية شهر تموز أي بنسبة ٣٦,٧ ٪. وقد تم ذلك دون اعتبار لأداء الشركات وأرباحها وعلى الرغم من درجة الشفافية العالية والإفصاح التي يتمتع به السوق المالي والشركات المدرجة فيه. ومع هذا التراجع الذي شهده السوق المالي، لابد أن نسجل أنه كان الأدنى بين أسواق المال سواء العربية أو العالمية.

نتائج أعمال البنك

خلال شهر حزيران من عام ٢٠٠٨ حدث تغيير تنظيمي على هيكل ملكية البنك حيث قامت مجموعة شركة مشاريع الكويت القابضة بتحويل حصة بنك الخليج المتحد (البحرين) في رأسمال البنك الأردني الكويتي، وكذلك البنوك الإقليمية الأخرى التابعة لها، إلى بنك برقان (الكويت) ليكون الذراع المصرفي الإقليمي للمجموعة. من جانبنا، فإننا نرى في هذا التغيير خطوة هامة على طريق تدعيم وتعزيز العلاقة بين البنك الأردني الكويتي وبنوك المجموعة وبما ينعكس إيجابيا على أداء البنك وتطوير عملياته ويوفر إضافة عالية القيمة تصب في مصلحة كافة بنوك شركة مشاريع الكويت القابضة. ونحن على ثقة بأن قصة نجاح البنك الأردني الكويتي وسجله الزاخر بالنتائج والإنجازات المميزة والسمعة المرموقة التي ترسخت وتعززت محليا وخارجيا على مدى السنوات الماضية ستكون النموذج الذي يحتذى به بين بنوك المجموعة ومن أهم العناصر الداعمة لنموها وازدهارها.

على صعيد إنجازات البنك والنتائج المالية في عام ٢٠٠٨، فقد واصل البنك أعماله منذ بداية العام في ظل ما كنا نتوقعه من صعوبات وتحديات، ولا بد من الإشارة في هذا المقام إلى أن عام ٢٠٠٨ كان عام البدء بتنفيذ سياسات وإجراءات العمل وفق متطلبات الحاكمية المؤسسية ومقررات بازل الثانية ومكافحة غسيل الأموال وتعليمات الضبط والرقابة الداخلية بعد أن تم في عام ٢٠٠٧ استكمال البنى التحتية بأبعادها الفنية والإدارية والبشرية اللازمة لضمان الإلتزام الدقيق بتلك السياسات والإجراءات، فكانت عملياتنا المصرفية وقراراتنا الاستثمارية تتم وفق المعايير والمتطلبات والحدود الموضوعة وأفضل الممارسات المهنية. ولقد كان لهذا الالتزام وعلى كافة المستويات أكبر الأثر في تحقيق ما توصلنا إليه من نتائج تمثلت بمحافظتنا على وتيرة النمو الايجابي المتوازن والمدروس في كافة قطاعات عمل البنك وخصوصاً في جانب عملياتنا المصرفية الأساسية الذي حقق، على الرغم من الصعوبات والتحديات، إنجازات طيبة تظهرها بوضوح النتائج المالية لعام ٢٠٠٨.

وكان لجهود الإدارة ودأبها على تنويع وتطوير خدمات البنك ومنتجاته تلبية لاحتياجات العملاء وتطلعاتهم للمزيد من الخدمات المصرفية العصري ة، أكبر الأثر في تحقيق النمو في أعمال البنك، حيث نجحنا في توسيع قاعدة عملاء البنك وساعدنا في ذلك انتشار شبكة فروعنا والسمعة الطيبة المتنامية لاسم البنك وصورته الإيجابية في أذهان العملاء والمواطنين على حد سواء.

وللمحافظة على الموقع الريادي الذي يحتله البنك على الساحة المصرفية المحلية والإقليمية في مجال تكنولوجيا الأعمال المصرفية فقد تواصلت جهودنا لتوفير وتعزيز قنوات التعامل الإلكتروني وتشجيع عملائنا للاستفادة من هذه التقنيات الهادفة إلى تسهيل تعاملاتهم وتواصلهم مع البنك على مدار الساعة. وتشهد مجموعة خدماتنا الالكترونية المصممة سواء للأفراد أو للشركات إقبالا متزايدا من قبل مختلف شرائح العملاء لما تمتاز به هذه الخدمات من شمولية وسرعة ودقة إضافة إلى أعلى معايير الحماية والأمان.

وقد تواصلت نشاطات البنك وأعماله خلال عام ٢٠٠٨ مدعومة بقاعدة رأس المال القوية والتي تعززت برفع رأسمال البنك من ٧٥ مليون دينار إلى ١٠٠ مليون دينار خلال الربع الأول من العام، وتم تحقيق نتائج مالية جيدة ، فقد ارتفع حجم ميزانية البنك في نهاية العام إلى حوالي ٢٠٦٢,٨ مليون دينار بنمو قدره ٢,٣٪ عن نهاية العام السابق. وقد حققت محفظة التسهيلات الائتمانية بالصافي نمواً بنسبة ٩,٦٪ عن عام ٢٠٠٧ وبلغت حوالي ١٢٣٧,٤ مليون دينار، فيما ارتفعت أرصدة ودائع العملاء والتأمينات النقدية وبلغت ١٣٠٩,٤ مليون دينار في نهاية العام وهو ما يؤكد نجاح البنك في تحقيق النمو المتوازن بين الموجودات والمطلوبات.

وفيما يتعلق بالنشاط الائتماني خلال عام ٢٠٠٨ ، فقد كنا حريصين على الالتزام بتوجهين أساسيين، أولهما اعتماد المعايير المحلية والدولية الخاصة بدراسة وتقييم طلبات الحصول على القروض من عملاء جدد وثانيهما مواصلة دعم ومساندة عملائنا الدائمين من مختلف النشاطات الاقتصادية والمشاريع الصناعية والتجارية والخدماتية المنتجة للمساهمة في تحريك عجلة الاقتصاد والتنمية انطلاقاً من تقديرنا لحسن التعامل والالتزام من قبل هؤلاء العملاء طوال فترات تعاملهم السابقة والراهنة معنا، وبناء على قناعتنا بأن أي تراجع أصاب أو قد يصيب أداء مثل هذه الشركات في ظل الظروف الحالية إنما هو أمر مؤقت مرده انعكاسات الأوضاع الاقتصادية العالمية والمحلية الراهنة وليس نتيجة لخلل في أداء هذه الشركات أو ضعف قدراتها وإمكاناتها الإدارية.

وكمحصلة لأعمال البنك خلال عام ٢٠٠٨ ، فقد بلغ اجمالي دخل العام ١١٦,٧ مليون دينار بينما سجل صافي الأرباح بعد الضريبة وحقوق الأقلية ٤٦,٤٤ مليون دينار وبنسبة نمو قدرها ٤,٦٪ عن أرباح العام الماضي. وزاد مجموع حقوق الملكية لمجموعة البنك ووصل إلى ٢٥٠,١٦ مليون دينار منها ٢٣٩,٤ مليون دينار تمثل مجموع حقوق الملكية لمساهمي البنك. وحافظت كافة مؤشرات الأداء ومعايير الكفاءة والتشغيل وبشكل خاص نسبة العائد على كل من حقوق المساهمين ومتوسط الموجودات على مستوياتها المرتفعة، وسجل مؤشر كفاية رأس المال ١٤,٩٩٪ مقابل ١٤,٩٧٪ في عام ٢٠٠٧، علما بأنه تم أخذ المخاطر التشغيلية عند احتساب هذا المؤشر لعام ٢٠٠٨ حسب متطلبات بازل ٢.

ولا بد هنا من الإشارة إلى النتائج والانجازات الطيبة التي حققتها شركاتنا التابعة (الشرق العربي للتأمين والمتحدة للاستثمارات المالية) والتي كان لها إسهام ملموس في نتائج البنك المجمعة لهذا العام.

حضرات السادة المساهمين

على ضوء النتائج والأرباح المحققة في عام ٢٠٠٨، يسر مجلس الإدارة أن يتقدم لهيئتكم الموقرة مقترحا توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة ١٠٪ من رأس المال أي ما يعادل عشرة ملايين دينار، وتدوير باقي الأرباح كمؤونة احتياطية للمحافظة على قوة قاعدة رأسمال البنك ورفع قدراته التمويلية ودعم متطلبات نشاط البنك ونموه في عام ٢٠٠٩.

توقعات عام ٢٠٠٩

بالنسبة لعام ٢٠٠٩ فإن التوقعات تشير إلى أنه سيكون عاماً صعباً وعام تباطؤ اقتصادي ونرى بعض التداعيات السلبية ماثلة على المدين القصير والمتوسط،

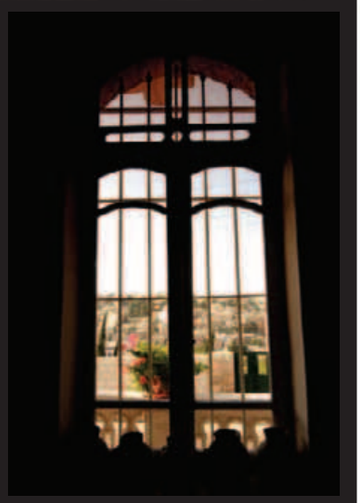

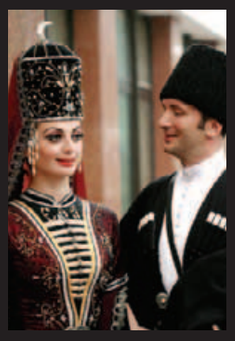

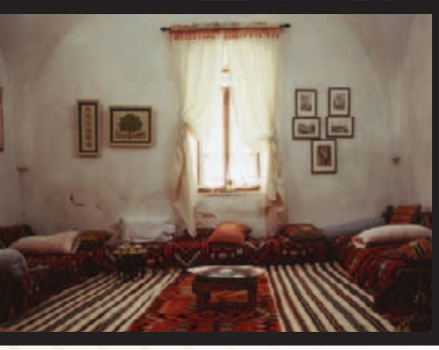

إلا أن صورة العام لا تخلو من ملامح ايجابية على الاقتصاد الوطني أهم عناصرها انخفاض أسعار النفط والمواد الغذائية والسلع الأخرى، وهو ما يصب في خانة تحسن الحساب الجاري وميزان المدفوعات وتعزيز الاحتياطيات من العملات الأجنبية يضاف إلى ذلك انخفاض نسبة التضخم الذي يتوقع أن يلامس ٧-٨٪ وكل ذلك في مصلحة المواطن وتحسين مستوى المعيشة.

وحيث أن الاقتصاد الأردني جزء من منظومة الاقتصاد العالمي وفي حال استمرت الأزمة العالمية لفترة أطول وتعززت احتمالات دخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود وهذا ما تبوح به المعطيات الحالية، فإن اقتصادنا ولا شك سيكون، بدرجة أو بأخرى، عرضة لضغوطات مباشرة كنتيجة لارتباط بعض أهم مقوماته بعوامل خارجية ومنها الصادرات للولايات المتحدة وحوالات المغتربين والسياحة والاستثمارات الأجنبية والمساعدات الخارجية التي لا يتوقع أن تحافظ على مستوياتها السابقة. كما ستتأثر إيرادات الدولة بسبب تراجع أرباح الشركات وبطء النشاط العقاري وبطء حركة الاستيراد والتصدير نظرا لما تحققه هذه الأنشطة من إيرادات ضريبية.

ولأننا في أوقات غير عادية فإننا نحتاج إلى إجراءات غير عادية. وعليه، فإن أمام صانع القرار الاقتصادي مهمة استثنائية تتركز حول تحقيق التوازن بين إيجابيات الظرف الراهن وسلبياته وأن ينصب الجهد المشترك بين كافة القطاعات، حكومية كانت أو خاصة، على الهدف الرئيسي المتمثل بحماية الاقتصاد الوطني وإبقائه في حالة نمو والاستعداد لمواجهة أي حالة وهن أو تراجع. وفي هذا الصدد، فإن تحقيق نسبة نمو اقتصادي بين ٥-٦٪ في عام ٢٠٠٩ سيعتبر إنجازاً وطنيا جيداً.

ولعل تفعيل خطة للتحفيز الاقتصادي تتضمن تطوير البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي بحوافز مشجعة ومصداقية في التعاطي معها وتوجيهها نحو المشاريع المنتجة والمنسجمة مع أهداف عملية التنمية المستدامة، كما تتضمن سياسات محددة لتعزيز الاستقرار النقدي، وتدعيم قدرة الجهاز المصرفي على مواصلة دوره بتقديم الائتمان المناسب لقطاع الأعمال، ستكون من أهم الوسائل التي تضيف إلى منعة الاقتصاد وتحافظ على إنجازاته. وهنا، على القطاع المصرفي الأردني أن يواصل الالتزام والتقيد بتعليمات وتوجيهات البنك المركزي الأردني وأن يعمل على ترشيد عملياته الائتمانية وتعزيز قواعده الرأسمالية والالتزام بالضوابط الرقابية ليتمكن من المساهمة في تحييد أو تخفيف أية انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني الحقيقي وفرص نموه.

وفيما يتعلق بنا في البنك الأردني الكويتي فسوف نتعامل مع معطيات وظروف عام ٢٠٠٩ بموضوعية وضمن منظومة القيم المهنية والسياسات والمعايير السليمة التي اعتمدناها كإطار لعملنا وممارساتنا طوال السنوات الماضية. وإن كنا نخطط للعمل في عام ٢٠٠٩ في جو من الاحتمالات والتوقعات المتحفظة، إلا أننا وبالتأكيد مصممون على تحقيق أفضل النتائج والإنجازات. وسنظل كما نحن دائما أول المتفائلين وآخر المتشائمين.

في الختام، لا يسعني سوى أن أتقدم ببالغ الشكر وعظيم الامتنان لمساهمي البنك لاستمرار دعمهم ومؤازرتهم ولعملاء البنك على ثقتهم الموصولة. كما أقدم الشكر والتقدير لإخواننا الأعزاء شركائنا في شركة مشاريع الكويت القابضة لاهتمامهم بهذه المؤسسة وحرصهم على استمرار نجاحها وازدهارها، وللبنك المركزي الأردني بكافة أجهزته كل التقدير والثناء لجهودهم وإنجازاتهم على طريق تطوير وتعزيز مكانة القطاع المصرفي الأردني. ولا يفوتني أن أسجل اعتزازي بجميع إخواني وأبنائي العاملين بالبنك من مسؤولين وموظفين لمثابرتهم وإخلاصهم ودورهم المقدر في نجاح البنك وتطوره.

عبد الكريم علاوي الكباريتي

رئيس مجلس الإدارة

تقرير الحاكمية المؤسسية الخاص بالتقرير السنوي ٢٠٠٨

يعتمد البنك الأردني الكويتي دليل الحاكمية المؤسسية والذي تم إعداده في أواخر عام ٢٠٠٧، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص واستناداً إلى تعليمات وإرشادات البنك المركزي الأردني. ويهدف البنك من تبنيه لهذا الدليل الوصول إلى تحقيق مبادئ الحاكمية المؤسسية المتمثلة بعدالة معاملة كافة الجهات ذات العلاقة بالبنك (Stakeholders) والشفافية والإفصاح عن وضع البنك المالي والإداري الحقيقي والمسائلة في العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات المختلفة الأخرى، بالإضافة إلى المسؤولية من حيث الفصل الواضح في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات. ولمزيد من الإفصاح والشفافية فقد تم إرفاق دليل الحاكمية المؤسسية كملحق مع التقرير السنوي لهذا العام.

تعتمد إجراءات تنظيم وإدارة البنك على الأسس التالية:

- وجود مجلس إدارة يتسم بالفاعلية وتحمل المسؤولية.
- توجه استراتيجي واضح من أجل تطوير الأعمال.
- أسس محاسبية جيدة وإفصاح للمعلومات.
- آليات حكيمة لاتخاذ القرارات .
- تقييم للأداء مرتبط بالإستراتيجية.
- تنمية وتطوير الموارد البشرية.

مجلس الإدارة ولجان المجلس

مجلس الإدارة

يحكم تكوين مجلس الإدارة قانون الشركات الأردني وقانون البنوك. ويتكون مجلس إدارة البنك من تسعة أعضاء يتم انتخابهم لمدة ٤ سنوات.

وقد تم انتخاب مجلس الإدارة الحالي في ٢٣ شباط ٢٠٠٥ وانتخب السيد عبد الكريم الكباريتي رئيسا لمجلس الإدارة ورئيسا تنفيذيا والسيد فيصل حمد العيار نائبا للرئيس لمدة أربع سنوات. وفي عام ٢٠٠٨ أصبح رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي.

يتمثل الدور الرئيسي لمجلس الإدارة في مسؤوليته عن سلامة الوضع المالي للبنك، وعن قيام البنك بتلبية مسؤولياته المختلفة تجاه كافة الجهات ذات العلاقة، ويقوم برسم الأهداف الإستراتيجية للبنك والرقابة على الإدارة التنفيذية والتأكد من كفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ومدى تقيد البنك بالخطط الإستراتيجية ومن توفر سياسات مكتوبة. واعتماد هذه السياسات. تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك.

ومجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن مصداقية التقارير المالية للبنك وضمان تطبيق سياسات المخاطر الملائمة وأن البنك ملتزم بجميع القوانين السارية.

اجتماعات المجلس

يتكون المجلس من الأعضاء التسعة المذكورة أسماؤهم أدناه وقد عقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات خلال العام ٢٠٠٨ في تاريخ ١/٩ و ٣/٥ و ٧/٢٣ و ١٠/١٦ و ١١/٨ و ١٢/١٨ ٢٠٠٨. وقد حضر جميع أعضاء المجلس كافة الاجتماعات كما حضروا اجتماع الهيئة العامة لمساهمي البنك المنعقد بتاريخ ٥ / ٣ /٢٠٠٨.

وفيما يلي جدولاً يوضح اسم كل عضو بالمجلس وصفة التمثيل واللجان الفرعية للمجلس التي يشارك فيها:

الاسم	صفة التمثيل	العضوية في المجلس واللجان
السيد عبدالكريم علاوي الكباريتي	ممثل الشركة الإستراتيجية للاستثمارات	رئيس مجلس الإدارة رئيس لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات رئيس لجنة التحكم المؤسسي.
السيد فيصل حمد مبارك العيار	ممثل بنك الخليج المتحد	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد محمد أحمد أبو غزالة	نفسه	عضو مجلس الإدارة عضو لجنة التحكم المؤسسي
السيد مسعود محمود جوهر حيات	ممثل شركة الفتوح القابضة	عضو مجلس الإدارة عضو لجنة التحكم المؤسسي
السيد طارق محمد عبد السلام	ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة	عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة التدقيق والمخاطر
السيد عماد جمال احمد القضاة	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	عضو مجلس الإدارة عضو لجنة التدقيق والمخاطر
السيد فاروق عارف العارف	نفسه / مستقل	عضو مجلس الإدارة عضو لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات عضو لجنة التدقيق والمخاطر
الدكتور يوسف موسى القسوس	ممثل بنك الخليج المتحد	عضو مجلس الإدارة
المهندس ناصر احمد اللوزي (لغاية ٢٠٠٨/١٠/٣)	نفسه / مستقل	عضو مجلس الإدارة عضو لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات عضو لجنة التحكم المؤسسي

لجان مجلس الإدارة

لجنة التحكم المؤسسي

عدد إجتماعاتها في عام ٢٠٠٨ : اجتماع واحد

أعضاء اللجنة:

السيد عبد الكريم الكباريتي، رئيسا
المهندس ناصر أحمد اللوزي، عضوا
السيد محمد أحمد أبو غزاله، عضوا
السيد مسعود محمود جوهر حيات، عضوا
أمين سر اللجنة: السيد شاهر عيد سليمان / مساعد مدير عام – التدقيق الداخلي

لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات

عدد إجتماعاتها في عام ٢٠٠٨: ٤٩ اجتماعا

أعضاء اللجنة:

السيد عبد الكريم الكباريتي، رئيسا
المهندس ناصر أحمد اللوزي، عضوا
السيد فاروق عارف العارف، عضوا
أمين سر اللجنة: السيد محمد ياسر الأسمر / المدير العام
ويشارك في اجتماعات اللجنة وتقديم المواضيع المعروضة السيد توفيق مكحل، نائب المدير العام / المجموعة المصرفية.

لجنة التدقيق والمخاطر

عدد إجتماعاتها في عام ٢٠٠٨: ٦ اجتماعات

أعضاء اللجنة:

السيد طارق محمد عبد السلام، رئيسا
السيد فاروق عارف العارف، عضوا
السيد عماد جمال القضاه، عضوا
أمين سر اللجنة: السيد محمد ياسر الأسمر / المدير العام
ويدعى لحضور اجتماعات اللجنة السيد شاهر سليمان، مساعد مدير عام / التدقيق الداخلي.

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة واللجان الفرعية

أعضاء المجلس

يتقاضى الأعضاء مبلغ ٥,٠٠٠ دينار لكل عضو كبدل مكافأة لعضوية المجلس، كما يتقاضون بدل سفر وتنقل وبدل عضوية اللجان الفرعية المنبثقة عن المجلس. وبلغ إجمالي المكافآت والبدلات للعام ٢٠٠٨ مبلغ ١٤٥,٤٢٩ دينار حسب الجدول التالي:

عضو مجلس الإدارة	إجمالي المكافآت
السيد عبد الكريم علاوي الكباريتي	٤٤,٣٠٥
السيد فيصل حمد مبارك العيار	١٣,٥٠٨
السيد محمد أحمد أبو غزالة	٩,٥
السيد مسعود محمود جوهر حيات	١٣,٨٠٨
السيد طارق محمد عبد السلام	١٥,٣٠٨
السيد عماد جمال احمد القضاة ومؤسسة الضمان الاجتماعي	١١,٠٠٠
السيد فاروق عارف العارف	١٥,٨٠٠
الدكتور يوسف موسى القسوس	٩,٢٠٠
المهندس ناصر احمد اللوزي	١٣,٠٠٠
المجموع	١٤٥,٤٢٩

مكافآت الإدارة التنفيذية

تم بيان الرواتب والعلاوات وبدلات التنقل والمصاريف الأخرى التي تقاضاها أعضاء الإدارة التنفيذية بالبنك في عام ٢٠٠٨، وذلك ضمن بيانات الإفصاح المطلوبة بموجب المادة (٤) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الملحقة بهذا التقرير والتي تشكل جزء لا يتجزأ منه.

البيئة الرقابية

الرقابة الداخلية Internal Controls

إن مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي والإدارة التنفيذية للبنك مسؤولون عن وضع والمحافظة على وجود أنظمة و إجراءات رقابة داخلية لدى البنك قادرة على ضمان و تحقيق ما يلي:

- دقة ونزاهة البيانات المالية والتشغيلية الصادرة عن البنك.
- كفاءة وفعالية أداء العمليات التشغيلية للبنك.
- فعالية إجراءات حماية أصول وممتلكات البنك.
- التوافق مع سياسات وإجراءات العمل الداخلية والقوانين والتشريعات والتعليمات السارية.

ويأتي ذلك انطلاقا من إيمان البنك بأهمية نظام الضبط والرقابة الداخلية الفعال كونه من أهم عناصر الإدارة الجيدة وأساس لسلامة وجودة عمليات البنك حيث تبنى البنك عددا من أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتي يقع على عاتق الإدارة التنفيذية مسؤولية وضعها ومتابعة تطويرها وتحديثها، وتعمل إدارة البنك وبشكل مستمر على مراقبة وتقييم مدى كفاءة وفعالية هذه الأنظمة وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها والعمل على تعزيزها.

وفي هذا الإطار، فقد اعتمد مجلس الإدارة سياسة للضبط والرقابة الداخلية تطرقت إلى كافة الجوانب المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية من حيث تعريفها ومقوماتها ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عنها.

التدقيق الداخلي

تقوم فلسفة التدقيق الداخلي على أن غايتها هي تقديم خدمات توكيدية واستشارية مستقلة وموضوعية لإدارة البنك تهدف إلى إضافة قيمة أو تطوير لعمليات، ومساعدة إدارة البنك في تحقيق أهدافها المقررة وذلك من خلال وضع نهج منتظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتحكم المؤسسي.

تتبع الدائرة إداريا وبشكل مباشر إلى رئيس مجلس الإدارة ووظيفياً إلى لجنة التدقيق والمخاطر، وترفع تقارير ونتائج أعمالها بشكل مباشر إلى رئيس مجلس الإدارة وإلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تم إعداد كتاب تكليف (Charter) للدائرة وفقا لأفضل الممارسات الدولية وتاليا أهم ملامح التكليف:-

تقديم توكيد معقول Reasonable Assurance حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنك وقدرتها على تحقيق ما يلي:

- الدقة والاعتمادية على البيانات المالية والتشغيلية Data integrity and reliability.
- كفاءة العمليات التشغيلية.
- التوافق مع الأنظمة والتعليمات والقوانين السارية.
- المحافظة على أصول وممتلكات البنك.
- استمرارية العمل تحت كافة الظروف.
- تقديم توكيد معقول حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة إدارة المخاطر وعمليات التحكم المؤسسي لدى البنك.

- تحسين وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات التحكم المؤسسي.

- تحسين وتطوير العمليات والمنتجات بما يحقق أهداف البنك.

يشمل نطاق عمل الدائرة كافة مراكز عمل ونشاطات وعمليات البنك بما في ذلك فروعه الخارجية والشركات التابعة له، وبالشكل الذي يمكن الدائرة من تقييم مدى ملائمة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والتحكم المؤسسي وإنجاز كافة المهام والمسؤوليات المناطة بها. وبالإضافة إلى ذلك تقوم الدائرة بالمهام التالية:

- تنفيذ عمليات المراجعة والتدقيق الدورية استنادا إلى أولويات خطة التدقيق المبني على المخاطر (Risk-Based Audit) والمعتمد ضمن إستراتيجية الدائرة التي يتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عنه.

- تنفيذ أية مراجعات خاصة أو استشارات استنادا إلى توجيهات من رئيس مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

- مساعدة الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة من خلال تقديم الاستشارات Consulting المطلوبة وفقا للمعايير وأفضل الممارسات.

وقد تم إدخال مفهوم ضبط الجودة بهدف تقديم توكيد معقول إلى جميع الأطراف ذات العلاقة بخصوص أنشطة التدقيق الداخلي وأنها ضمن المعايير المتعارف عليها دوليا وذلك على الصعيدين المحلي والخارجي.

إدارة المخاطر

تدار المخاطر المختلفة التي يتعرض لها البنك من خلال دائرة مخاطر مستقلة ترتبط بنائب المدير العام- مجموعة إدارة المخاطر، وترفع تقاريرها الدورية للجنة مجلس الإدارة للتدقيق والمخاطر.

تشمل مسؤوليات دائرة إدارة المخاطر في البنك ما يلي:

- التعرف وقياس ومراقبة والسيطرة وكذلك إبداء التوصيات اللازمة لتخفيف Mitigate المخاطر التي تواجه البنك وضمن أعلى درجات التنسيق مع كافة خطوط العمل ذات العلاقة في البنك.

- وضع التوصيات لتحديد حجم ونوع كل من المخاطر الرئيسية المقبولة من قبل مجلس الإدارة والتأكد من موائمة المخاطر القائمة مع المخطط لها (Risk Appetite)

- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر .

- التوصية عند وضع السقوف المقترحة (Limits) المختلفة للمخاطر التي يتعرض لها البنك ومراجعتها والتوصية بها للجنة التدقيق والمخاطر وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسات إدارة المخاطر.

- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات كافية عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك (إحصائيات نوعية وكمية تعرض في كل اجتماع لمجلس الإدارة).

- الشفافية (Transparency) في إبراز المخاطر والتأكد من وضوحها وفهمها داخلياً كذلك الإفصاح عنها للجمهور.

- تقوم لجان البنك مثل اللجنة التنفيذية، لجان الائتمان، وإدارة الموجودات والمطلوبات /الخزينة، بمساعدة دائرة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

- تقوم الدائرة بنشر الوعي بالمخاطر (Risk Awareness) لدى موظفي البنك بما يتعلق بالطرق والأساليب الحديثة لإدارة المخاطر وبما يحقق مفهوم الشمولية بإدارة المخاطر.

- تقوم الدائرة بمتابعة ما يصدر من تعليمات وتوصيات من الجهات الرقابية المختلفة بما فيها لجنة بازل، وترجمتها ضمن خطط عمل البنك وسياساته وإجراءاته.

مراقبة الامتثال Compliance

تعتبر عملية مراقبة الامتثال وظيفة مستقلة تهدف إلى التأكد من امتثال البنك وسياساته الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية.

- يقوم مجلس الإدارة باعتماد سياسة الامتثال بالبنك، واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قيم الاستقامة والممارسة المهنية الصحيحة وبالشكل الذي يجعل الامتثال بالقوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير المطبقة هدفاً أساسيا ً يجب أن يتحقق، كما يقوم بتقييم مدى فعالية إدارة مخاطر عدم الامتثال مرة واحدة سنويا على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك، وتتم مراقبة ومتابعة تطبيق سياسة الامتثال في البنك من قبل مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة عنه.

- تدار عمليات مراقبة الامتثال من خلال دائرة مستقلة، وتتبع مباشرة لنائب المدير العام- مجموعة إدارة المخاطر، وترفع تقاريرها الدورية للجنة مجلس الإدارة للتدقيق والمخاطر.

- لا يتم تكليف موظفي دائرة الامتثال بأعمال تنفيذية قد يكون فيها مجالاً لتضارب المصالح.

- يندرج تحت مخاطر عدم الامتثال مخاطر عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات والتشريعات الصادرة عن الجهات المختلفة التي تنظم أعمال البنك، بالإضافة إلى مخاطر عمليات غسيل الأموال ومخاطر السمعة ومخاطر عدم الالتزام بالمواثيق وسلوك أخلاقيات المهنة، ومخاطر حقوق الملكية الفكرية بما يشمل الأنظمة وأية أمور أخرى ذات علاقة.

- يشمل نطاق عمل مراقبة الامتثال مخاطر عدم الامتثال في كافة إدارات وفروع البنك داخل الأردن والفروع خارج الأردن والشركات التابعة.

- تتلخص مسؤولية إدارة الامتثال بمساعدة الإدارة التنفيذية وموظفي البنك في إدارة "مخاطر عدم الامتثال" التي يواجهها البنك وبشكل خاص مخاطر عمليات غسيل الأموال بالإضافة إلى تقديم النصح للإدارة التنفيذية حول القوانين والأنظمة والمعايير المطبقة وأية تعديلات تطرأ عليها.

- يقوم البنك بإعلام البنك المركزي عن أية مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال وخاصة المخالفات التي تعرض البنك لعقوبات قانونية أو تعرضه لخسائر مالية كبيرة أو خسائر السمعة، إضافة إلى إبلاغ وحدة غسل الأموال بأية حالات تستوجب ذلك.

ميثاق أخلاقيات العمل Code of Conduct

يتبنى البنك ميثاق أخلاقيات العمل الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به كافة موظفو البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية إلى جانب أعضاء مجلس إدارة البنك.

وقد حدد هذا الميثاق أخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك بأربعة محاور رئيسية هي النزاهة والامتثال للقوانين والشفافية والولاء للبنك.

سياسة الإبلاغ

لدى البنك سياسة معتمدة وإجراءات للإبلاغ Whistle Blowing بهدف تطوير ثقافة الانفتاح والتعبير عن المسؤولية المشتركة للمحافظة على أخلاقيات العمل. وتم توزيع إجراءات التعامل بهذه السياسة على كافة العاملين بالبنك للعمل بموجبها. وتوضح إجراءات التعامل تسلسل مرجعية الإبلاغ والقضايا المتعلقة بالسلوك غير الطبيعي و/أو المشبوه التي يتوجب الإبلاغ عنها. ويتم مراقبة تنفيذ سياسة وإجراءات الإبلاغ من قبل لجنة التدقيق والمخاطر.

علاقة البنك بالمساهمين

يقوم البنك بتطوير علاقات ايجابية مبنية على الشفافية مع كافة المساهمين وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع كافة المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت. لدى البنك قاعدة عريضة من المساهمين تبلغ ١٥,٣٤٤ مساهم، كما في ٢٠٠٨/١٢/٣١، والمصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة للمساهمين يتمثل في التقرير السنوي والذي يشمل، ضمن أمور أخرى، تقرير رئيس مجلس الإدارة والقوائم المالية المدققة، إضافة إلى ذلك فإن الميزانية العمومية ربع السنوية ونصف السنوية غير المدققة وبيان الدخل وتقرير رئيس مجلس الإدارة يتم نشرها بالصحف المحلية.

كما يتم إيداع مجموعة البيانات المالية الكاملة وتقرير مجلس الإدارة لدى هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان وتزويد مراقب الشركات بنسخة عنها، ويتم عرض هذه التقارير في موقع البنك www.Jordan-kuwait-bank.com على شبكة المعلومات الدولية، والذي يحتوي أيضا على معلومات وافية عن خدمات ومنتجات البنك وأخباره وبياناته الصحفية. ويلتزم البنك بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية حال حدوثها وفقا لما تقتضيه تعليمات هيئة الأوراق المالية.

نسب توزيع مساهمي البنك كما في ٢٠٠٨/١٢/٣١

عدد الأسهم المملوكة	المساهمون		الأسهم	
	العدد	٪	العدد	٪
لغاية ٥٠٠	١١,٦٥٢	٧٥,٩٣٨	٢,٤٠٥,٩٥١	٢,٤٠٦
٥٠١ إلى ١٠٠٠	٢,٠١٢	١٣,١١٣	١,٤١٨,٥٢٦	١,٤١٩
١٠٠١ إلى ٥٠٠٠	١,٣٠٥	٨,٥٠٥	٢,٦٣٠,٢١٧	٢,٦٣٠
٥٠٠١ إلى ١٠,٠٠٠	١٦٨	١,٠٩٥	١,١٦٧,٨٥٩	١,١٦٨
١٠,٠٠١ إلى ١٠٠,٠٠٠	١٦٦	١,٠٨٢	٥,٤٠١,٦٢٨	٥,٤٠٢
١٠٠,٠٠١ إلى ٥٠٠,٠٠٠	٢٨	٠,١٨٢	٥,٨٤٩,٤٦٥	٥,٨٤٩
٥٠٠,٠٠١ فأكثر	١٣	٠,٠٨٥	٨١,١٢٦,٣٥٤	٨١,١٢٦
الإجمالي	**١٥,٣٤٤**	**١٠٠**	**١٠٠,٠٠٠,٠٠٠**	**١٠٠**

حركة سعر سهم البنك مقابل مؤشر بورصة عمان ٢٠٠٨

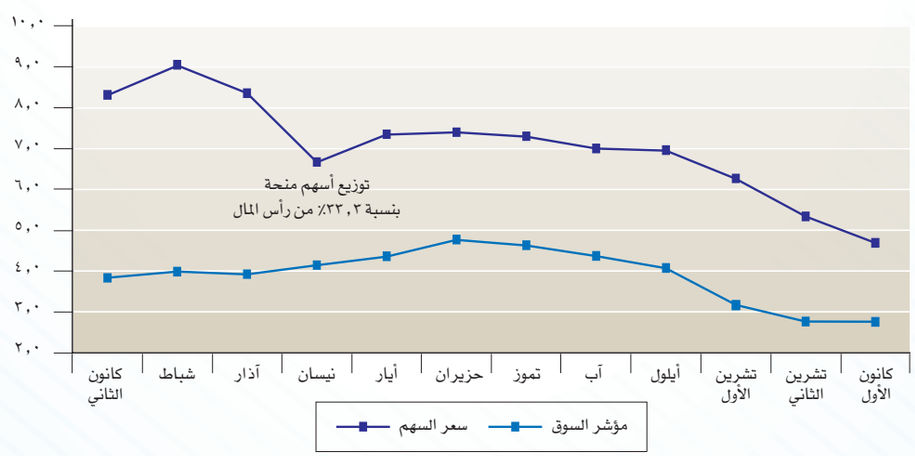

تفاصيل الالتزام من قبل البنك

يعتمد البنك دليل الحاكمية المؤسسية الخاص به والذي تم إعداده خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٧، كما امتثل البنك لكافة متطلبات هيئة الأوراق المالية.

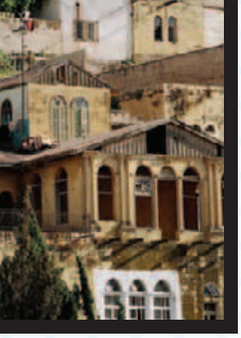
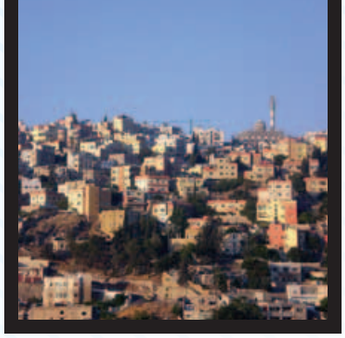

مناقشات وتحليلات الإدارة

شهد عام ٢٠٠٨ تطورات هامة في النصف الأول من العام، تمثلت في ارتفاع أسعار البترول بشكل حاد والتوسع في مجالات الاستثمار وخاصة في القطاع العقاري، وزيادة الإقراض الاستهلاكي والاستثماري، وارتفاع معدل التضخم إلى مستويات غير مسبوقة. وحققت الأسهم في بورصة عمان أرباحا ملموسة، واضطرت الحكومة لرفع أسعار المحروقات ست مرات، وحقق الناتج المحلي الإجمالي نموا في حدود ٦٪، كما سجلت أرقام الموازنة العامة معدلات نمو عالية في الإيرادات والنفقات.

في النصف الثاني من العام تبدلت الأوضاع لتأخذ اتجاها معاكسا فتراجع سعر البترول بشكل حاد، وتجمدت أو تأجلت بعض المشاريع الاستثمارية وخاصة في القطاع العقاري، وأخذ الرقم القياسي للأسعار بتسجيل أرقام سالبة، وانخفضت أسعار الأسهم في بورصة عمان بشكل مؤثر، وقامت الحكومة بتخفيض أسعار المحروقات على أساس شهري. ومع أن الربع الثالث من السنة حقق نمواً جيداً، فقد شهد الربع الرابع بوادر تباطؤ حيث أخذت بعض الفعاليات الاقتصادية موقف الترقب والانتظار.

وقد واصل البنك أعماله خلال عام ٢٠٠٨ آخذا بالاعتبار كل هذه التطورات سواء ما تعلق منها بالنصف الأول أو الثاني من العام، فكانت عملياتنا المصرفية وقراراتنا الاستثمارية تتم وفق أفضل المعايير والممارسات المهنية وبمراعاة الحرص والحصافة المصرفية المعهودة، فحققت أعمال البنك نتائج جيدة تمثلت بالمحافظة على نمو ايجابي في حجم الميزانية وودائع العملاء والتسهيلات والأرباح على الرغم مما شهده العام من تقلبات ووتطورات، حيث استفاد البنك من قاعدة رأس المال القوية والتي تعززت برفع رأسمال البنك من ٧٥ مليون دينار إلى ١٠٠ مليون دينار خلال الربع الأول من العام، ونجح في تحقيق النمو المتوازن بين الموجودات والمطلوبات.

أداء القطاع المصرفي الأردني في عام ٢٠٠٨

زاد إجمالي الودائع بالقطاع المصرفي من ١٥٩٨٨ مليون دينار في كانون الأول ٢٠٠٧ إلى ١٨١٠٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨ وهو ما يمثل نمو بنسبة ١٣,٠٢٪، وزادت ودائع القطاع الخاص من ١٤٦٨٩ مليون دينار إلى ١٦٥٦٥ مليون دينار، بنسبة نمو ١٢,٦٪ خلال نفس الفترة. وشكلت الودائع لأجل ٦٣,٢٪ من إجمالي ودائع القطاع المصرفي بينما شكلت ودائع تحت الطلب وودائع التوفير ٢٤,٩٪ و ١١,٩٪ على التوالي. وقد بلغت حصة البنك الأردني الكويتي من إجمالي ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي في نهاية العام ٦,٢٢٪.

زاد إجمالي التسهيلات الائتمانية بنسبة ١٦,٨٪ من ١١٢٩٥ مليون دينار في كانون الأول ٢٠٠٧ إلى ١٣١٩٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨. وشكلت القروض والسلف ٨٣,٣٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية مقابل ٨١,٥٪ في عام ٢٠٠٦، بينما شكلت حسابات الجاري مدين ١٣,٤٪ مقابل ١٤,٧٪ لنفس الفترة. وقد بلغت حصة البنك الأردني الكويتي من إجمالي تسهيلات القطاع المصرفي في نهاية العام ٨,٠٧٪.

إن النظرة المستقبلية للعام ٢٠٠٩ وعلى ضوء ما انتهى إليه عام ٢٠٠٨ لا تبدو سلبية بالمطلق بل تحمل الكثير من العناصر الإيجابية التي نأمل أن تتبلور على أرض الواقع وعلى رأسها نتائج الجهود التي بذلها ويبذلها جلالة الملك لتشجيع الاستثمار واجتذاب المستثمرين وزيادة حجم التدفقات المالية الواردة، والتسهيلات الواسعة التي تقدمها الحكومة، وتنويع الاستثمارات العربية بحيث لا تقتصر على العقارات والإنشاءات بل تتناول الصناعة التحويلية والسياحة والطاقة الكهربائية. إضافة لبوادر نجاح المناطق التنموية الجديدة في المفرق ومعان وإربد فضلاً عن العقبة.

الأداء المالي للبنك

نتائج التشغيل: بلغ إجمالي الدخل لعام ٢٠٠٨ حوالي ١١٦,٧ مليون دينار مقابل ٩٦,٨ مليون دينار تحققت خلال العام الماضي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٠,٥٪. وترجع هذه الزيادة إلى النمو في أنشطة التسهيلات بما فيها قروض التجزئة والأفراد، وعمليات الخزينة والخدمات التجارية وإيرادات الدائرة البنكية الخاصة.

أرباح التشغيل: بلغت أرباح التشغيل المسجلة للعام ٦٨,٣ مليون دينار مقارنة مع ٦٣,٧ مليون دينار في العام الماضي محققة نسبة نمو قدرها ٧,٣٪.

صافي إيرادات الفوائد والعمولات: بلغ صافي إيرادات الفوائد والعمولات للعام ٩٥,٧ مليون دينار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٩,٧٪ عن العام الماضي. وقد تحقق هذا النمو نتيجة للزيادة في محفظة التسهيلات، والتي زادت بنسبة ٩,٦٪ وكذلك نتيجة للإدارة الفعالة للأصول والالتزامات وأسعار الفائدة.

إيرادات أخرى: تمثل الإيرادات الأخرى الإيرادات الناتجة عن أنشطة لا تعتمد على الفوائد. مثل إيرادات الرسوم والعمولات وإيرادات عمليات بطاقات الائتمان وغيرها من الخدمات. وبلغ إجمالي الإيرادات الناتجة عن تلك الأنشطة ١٩ مليون دينار خلال العام، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٦٢,٤٪ عن العام الماضي.

مصروفات التشغيل: زاد إجمالي مصروفات التشغيل، والتي تتضمن تكلفة العاملين والمكاتب والاستهلاك والمخصصات والمصروفات الإدارية الأخرى، وبلغ ٤٨,٣ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨ بارتفاع قدره ٤٦٪ عن عام ٢٠٠٧. وتعزى هذه الزيادة الى الارتفاع الحاد في أسعار المواد واللوازم والأجهزة وتكاليف الصيانة خلال عام ٢٠٠٨ .

المركز المالي

بلغ إجمالي الميزانية العمومية للبنك ٢٠٦٢,٨ مليون دينار كما في ٣١ كانون أول ٢٠٠٨ مقارنة مع ٢٠١٦,٧ مليون دينار كما في ٣١ كانون أول ٢٠٠٧، محققا نسبة نمو قدرها ٢,٣٪. ويحتفظ البنك بمزيج متوازن من مكونات كل من الأصول والالتزامات ضمن منظومة السيولة والربحية.

سجل صافي التسهيلات الائتمانية زيادة بنسبة ٩,٦٪ ليصل إلى ١٢٣٧,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨. وقد زادت قروض التجزئة والأفراد بنسبة ٥٨,٤٪ وقروض الشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة ١٦,٧٪ بينما نمت تسهيلات الشركات الكبرى بنسبة ٦,٨٪ ووصلت إلى ١٠٤٣,٤ مليون دينار. وعلى الرغم من تأثر عدد من القطاعات الاقتصادية المحلية بانعكاسات الأزمة المالية، فقد أدت سياسات البنك الحكيمة لإدارة المخاطر الى ابقاء نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية في حدودها الدنيا حيث بلغت ٠,٥٪ وهي من

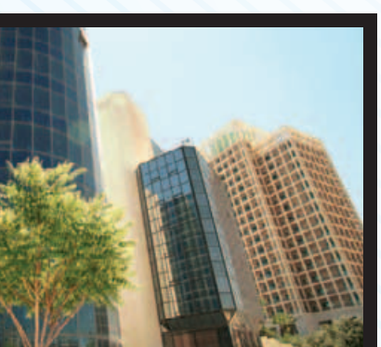

النسب الممتازة على المستويين المحلي والدولي. وتتواصل سياسة البنك الرامية إلى المحافظة على نسبة تغطية عالية للديون غير العاملة، حيث بلغت هذه النسبة ٢٥٣,١٪كما في ٣١ كانون أول ٢٠٠٨ مقابل ٢٢٧,٣٪ في عام ٢٠٠٧.

المطلوبات

تشكل ودائع العملاء والتأمينات النقدية ٧٢,٢٪ من إجمالي التزامات البنك وتشتمل ودائع العملاء على حسابات التوفير والحسابات الجارية والودائع لأجل والتأمينات النقدية الخاصة بالعملاء من الأفراد والشركات. وقد أظهر إجمالي ودائع العملاء زيادة بنسبة ٩,٢٪ فارتفع من ١٠٩٣ مليون دينار كما في ٣١ كانون أول ٢٠٠٧ إلى ١١٩٤ مليون دينار كما في ٣١ كانون أول ٢٠٠٨.

رأس المال

ارتفع مجموع حقوق الملكية، بما في ذلك أرباح العام المدورة البالغة ٤٠,٥٢ مليون دينار، ليصل إلى ٢٥٠,١٦ مليون دينار كما في ٣١ كانون أول ٢٠٠٨ بنسبة نمو قدرها ١٠,٨٪ عن نهاية العام السابق. وبلغت نسبة كفاية رأس المال ١٤,٩٩٪ مقابل ١٤,٩٧٪ في نهاية عام ٢٠٠٧. وقد تم احتساب هذه النسبة لعام ٢٠٠٨ مع أخذ المخاطر التشغيلية بالاعتبار وفقاً للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والتي تتفق مع الإرشادات الصادرة عن لجنة بازل للإشراف على البنوك. وتفوق هذه النسبة لكفاية رأس المال متطلب الحد الأدنى المتفق عليه دولياً والبالغ ٨٪ متطلب البنك المركزي الأردني البالغ ١٢٪.

أنشطة وانجازات إدارات البنك في عام ٢٠٠٨

التسهيلات الائتمانية :

سجلت التسهيلات الائتمانية في عام ٢٠٠٨ نسب نمو جيدة فقد ارتفع رصيد التسهيلات المباشرة (بالصافي) إلى حوالي ١٢٣٧,٤ مليون دينار كما في ٢٠٠٨/١٢/٣١ محققاً نسبة بلغت ٩,٦ ٪ وبزيادة ١٠٨,٣ مليون دينار عن عام٢٠٠٧.

وقد شهد عام ٢٠٠٨ نشاطاً مكثفاً في الجانب الائتماني من عمل البنك وخاصة في الشهور التسعة الأولى منه حيث شمل عمليات تمويل وإقراض مباشر وغير مباشر منحها البنك منفرداً أو من خلال قروض تجمع بنكي وشملت قطاعات تجارية واستثمارية وعقارية لعملاء محليين ولمستثمرين من الخارج وقد تم توجيه جزء هام من التمويل إلى القطاعات الاقتصادية المنتجة والشركات الكبرى التي تحتل مواقع استراتيجية ودعائم قوية للاقتصاد الوطني وخاصة في قطاع الأدوية والتعليم والبترول والغاز والسياحة والعقارات، كما شهد العام تطوراً مهماً في نشاط تسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث حققت نسب نمو جيدة بعد أن تم مراجعة وتعديل مقوماتها التنافسية.

من ناحية أخرى، شهد عام ٢٠٠٨ عمليات تمويل خاصة للشركات الكبرى لتمويل احتياجاتهم المرحلية على الصعيد المحلي والخارجي وتحقيق عوائد مجزية جدا بالإضافة إلى استقطاب ودائع كبيرة من خلال العلاقات مع عملاء التسهيلات.

وقد استمر البنك في إتباع تطبيق السياسات الائتمانية المتوازنة والمعايير القياسية المرنة في منح الائتمان وجدوى المشاريع الممولة والأخذ بالمخاطر التي تحيط بكل عملية تمويل من حيث المنافسة وأسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف مما كان له الأثر الكبير في المحافظة على سلامة محفظة البنك الائتمانية في ظل ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية وهو ما سوف يستمر البنك في إتباعه مستقبلا لتحقيق أعلى مستويات الجودة لحسابات التسهيلات.

أما بالنسبة للديون غير العاملة فقد نجح البنك في المحافظة على نسبة متدنية لهذه الديون إلى المحفظة الائتمانية من خلال إتباع الأساليب المتقدمة في دراسة وتحليل الائتمان وتقييم العملاء المقترضين (Rating) والتركيز على النوعية والعملاء ذوي الملاءة والمصداقية ومصادر الدخل الواضحة مما حافظ على نسبة متدنية للديون غير العاملة خلال العام إضافة إلى معالجة العديد من الديون الصعبة وفق آلية تتوافق مع التوقعات النقدية للعملاء وتعليمات الجهات الرقابية.

وقد عملت إدارة التسهيلات على تحسين مستوى الأداء لدى الموظفين والمدراء العاملين فيها من خلال التدريب والتعليم واستقطاب كفاءات جديدة لتواكب ظروف المرحلة والمستجدات في الاسواق المحلية والعالمية.

تسهيلات التجزئة والأفراد

نجحت الدائرة في استقطاب مجموعة من كبريات الشركات المحلية وتقديم عروض لموظفيها بالإضافة إلى تقديم خدمات صرف الرواتب. وأظهرت الدائرة نشاطاً ملموساً في عمليات منح القروض السكنية والقروض الاستهلاكية حيث نفذت قروضاً بإجمالي ٣٥,٩ مليون دينار.

وساهمت دائرة التسويق والمبيعات في جهود تسويق المنتجات الائتمانية للأفراد شملت القروض الشخصية والبطاقات وقروض السيارات وكان لها إنجازات طيبة في هذا المجال.

من ناحية أخرى، عملت الدائرة على وضع وتنفيذ اتفاقية لإصدار بطاقات دفع وائتمان (Co-Branded) مع شركة (Virgin) المعروفة وأنجزت حملات تسويقية عديدة داخل وخارج فروع البنك واتفاقيات مع شركات سياحة وسفر ومراكز طبية لتقديم عروض مميزة للعملاء متضمنة قروضا تشجيعية بدون فوائد.

الدائرة البنكية الخاصة

واصلت الدائرة انجازاتها خلال عام ٢٠٠٨ باستقطاب عملاء جدد وإقامة علاقات عمل وتعاون مع مجموعة من البنوك العالمية والمحلية وصناديق الاستثمار وذلك ترجمة لهدفها الرئيسي وهو بناء قاعدة عملاء جيدة ومختارة وتطوير أعمالها على جميع الأصعدة الاستثمارية المحلية والعالمية.

وقد ساهمت علاقات الدائرة الخارجية في تصميم وطرح منتجات استثمارية تناسب احتياجات مختلف شرائح العملاء ورغباتهم الاستثمارية والسوق المحلي.

وكان للدائرة إنجازات طيبة خلال العام ٢٠٠٨ تمثلت في إتمام عدة صفقات

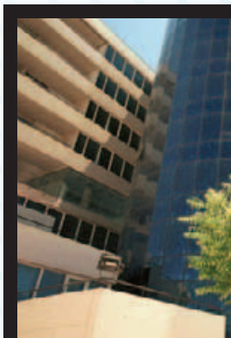

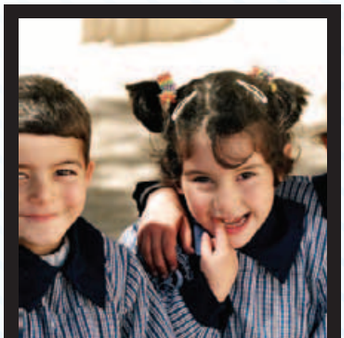

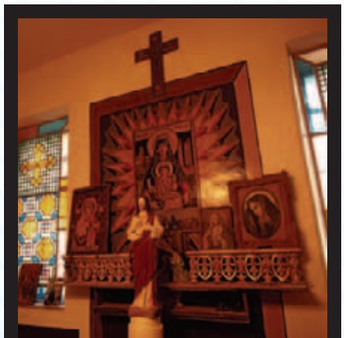

استثمارية، وحققت صافي عمولات وأرباح من صفقات ووساطات مالية واستشارات واستثمارات وفروق عملة.

وأولت الدائرة جل اهتمامها للارتقاء بانجازاتها والحفاظ على دورها المتميز في خدمة عملائها وترسيخ تواجدها مما ترك الأثر الإيجابي لسمعة البنك على الساحة المصرفية.

الخزينة والاستثمار

واصلت دائرة الخزينة والاستثمار خلال عام ٢٠٠٨ تحقيق معدلات أداء متميزة بكافة أنشطتها الاستثمارية في الأسواق المالية وخدمة العملاء والشركات محافظة على السمعة الجيدة محلياً وعالمياً وملبيةً لاحتياجات عملائها ومحققة لأهداف البنك الإستراتيجية المرتكزة على النمو والتطور.

في مجال السوق الرأسمالي كان للبنك الأردني الكويتي مشاركة فاعلة في الإصدارات الحكومية والشركات والمؤسسات في مجال استثمار السندات في السوق الأولي متوسط وطويل الأجل. واستطاعت الدائرة بناء محفظة استثمارية في السوق الرأسمالي في العملة الأجنبية والمحلية ذات عوائد جيدة ومخاطر مقبولة.

أما في مجال إصدارات الشركات فقد قامت الدائرة بتقديم خدمات استشارية ومالية لمجموعة من الشركات، حيث أنجز فريق العمل عددا من خدمات الاكتتابات وإعادة الرديات، هذا بالإضافة لتوقيع اتفاقيات إدارة إصدار أسهم مع شركات أخرى.

أما في مجال العلاقات الدولية فقد عملت الدائرة تدعيم علاقاتها مع شبكة المراسلين وفتح قنوات اتصال معهم في كافة أنحاء العالم لتلبية احتياجات البنك الاستثمارية وحاجات عملائنا معززة بذلك تواجد البنك ومدعمة لأنشطته الاستثمارية، الأمر الذي يعزز دور البنك في تقديم خدمات استثمارية متجددة ومواكبة للتطورات في مجال الصناعة المصرفية.

كما تابعت الدائرة إصدارات البنك المركزي من شهادات الإيداع بالدينار الأردني والاستثمار بالسندات والأذونات الأردنية، هذا بالإضافة لقيام البنك بدور أمانة الاستثمار لصندوق الإسكان وصندوق الأفق الاستثماريين.

أنظمة المعلومات

تم خلال عام ٢٠٠٨ تطبيق وتفعيل المرحلة الأولى من خطة تطوير نظام بنك الإنترنت والذي سيطبق كاملاً في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩.

هذا وقد قامت الدائرة بتقديم المساعدة الفنية في تطبيق أنظمة جديدة مثل نظام مكافحة غسل الأموال ونظام المخاطر المركزية لفروع فلسطين بالإضافة إلى نظام إدارة شكاوى واقتراحات العملاء (Short Maze) والذي سيمكن العملاء من التواصل مع البنك بشكل مباشر وآلي.

كما تم خلال العام إنجاز المرحلة الأولى من مشروع إصدار كشوفات الحساب المجمعة للعملاء مما سيمكنهم من الاطلاع على كشوف حساباتهم بآلية وشكل جديد ومرن وتفاعلي متضمناً بيانات تحليلية حول حركة حساباتهم وقيودها المختلفة، مع استمرارية العمل لاستكمال المراحل الأخرى من النظام لاستبدال نظام الأرشفة الحالي لبيانات حسابات ووثائق التعامل بنظام أحدث وإمكانيات أوسع.

وقامت الدائرة بانجاز العديد من متطلبات سلطة النقد الفلسطينية بما يخص أنظمة (Call Report) والمقاصة وتفعيل عدة وظائف على النظام البنكي في فلسطين مثل طباعة دفاتر الشيكات والشيكات المرتجعة وشيكات التحصيل والحوالات وإصدار بطاقات فيزا إلكترون بالعملات المختلفة (دينار/ دولار/ شيكل).

واستمرت الدائرة بدعم عمليات تحديث الفروع وافتتاح الفروع الجديدة بتوفير أحدث الأجهزة والشبكات وأجهزة الصراف الآلي.

كما استمرت الدائرة بالتنسيق مع دائرة المخاطر لدراسة الأنظمة الخاصة بمتطلبات بازل ٢ والتوصية باعتماد المناسب منها، كما تم الاتفاق مع شركة (Silver lake) لتحديث وتطوير نظام (MIS) على بيئة (Windows) و(SQL 2008) الحديثة، تمهيداً لتطوير بعض هذه المتطلبات من خلال نظام (MIS) بما فيها تمكين المستخدمين من استعمال نظام (Excel) مباشرة لإصدار أي تقارير دون الحاجة لتدخل موظفي دائرة أنظمة المعلومات.

هذا بالإضافة لتحديث نظام الصراف الآلي ليتضمن توحيد قواعد البيانات وإضافة خدمات

جديدة مثل الإيداع النقدي المباشر ودفع الفواتير، والعمل جارٍ وبمراحله الأخيرة لنقل كافة الخدمات البنكية لقواعد بيانات (Oracle) .

ويجري حاليا العمل لاستكمال تجهيز الموقع الرديف (Back-up Site) وبكل متطلباته من بنية تحتية وأجهزة وشبكات ونظام للمراقبة وإدارة الأداء للتوافق مع متطلبات خطة استمرارية العمل (Business Continuity Plan) وباستخدام تقنية الخادمات الافتراضية (Server Virtualization) ليكون بذلك أول بنك في الأردن يطبق هذه التكنولوجيا الحديثة.

إدارة الفـروع

تم خلال عام ٢٠٠٨ إعادة تنظيم إدارة الفروع حيث قسمت إلى وحدات عمل حسب مناطق تواجد الفروع وذلك لرفع مستوى الأداء والتواصل ولتسهيل إجراءات اتخاذ القرار والمتابعة.

كان لفروع البنك خلال عام ٢٠٠٨ جهد واضح ومميز على طريق تحقيق أهداف النمو الموضوعة في جانبي المطلوبات والموجودات مع التركيز على استقطاب الحسابات والودائع الجديدة بكافة أنواعها، إضافة لتقديم الخدمات التجارية من خطابات الاعتماد والكفالات وحققت إيرادات جيدة.

وواصلت الفروع تقديم خدمات الاكتتاب باسهم الشركات المساهمة وقدمت هذه الخدمة لـ ٩ شركات مترافقة مع خدمة توزيع الأرباح وصرف الرديات. بالإضافة إلى ذلك قامت إدارة الفروع بالمتابعة الحثيثة لتقارير دائرة التدقيق الداخلي من قبل المنسقين الذين يجتمعون مع الفروع لمناقشة بنود التقارير معها كل على حدة، ونتيجة لذلك فقد تحسن أداء الفروع من ناحية الالتزام بالإجراءات المعتمدة وبالتعليمات الرقابية.

وتم خلال العام تدريب ٦ مجموعات من الموظفين الجدد من خلال الفرع التشبيهي. وتعتبر الفروع رافداً أساسياً لاحتياجات الإدارة العامة من الموظفين، حيث تم نقل ١٧ موظفاً من الفروع لشغل وظائف في مختلف دوائر الإدارة العامة.

الإدارة الإقليمية / فروع فلسطين

تم تأسيس الإدارة الإقليمية بفلسطين والتي تحتوي على دوائر الخزينة والاستثمار، الدائرة المالية، دائرة المقاصة المركزية والحوالات، وشؤون الموظفين. هذا وتم لاحقاً ضم دائرة الرقابة والامتثال ودائرة التدقيق، وتعيين الكادر الوظيفي اللازم.

تقوم الادارة الاقليمية بإعداد تقارير سلطة النقد الفلسطينية، ومراقبة نسبة السيولة النقدية ونسبة التوظيفات الخارجية لدى الفروع ومراكز العملات، بالإضافة للرد على كافة متطلبات سلطة النقد الفلسطينية.

وقد تم خلال عام ٢٠٠٨ تشغيل أجهزة الصراف الآلي لفروع فلسطين بالتنسيق مع الإدارة العامة، وتفعيل خدمة الحوالات السريعة (Western Union) لدى فرع نابلس، والتي كانت تقدم فقط لدى فرع رام الله.

ويشهد فرع البنك في مدينة رام الله نشاطاً ملحوظا وإقبالاً على التعامل من مختلف الفعاليات الاقتصادية في المدينة والمناطق المجاورة بالإضافة للعملاء الأفراد وتم بناء قاعدة عملاء واسعة وذلك على الرغم من الفترة القصيرة منذ بداية عمل الفرع.

العمليات المركزية

عملت دوائر العمليات المركزية على مواصلة تقديم خدماتها الداعمة لمهام وأعمال دوائر وفروع البنك من خلال تنفيذ العمليات الداخلية المرتبطة بأنشطة البنك بشكل عام.

وشهد كل من دوائر الخدمات التجارية وعمليات الائتمان والبطاقات ومركز خدمات الفروع والأرشفة المركزية زيادة ملحوظة في حجم عملها نتيجة لزيادة حجم التعاملات والإنجازات التي تحققت لدى الدوائر المصرفية وتوسيع قاعدة العملاء والنجاح في تسويق مزيد من خدمات ومنتجات البنك.

كثفت دائرة تطوير العمليات والجودة جهودها خلال عام ٢٠٠٨ حيث عملت على إعداد واعتماد إجراءات العمل الجديدة وتوثيقها ورقياً وآلياً. وكان للدائرة مشاركة واسعة مع الشركة الاستشارية المكلفة بتطبيق نظام (Cobit) ومتطلبات (ISO 9001:2000) وعملت على تعديل إجراءات العمل لدى كافة دوائر البنك بما يتوافق مع تلك المتطلبات.

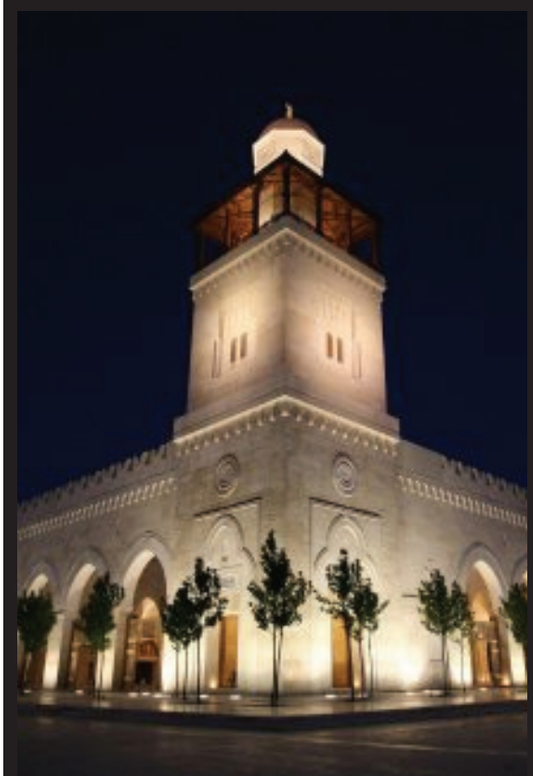

التدقيق الداخلي

تسعى دائرة التدقيق الداخلي من خلال تنفيذ الواجبات المناطة بها ومن خلال خطتها المبنية على أساس نموذج تقييم المخاطر(Risk Based Audit) إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في ضمان كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلي وتقديم توكيد معقول حول تحقيق أهداف البنك الواردة ضمن الإستراتيجية المعتمدة. وفي هذا الإطار قامت الدائرة بتنفيذ المهام التالية :-

- زيارة كافة مراكز العمل لدى البنك (دوائر وفروع) وتزويد لجنة التدقيق والمخاطر بنتائج تلك الزيارات واقتراح الإجراءات التصويبية.

- مراجعة عدد من البرامج والتطبيقات المستخدمة من قبل كافة مراكز العمل لدى البنك وذلك بناء على تقييم مدى أهمية هذه البرامج والتطبيقات.

- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في ضوء الإرشادات والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي والمعايير الدولية بهذا الخصوص واتخاذ الإجراءات اللازمة للوصول بها الى أفضل درجة من إمكانيات الحفاظ على سلامة ومتانة أوضاع البنك.

- زيارة الشركات التابعة للبنك وذلك استنادا الى نماذج تقييم مخاطر خاصة بكل شركة.

وتنفيذا للدور الاستشاري المناط بدائرة التدقيق الداخلي تم العمل على إعداد الدراسات والتحليلات المالية الشهرية والسنوية التي تبين أوضاع البنك المالية ومؤشرات أدائه ومقارنته مع البنوك المنافسة. كما شاركت الدائرة في اللجان الدائمة والمؤقتة لدى البنك بالإضافة الى المشاركة في دراسة وتطوير وفحص المشاريع والبرامج.

وواصلت الدائرة مراجعة العديد من جوانب عمل البنك وعملت على تزويد الإدارة بالتقارير والكشوفات المتعلقة بالأنشطة الأكثر أهمية بشكل دوري وإخضاعها للمراجعة والتدقيق، كما ساهمت بفاعلية في عملية تطبيق الـ (COBIT Framework) كإطار عمل لتقييم الضوابط الخاصة بتكنولوجيا المعلومات كونه إطار العمل الأحدث مقارنة بالأطر الأخرى.

وخلال عام ٢٠٠٨ عملت الدائرة على زيادة وتكثيف التنسيق مع مجموعة(كيبكو) بهدف تطوير الأعمال وقد شملت هذه العملية الجوانب التالية:-

- المشاركة في الاجتماعات الدورية لمدراء التدقيق الداخلي في مجموعة (كيبكو).

- المشاركة ضمن الفريق الذي شكل من مجموعة من بنوك المجموعة بهدف التدقيق على أعمال بنك الخليج والجزائر وذلك بهدف تبادل الخبرات وقد كان للدائرة دور رئيسي في هذه العملية.

- السير بإجراءات تطبيق نظام (Auto Audit) والذي يوفر نظام متكامل لتقييم مخاطر التدقيق وآلياته.

تم خلال عام ٢٠٠٨ العمل على تعديل المهام والواجبات المناطة بلجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة لتصبح منسجمة مع تعليمات التحكم المؤسسي الصادرة عن البنك المركزي الأردني والمتفقة مع أفضل الممارسات العالمية وذلك لضمان دور أكثر فاعلية في مهام اللجنة.

وقد استحوذت عمليات ضبط الجودة على جانب كبير من أعمال الدائرة كونها تهدف لتقديم توكيد مقبول إلى جميع الإطراف ذات العلاقة بخصوص أنشطة التدقيق وفي هذا الإطار فان الدائرة تمارس جميع الأعمال التي تضمن تحقيق هذه الغاية وذلك من خلال:

- تغطية جميع الأعمال لدى البنك والشركات التابعة.

- المراقبة والمراجعة المستمرة لأنشطة التدقيق الداخلي لضمان تحقيق الكفاءة.

- ضمان التوافق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات وميثاق أخلاقيات العمل.

- إجراءات عمليات تقييم (دورية ومتواصلة) داخلية وخارجية للوقوف على مستوى عمليات التدقيق وذلك من خلال أسلوبين رئيسيين هما:

١. داخليا من خلال المزج بين المراجعة المستمرة ongoing أو الدورية periodic وعلى النحو التالي:

المراجعة المستمرة:

- مراقبة مدى الالتزام بالعمل من خلال نماذج تضبط الالتزام بمختلف مراحل العمل وعلى كافة المستويات.

- وضع السياسات والإجراءات المرتبطة بعملية التدقيق والتي تضمن تنفيذ المهام على أكمل وجه.

- الحصول على التغذية الراجعة(Feed Back) بالتواصل مع الجهات التنفيذية للوقوف على أية انحرافات.

المراجعة الدورية:

- المراجعة السنوية لميثاق التدقيق الداخلي لضمان توافقه مع أفضل الممارسات الدولية .

- العمل على وضع خطة تدقيق سنوية للدائرة وبحيث يتم مراجعة وتقييم الأهداف وآليات العمل المتبعة .

- إعداد تقارير دورية حول أعمال الدائرة ومنجزاتها ورفعها الى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة .

٢. خارجيا وذلك من خلال المشاركة في مشروع دمج بنوك مجموعة (كيبكو) حيث تقوم شركة استشارات متخصصة بإعادة النظر في سياسات وإجراءات وطرق العمل ومقارنتها مع أفضل الممارسات الدولية لمعرفة اية انحرافات علما بأن المشروع اظهر تطبيق البنك ومنذ فترة طويلة لأفضل الممارسات في مختلف نشاطاته ووظائفه والتي منها أعمال التدقيق الداخلي.

دائرة إدارة المخاطر

المخاطر التشغيلية

• قامت الدائرة بالعمل على تعزيز إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك تواؤما مع استراتيجية إدارة المخاطر المنبثقة من استراتيجية البنك للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١١، ففي جانب التقييم الذاتي للمخاطر Control & Risk Self Assessment، استكملت إدارة المخاطر تقييم كافة إدارات وفروع البنك وتم عقد ورش عمل لمراجعة ملف المخاطر Risk Profile لكل منها. وتوازى ذلك مع إعداد التقارير الدورية المقارنة والتي توضح مدى كفاءة البيئة الرقابية لدى البنك وفعاليتها.

• تم البدء بتنفيذ الإضافة الجديدة على نظام المخاطر التشغيلية CARE والخاصة بالمؤشرات الرئيسية للمخاطر (Key Risk Indicators KRI) وتطبيقها على جميع الفروع، ودراسة نتائجها وتحليلها بشكل يومي وسيتم خلال العام ٢٠٠٩ تطبيقها على دوائر الإدارة العامة كافة.

• تم البدء بتجميع الأحداث التشغيلية وإدخالها الى النظام وبما يخدم التواؤم مع مقررات بازل ٢ والتحسين على مجمل البيئة الرقابية.

• تم مراجعة دليل مهام وإجراءات البنك لجميع الدوائر ضمن مشروع تطبيق معيار ISO 9001 لإدارة الجودة، كجزء من مهام الدائرة بإبداء الرأي حول المنتجات الجديدة وأي إجراءات عمل وبيان المخاطر الواردة بها ومقدار كفاية الضوابط الموجودة أو اللازم إضافتها.

المخاطر السوقية

بالإضافة إلى التقارير الرقابية والتحليلية الدورية فقد تم ساهمت الدائرة بالتواؤم مع معيار IFR7، وإعداد السياسات المختلفة للاستثمار بالعملات الأجنبية والدينار، كما ساهمت في إعداد سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات، والبدء بإعداد سياسة كفاية راس المال ICAAP وتحليلات الحساسية وحسب سيناريوهات متعددة مختلفة وبما يتواءم مع الركيزة الثانية من مقررات بازل ٢.

المخاطر الائتمانية وبازل٢

• قامت الدائرة بإعداد النماذج الخاصة بالتواؤم مع مقررات بازل٢ بشكل ربع سنوي حسب تعليمات البنك المركزي الأردني وكذلك نماذج بنك الكويت المركزي وما يتبعها من إفصاحات المتعلقة بالركيزة الثالثة. كما قامت باعداد التقارير الرقابية والتحليلية الدورية والتي من ضمنها مقارنة الالتزام بالأنظمة المختلفة التي تم بناؤها من قبل الدائرة للسقوف الائتمانية للقطاعات الاقتصادية والأنواع الأخرى من أنواع التركزات المحتملة.

• تم عمل العديد من التعديلات على الأنظمة المستعملة بالبنك وذلك ضمن الجهد المبذول للتواؤم مع مقررات بازل ٢ ولتحسين كفاءة احتساب متطلبات راس المال وتطبيقا لمتطلبات البنك المركزي بهذا الخصوص. كذلك تم دراسة عروض أنظمة آلية لإعداد هذه النماذج حيث من المتوقع الانتهاء من أتمتة عملية الاحتساب مع منتصف العام ٢٠٠٩. وبشكل متوازي مع ذلك، تم البدء بتعديل السياسة الائتمانية للبنك اخذين بعين الاعتبار متطلبات وثائق بازل المختلفة.

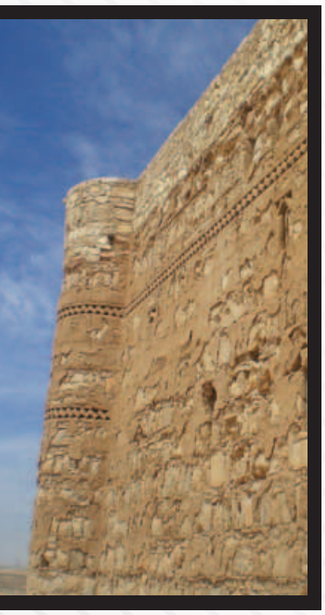

إدارة استمرارية العمل وأمن أنظمة المعلومات

• تم خلال عام ٢٠٠٨ الانتهاء من بناء وتوثيق خطة استمرارية العمل BCP وتحميل البيانات الخاصة بالخطة على النظام الآلي، والبدء بتحضير الموقع البديل محليا في مدينة المفرق وكذلك في تونس. وتم عمل برامج تدريبية لتوعية الموظفين بمحتويات الخطة وكيفية ترجمتها على ارض الواقع ضمن إطار إدارة استمرارية العمل، إضافة إلى المتابعة المستمرة لتطبيق التوصيات الناتجة عن دراسات تقدير الأخطار وتحليل الأثر على الأعمال (BIA) وسيتم البدء بإعداد الفحوصات اللازمة للخطة خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٩.

• تم خلال العام ٢٠٠٨ فصل مهام ضابط أمن المعلومات عن دائرة أنظمة المعلومات لضمان مزيد من الاستقلالية والكفاءة حيث يقوم بما يلي:

- متابعة مستوى أداء وتقارير أنظمة الحماية من الفيروسيات ومنع الاختراق ومراقبة متطلبات الحماية على أجهزة الأنظمة الرئيسية

- تحديد ومراقبة صلاحيات استخدام الموظفين لموارد أنظمة المعلومات لضمان الأمن والحماية.

- متابعة إعداد النسخ الاحتياطية اللازمة على مستوى كافة المعلومات بالبنك من خلال المواقع البديلة، وصولا الى المعلومات المخزنة على أجهزة الكمبيوتر الشخصية للموظفين من خلال التخزين على خادم الملفات (File Server).

- تطبيق نظام فحص أمن وحماية المعلومات للثلاثة مواقع الالكترونية الرئيسية (نظام بنك الانترنت، النظام البنكي الرئيسي وموقع البنك الإعلامي)، ويتم بناء على النتائج تعديل الأنظمة إن لزم ومعالجة أي نقاط ضعف مكتشفة.

- الإشراف على تنفيذ مواصفة أمن المعلومات ISO27001 ومراجعة سياساتها واجراءاتها والتأكد من صحتها قبل تنفيذها على أرض الواقع.

دائرة مراقبة الامتثال

واصلت دائرة مراقبة الامتثال أداء مهامها الهادفة إلى التأكد من امتثال البنك وسياساته الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية.

في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال فقد واصلت الدائرة إجراءاتها في مراقبة الحركات المالية والعمليات المصرفية التي تتم من خلال البنك مستعينة بالنظام الآلي الذي تم شراؤه من إحدى الشركات العالمية المختصة في هذا المجال.

وفي هذا الخصوص بدأت الدائرة خلال عام ٢٠٠٨ التعامل مع نظام DNFS الخاص بالقوائم الدولية لغاسلي الأموال وتدقيق أسماء العملاء على هذه القوائم بما يحمي البنك من الدخول في علاقة مصرفية مع أي من الأشخاص الواردة أسماؤهم ضمن هذه القوائم. كما تم اتخاذ كافة المتطلبات اللازمة للبدء بالتعامل مع نظام (AML REPORTER) الذي يمكن البنك من تحديد العمليات غير الإعتيادية بناءا على المعلومات المتوفرة عن العملاء وبالتالي المساعدة في تحديد العمليات المشبوهة ضمن عمليات غسل الأموال. كما تم تدريب مدراء الفروع ومساعديهم على كيفية التعامل مع وظائف النظام المذكور وإعداد إجراءات العمل لكل من النظامين أعلاه (تقارير الحركات المالية للعملاء وقوائم غاسلي الأموال) وتعميمها.

كما استمرت الدائرة بمتابعة عدد من القوانين والتعليمات ذات العلاقة بالعمل المصرفي ووضع الإدارة بصورة هذه القوانين أولاً بأول.

هذا وقد قامت الدائرة بمتابعة مجموعة من سياسات العمل ومنها سياسة إجراءات الإبلاغ عن انتهاك أخلاقيات العمل (WHISTLE BLOWING)، وسياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وسياسة الضبط والرقابة الداخلية.

الدائرة المالية

تابعت الدائرة مهامها فيما يتعلق بالرقابة المالية – الكمية والنوعية – على جميع العمليات المالية والتقارير ذات الصلة من خلال منهجية عمل مدروسة وموثقة متضمنة الاستخدام الأمثل للوقت والموارد البشرية المتوفرة، كما قامت بإعداد البيانات المالية الشهرية والربعية والنصف سنوية والسنوية المرسلة إلى البنك المركزي الأردني والبنك المركزي القبرصي وسلطة النقد الفلسطينية.

وابتداء من النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ وبعد أن أصبح البنك شركة تابعة لبنك برقان الكويت، بدأت الدائرة بإعداد نسخة البيانات المالية حسب متطلبات البنك المركزي الكويتي لتمكين بنك برقان من تسليم بياناته في الوقت المحدد.

كما قامت الدائرة بالمشاركة بجميع اللجان التي تم تشكيلها في البنك والمختصة بتطبيق خدمات و/أو أنظمة جديدة أو تطويرها وبما يتلاءم مع السياسة المالية المتبعة في البنك.

الدائرة القانونية:

واصلت الدائرة القانونية جهودها الهادفة إلى حماية حقوق ومصالح البنك من خلال مهامها الاستشارية وكذلك المهام التنفيذية والقضائية. وقد تمكنت الدائرة خلال عام ٢٠٠٨ من تحصيل ما يزيد عن ٧٥٠ ألف دينار من الديون القائمة المتخذ بها إجراءات قانونية وكذلك تحصيل حوالي٥٣٠ ألف دينار من الديون المعدومة المقام بها قضايا. وتعمل الدائرة القانونية وبشكل متواصل على متابعة القوانين والتشريعات المستجدة وإحاطة الإدارة بها. كما تعمل على رفع الوعي القانوني لدى موظفي البنك من خلال تنظيم دورات تدريبية حول المواضيع القانونية المتصلة بأعمال البنك.

تطوير الموارد البشرية

تواصل دائرة التدريب جهودها المستمرة بتحديث وتطوير البرامج التدريبية وأساليبها وحسب احتياجات دوائر البنك، حيث قامت بتنفيذ ٣٢٧ نشاطاً تدريبياً خلال العام ٢٠٠٨ شارك فيها ٢٥٤٦ موظفاً يمثلون مختلف الدوائر والفروع وغطت المواضيع المصرفية الهامة مثل برامج المخاطر والبرامج الرقابية والائتمانية والتسويقية والبيعية وخدمة العملاء واللغة الإنجليزية والمالية والأمن المصرفي وغيرها من البرامج ذات الأهمية، هذا بالإضافة لعقد ٦ دورات ضمن الفرع التشبيهي شارك فيها ٨٦ من موظفي التعاقد الخارجي. كما شارك ١٣٧ موظفاً في ٦٣ برنامجا تدريبيا عقدت في المراكز التدريبية المحلية في الأردن.

خدمة المجتمع المحلي

واصل البنك خلال عام ٢٠٠٨ جهوده في دعم منظمات المجتمع المدني والمؤسسات ذات الأهداف التنموية والاجتماعية والجمعيات الخيرية من خلال المشاركة في نشاطات تلك الهيئات وتقديم الدعم المادي المناسب، وقد شارك البنك في عام ٢٠٠٨ في رعاية مؤتمر إربد الاقتصادي الأول وكذلك معرض الأردن للوظائف والتدريب الذي نظمته وزارة العمل. واستضاف البنك حفل يوم البيئة العالمي الذي نظمته جمعية حماية البيئة الأردنية، وشارك في رعاية نشاطات الأسبوع الثقافي الكويتي الرابع. كما واصل البنك تقديم الدعم المادي والرعاية لجمعية قرى الأطفال SOS.

وتم في صيف عام ٢٠٠٨ تنظيم برنامج تدريبي خاص لمجموعة من الطلاب المشاركين في مشروع تطوير وتأهيل الشباب الذي ترعاه مؤسسة (لوياك الأردن).

كما تم خلال العام تدريب ٦٩ طالبا وطالبة من مختلف الجامعات الأردنية وكليات المجتمع على الأعمال المصرفية والمعلوماتية بشكل عام.

أهم المؤشرات والنسب المالية لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٧

	(المبالغ بآلاف الدنانير)		
	٢٠٠٨	٢٠٠٧	نسبة التغير
أهم بنود الدخل			
صافي إيرادات الفوائد والعمولات	٩٥,٦٥٢	٧٩,٨٨٣	٪١٩,٧
صافي الأرباح قبل الضريبة وحقوق الأقلية	٦٨,٣٣٤	٦٣,٦٦٨	٪٧,٣
صافي الأرباح بعد الضريبة وحقوق الأقلية	٤٦,٤٤٠	٤٤,٣٧٩	٪٤,٦
إجمالي الدخل	١١٦,٦٥٦	٩٦,٧٧٤	٪٢٠,٥
حصة السهم من صافي الربح / فلس	٠,٤٦٤	٠,٤٤٤	٪٤,٥
أهم بنود الميزانية			
مجموع الموجودات	٢٠٦٢,٧٩١	٢٠١٦,٧٢٨	٪٢,٣
التسهيلات الائتمانية بالصافي	١٢٣٧,٣٩٥	١١٢٩,١٠٦	٪٩,٦
ودائع العملاء والتأمينات النقدية	١٣٠٩,٣٨٠	١٢٢٤,٤٢٥	٪٦,٩
حقوق الملكية – مساهمي البنك	٢٣٩,٣٩٨	٢١٦,٩٤٧	٪١٠,٣
أهم النسب المالية			
الموجودات العاملة / مجموع الموجودات	٪٩٠,٢	٪٩٠,٥	
العائد على معدل الموجودات	٪٣,٣٥	٪٣,٤٧	
العائد على معدل حقوق الملكية	٪٢٨,٧٢	٪٣٠,٢٠	
نسبة كفاية رأس المال*	٪١٤,٩٩	٪١٤,٩٧	
نسبة الرفع المالي	٪١٢,١٣	٪١١,١٩	
مؤشرات الكفاءة			
المصاريف الإدارية والعمومية / متوسط الموجودات	٪١,٥٩	٪١,٤٧	
المصاريف الإدارية والعمومية / إجمالي الإيرادات	٪١٨,٠٠	٪١٦,٤٢	
إجمالي الديون غير العاملة/ إجمالي التسهيلات	٪٠,٥	٪٠,٢	
نسبة تغطية الديون غير العاملة	٪٢٥٣,١	٪٢٢٧,٣	
بنود خارج الميزانية	٣٨١,٢٣٧	٣٦٨,٩٤٨	٪٣,٣

*متضمنا المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل ٢

أعضاء الإدارة التنفيذية

☐ **السيد "محمد ياسر" مصباح محمود الأسمر**
المديـر العـام

☐ **السيد توفيق عبد القادر محمد مكحل**
نائب المدير العام / المجموعة المصرفية

☐ **السيد وليم جميل عواد دبابنه**
مساعد المدير العام / الخزينة والإستثمار

☐ **السيدة هيام سليم يوسف حبش**
مساعد المدير العام / المالية

☐ **السيد جمال محمود بكر حسن**
مساعد المدير العام / الفروع

☐ **السيد هيثم سميح "بدر الدين" البطيخي**
مساعد المدير العام / منتجات التجزئة والأفراد

☐ **السيد ماجد فياض محمود برجاق**
نائب المدير العام / مجموعة الخدمات المساندة

☐ **السيد شاهر عيد عبد الحليم سليمان**
مساعد مدير عام / التدقيق الداخلي

☐ **السيد اسماعيل أحمد محمد ابو عادي**
مساعد المدير العام / التسهيلات

☐ **السيد عبد الحميد محمود عبد الحميد الأحول**
مساعد المدير العام / العمليات المركزية

☐ **السيد سهيل محمد عبد الفتاح التركي**
مدير تنفيذي / دائرة العلاقات العامة

☐ **السيد ماجد سعدو محمد مقبل**
مدير تنفيذي / دائرة مراقبة الامتثال

☐ **السيد زهدي بهجت زهدي الجيوسي**
مدير تنفيذي / دائرة التسهيلات

☐ **السيد سائد محمود خضر طعمه**
مدير تنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي

☐ **السيد ابراهيم عيسى اسماعيل كشت**
مدير تنفيذي / الدائرة القانونية

☐ **السيد سامي عبد الكريم مصابر العساف**
مدير تنفيذي / دائرة أنظمة المعلومات

☐ **السيد محمد جميل عزم حمد**
مدير تنفيذي / دائرة ادارة المخاطر

☐ **السيد إبراهيم فريد ادم بيشه**
مدير تنفيذي / دائرة الخزينة والاستثمار

خطة العمل لعام ٢٠٠٩

انسجاماً مع الخطة الإستراتيجية المعتمدة للأعوام ٢٠٠٧ – ٢٠١١ والنتائج والانجازات المتحققة في عام ٢٠٠٨ وعلى ضوء التوقعات المتحفظة للنشاط الاقتصادي خلال عام ٢٠٠٩، فإن خطة عمل البنك لعام ٢٠٠٩ سوف تركز على ما يلي :

١. المحافظة على الإنجازات ومعدلات النمو المتحققة في عام ٢٠٠٨ كحد أدنى آخذين بالاعتبار وضع الاقتصاد الأردني في عام ٢٠٠٩ والانعكاسات المحتملة للأزمة المالية العالمية.

٢. العمل على زيادة أرصدة ودائع العملاء بمختلف أنواعها وذلك للمحافظة على نسب السيولة الملائمة لمواصلة النشاط الائتماني وتحقيق النمو المستهدف.

٣. العمل على توفير الدعم والتمويل اللازم لعملاء البنك الدائمين وبشكل خاص الشركات والمؤسسات ذات المشاريع المنتجة والتي تساهم في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

٤. تعزيز نشاط الوحدة البنكية الخاصة في مجالات إدارة الموجودات للعملاء وتقديم الاستشارات في مجالات الاستثمارات المحلية والخارجية.

٥. مواصلة تطوير الخدمات الالكترونية وخاصة بنك الانترنت والعمل على تعظيم استخدامها من قبل مختلف شرائح العملاء.

٦. الاستمرار في تنفيذ خطة تدريب وتطوير الموارد البشرية والتركيز على البرامج التدريبية المتخصصة محليا وخارجيا.

٧. العمل على ضغط النفقات الإدارية والعمومية كلما أمكن ذلك ودون المساس بمستويات الخدمة وتميز فروع البنك.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

Deloitte.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)-الأردن
جبل عمان، الدوار الخامس
شارع زهران
بناية رقم ١٩٠
ص .ب ٢٤٨
عمان ١١١١٨، الأردن

هاتف: ٥٥٠٢٢٠٠ (٦) ٩٦٢+
فاكس: ٥٥٠٢٢١٠ (٦) ٩٦٢+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م/ ٨٧٠٢

إلى السادة مساهمي
البنـــك الأردني الكويتـــي المحترمين
عمـــــان – المملكة الأردنية الهاشمية

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة للبنك الأردني الكويتي (شركة مساهمة عامة محدودة) والتي تتكون من الميزانية العامة الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ وكل من بيانات الدخل والتغييرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ، وايضاحات تفسيرية أخرى .

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن اعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . وتشمل هذه المسؤولية تصميم ، تطبيق والاحتفاظ برقابة داخلية لغرض اعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وتشمل مسؤولية الادارة اختيار واتباع سياسات محاسبية مناسبة والقيام بتقديرات محاسبية معقولة حسب الظروف .

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي ابداء رأي حول هذه البيانات المالية الموحدة استناداً الى تدقيقنا ، لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، وتتطلب تلك المعايير ان نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وان نقوم بتخطيط واجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما اذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية .

يتضمن التدقيق القيام باجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والافصاحات في البيانات المالية . تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات ، بما في ذلك تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ . وعند القيام بتقييم تلك المخاطر ، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار اجراءات الرقابة الداخلية للبنك والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية الموحدة ، وذلك لغرض تصميم اجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف ، وليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى البنك . يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة ، وكذلك تقييم العرض الاجمالي للبيانات المالية الموحدة .

نعتقد ان بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر اساساً لرأينا حول التدقيق .

الـــــــرأي

في رأينا ، ان البيانات المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية ، الوضع المالي للبنك الأردني الكويتي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ وأداءه المالي ، وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . ونوصي الهيئة العامة للمساهمين المصادقة عليها .

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات حسابية منظمة بصورة أصولية، وهي متفقة مع البيانات المالية الموحدة المرفقة ومع البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة .

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
٩ شباط ٢٠٠٩

ديلويت آند توش
ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن

بيان (أ)

الميزانية العامة الموحدة

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ و ٢٠٠٧

بالدينار الأردني

	ايضاح	٢٠٠٨	٢٠٠٧
الموجـــودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٤	٢٧٥,٤٧٠,٩٦٥	٢٥٤,٨٢١,٤١٤
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥	٢٠١,٤٨٩,٤٧٤	٣١٧,٤٨٣,٢٩٦
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٦	١٢,١٦٠,٥٠٠	٢,٩٤٨,٨٢٢
موجودات مالية للمتاجرة	٧	٣٧٥,٥٩٩	١,٨٧١,٢٥٤
تسهيلات ائتمانية مباشرة	٨	١,٢٣٧,٣٩٤,٦٩٢	١,١٢٩,١٠٦,٤٩٦
موجودات مالية متوفرة للبيع	٩	٢٢٨,٢١٤,٧٩٦	١٩٩,٢٣٠,٤٦٥
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	١٠	٤٥,٦١٥,١٦٤	٤١,٦٥٦,٥٦٢
موجودات ثابتة - بالصافي	١١	١٢,٩٢٠,٦٨٤	١٣,١٧٥,٥٥٥
موجودات غير ملموسة - بالصافي	١٢	١,٦٠٩,٢٤٧	١,٨٠٢,١١١
موجودات ضريبية مؤجلة	٢٠	٥,٧١٦,٦١١	١,٦٠٨,١٩٧
موجودات أخرى	١٣	٤١,٨٢٣,٤٧٢	٥٣,٠٢٣,٤٣٤
مجموع الموجودات		**٢,٠٦٢,٧٩١,٢٠٤**	**٢,٠١٦,٧٢٧,٦٠٦**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١٤	٢٩٤,١٩٠,٠٧٧	٢٦٦,٧٥٦,٤٢٤
ودائع عملاء	١٥	١,١٩٣,٥٤٣,٥١١	١,٠٩٢,٩٥٧,٠١٨
ايداعات مؤسسين لتكوين راس مال شركات	١٦	٩٩٦,٣٧٩	٣١,٧٨٣,٤١٢
تأمينات نقدية	١٧	١١٥,٨٣٦,٧٧٩	١٣١,٤٦٨,٣٦٢
أموال مقترضة	١٨	١٥,١٠٤,١٥١	١٥,١٠٤,١٥١
مخصصات متنوعة	١٩	١٦,٥٤٠,٧٩٧	١٢,٨٨١,٠٦٣
مخصص ضريبة الدخل	٢٠	٢٢,٧٢٥,٣٢١	١٨,٣٣٥,٣٢٧
مطلوبات ضريبية مؤجلة	٢٠	-	٣٩٨,٦٠١
مطلوبات أخرى	٢١	١٥٣,٦٩٧,٥٣٩	٢٢١,٢٧٩,٧٨١
مجموع المطلوبات		**١,٨١٢,٦٣٤,٥٥٤**	**١,٧٩٠,٩٦٤,١٣٩**
حقوق الملكية			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به	٢٢	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠,٠٠٠
علاوة الإصدار	٢٢	٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
الاحتياطي القانوني	٢٣	٣٣,٨١٤,٦٦٨	٢٧,٢٤٤,٨٠٨
الاحتياطي الاختياري	٢٣	٥٦,٠٨٢,٨٢٩	٤٢,٩٤٣,١٠٩
احتياطي المخاطر المصرفية العامة	٢٣	١١,٨٨٢,٣٣٧	٩,٩٧٠,٢١٥
التغير المتراكم في القيمة العادلة	٢٤	(٧,٩٠٠,٩٤٢)	١,١٣٧,٤٤٢
أرباح مدورة	٢٥	٤٠,٥١٨,٨٣٠	٣٠,٦٥١,٠٩٦
مجموع حقوق الملكية – مساهمي البنك		٢٣٩,٣٩٧,٧٢٢	٢١٦,٩٤٦,٦٧٠
حقوق الاقلية		١٠,٧٥٨,٩٢٨	٨,٨١٦,٧٩٧
مجموع حقوق الملكية		٢٥٠,١٥٦,٦٥٠	٢٢٥,٧٦٣,٤٦٧
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**٢,٠٦٢,٧٩١,٢٠٤**	**٢,٠١٦,٧٢٧,٦٠٦**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٤٩ جزءً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان (ب)

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ و ٢٠٠٧

بالدينار الأردني

	ايضاح	٢٠٠٨	٢٠٠٧
الفوائد الدائنة	٢٧	١٤٥,٨٤٢,٢٣٩	١٣٢,٧٥٦,٨٣٤
ينزل : الفوائد المدينة	٢٨	٦٣,٣٤٤,٠٥٢	٦٧,٦١٠,٣٥٧
صافي إيرادات الفوائد		٨٢,٤٩٨,١٨٧	٦٥,١٤٦,٤٧٧
صافي إيرادات العمولات	٢٩	١٣,١٥٣,٩٣٣	١٤,٧٣٧,٠٠١
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		٩٥,٦٥٢,١٢٠	٧٩,٨٨٣,٤٧٨
ارباح عملات أجنبية	٣٠	٤,١١٦,٧٤٥	٣,٨٨٧,٤٧٧
(خسائر) موجودات مالية للمتاجرة	٣١	(٢١٦,٧٠٥)	(٦٩,٥٩١)
(خسائر) أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع	٣٢	(١,٩٢٠,٩٥١)	١,٣٥٦,٦٠٥
ايرادات اخرى	٣٣	١٩,٠٢٤,٥٤٤	١١,٧١٦,٢٥٧
إجمالي الدخل		١١٦,٦٥٥,٧٥٣	٩٦,٧٧٤,٢٢٦
نفقات الموظفين	٣٤	٢٠,٤٣٣,٧٨٣	١٦,٨٨١,٨٤١
استهلاكات وإطفاءات	١١ و ١٢	٣,٦٦١,٨٠٥	٣,٥٩٠,٩٥٩
مصاريف أخرى	٣٥	١١,٩٦٥,٧٩٢	١٠,١١٣,٩٤٧
مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة	٨	١٠,٣٣٢,٢٥٦	١,٤٩٩,١٠٨
مخصصات متنوعة		١,٩٢٧,٩٣٣	١,٠١٩,٩٨٠
إجمالي المصروفات		٤٨,٣٢١,٥٦٩	٣٣,١٠٥,٨٣٥
الربح من التشغيل قبل الضرائب		٦٨,٣٣٤,١٨٤	٦٣,٦٦٨,٣٩١
ينزل : ضريبة الدخل	٢٠	(١٩,٢٥٨,١٩٣)	(١٨,٢٧١,٧٢٩)
الربح للسنة		٤٩,٠٧٥,٩٩١	٤٥,٣٩٦,٦٦٢
ويعود الى :			
مساهمي البنك		٤٦,٤٤٠,٤٠٧	٤٤,٣٧٨,٥٤٧
حقوق الاقلية		٢,٦٣٥,٥٨٤	١,٠١٨,١١٥
حصة السهم من ربح السنة (مساهمي البنك) :	٣٦		
اساسي		٠/٤٦٤	٠/٤٤٤
مخفض		٠/٤٦٤	٠/٤٤٤

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٤٩ جزءً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ و ٢٠٠٧

بيان (ج)

دينار

البيان	رأس المال	علاوة الإصدار	حقوق مساهمي البنك					حقوق الاقلية	إجمالي حقوق الملكية
			الاحتياطيات			التغير المتراكم في القيمة العادلة - صافي	أرباح مدورة	المجموع	
			قانوني	اختياري	مخاطر مصرفية عامة				
العام ٢٠٠٨									
الرصيد في بداية السنة	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٧,٢٤٤,٨٠٨	٤٢,٩٤٣,١٠٩	٩,٩٧٠,٢١٥	١,١٣٧,٤٤٢	٣٠,٦٥١,٠٩٦	٢١٦,٩٤٦,٦٧٠	٨,٨١٦,٧٩٧	٢٢٥,٧٦٣,٤٦٧
أثر تطبيق المعايير الدولية الجديدة والمعدلة *	-	-	-	-	-	-	٤٩,٠٢٩	٤٩,٠٢٩	٢٥,٢٩٧	٧٤,٣٢٦
الرصيد في بداية السنة المعدل	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٧,٢٤٤,٨٠٨	٤٢,٩٤٣,١٠٩	٩,٩٧٠,٢١٥	١,١٣٧,٤٤٢	٣٠,٧٠٠,١٢٥	٢١٦,٩٩٥,٦٩٩	٨,٨٤٢,٠٩٤	٢٢٥,٨٣٧,٧٩٣
التغير في القيمة العادلة – صافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	(٩,٠٣٨,٣٨٤)	-	(٩,٠٣٨,٣٨٤)	(٤١٧,٩٣٠)	(٩,٤٥٦,٣١٤)
صافي التغير في حقوق الاقلية	-	-	-	-	-	-	-	-	٩٩,١٣٥	٩٩,١٣٥
مجموع الايرادات والمصاريف للسنة المثبتة مباشرة في حقوق الملكية	-	-	-	-	-	(٩,٠٣٨,٣٨٤)	-	(٩,٠٣٨,٣٨٤)	(٣١٨,٧٩٥)	(٩,٣٥٧,١٧٩)
ربح السنة - بيان (ب)	-	-	-	-	-	-	٤٦,٤٤٠,٤٠٧	٤٦,٤٤٠,٤٠٧	٢,٦٣٥,٥٨٤	٤٩,٠٧٥,٩٩١
مجموع الايرادات والمصاريف للسنة	-	-	-	-	-	(٩,٠٣٨,٣٨٤)	٤٦,٤٤٠,٤٠٧	٣٧,٤٠٢,٠٢٣	٢,٣١٦,٧٨٩	٣٩,٧١٨,٨١٢
الزيادة في راس المال	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	(٢٥,٠٠٠,٠٠٠)	-	-	-	-	-	-	-	-
الارباح الموزعة	-	-	-	-	-	-	(١٥,٠٠٠,٠٠٠)	(١٥,٠٠٠,٠٠٠)	(٣٩٩,٩٥٥)	(١٥,٣٩٩,٩٥٥)
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	٦,٥٦٩,٨٦٠	١٣,١٣٩,٧٢٠	١,٩١٢,١٢٢	-	(٢١,٦٢١,٧٠٢)	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٣,٨١٤,٦٦٨	٥٦,٠٨٢,٨٢٩	١١,٨٨٢,٣٣٧	(٧,٩٠٠,٩٤٢)	٤٠,٥١٨,٨٣٠	٢٣٩,٣٩٧,٧٢٢	١٠,٧٥٨,٩٢٨	٢٥٠,١٥٦,٦٥٠

البيان	رأس المال	علاوة الإصدار	حقوق مساهمي البنك					حقوق الاقلية	إجمالي حقوق الملكية
			الاحتياطيات			التغير المتراكم في القيمة العادلة - صافي	أرباح مدورة	المجموع	
			قانوني	اختياري	مخاطر مصرفية عامة				
العام ٢٠٠٧									
الرصيد في بداية السنة	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٩٧٩,٧٨١	٣٠,٤١٣,٠٥٥	٨,٨٧٨,٣٩٨	١,٣١٣,٥٦٠	٢١,٠٨٠,٨٢٩	١٨٧,٦٦٥,٦٢٣	٨,١٨٥,٣٣٥	١٩٥,٨٥٠,٩٥٨
أثر تطبيق المعايير الدولية الجديدة والمعدلة *	-	-	-	-	-	-	٧٨,٦١٨	٧٨,٦١٨	٤١,٠٥٠	١١٩,٦٦٨
الرصيد في بداية السنة المعدل	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٩٧٩,٧٨١	٣٠,٤١٣,٠٥٥	٨,٨٧٨,٣٩٨	١,٣١٣,٥٦٠	٢١,١٥٩,٤٤٧	١٨٧,٧٤٤,٢٤١	٨,٢٢٦,٣٨٥	١٩٥,٩٧٠,٦٢٦
التغير في القيمة العادلة – صافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	(١٧٦,١١٨)	-	(١٧٦,١١٨)	١٩٢,٤٠٦	١٦,٢٨٨
صافي التغير في حقوق الاقلية	-	-	-	-	-	-	-	-	٨٤,٣٦٨	٨٤,٣٦٨
مجموع الايرادات والمصاريف للسنة المثبتة مباشرة في حقوق الملكية	-	-	-	-	-	(١٧٦,١١٨)	-	(١٧٦,١١٨)	٢٧٦,٧٧٤	١٠٠,٦٥٦
ربح السنة - بيان (ب)	-	-	-	-	-	-	٤٤,٣٧٨,٥٤٧	٤٤,٣٧٨,٥٤٧	١,٠١٨,١١٥	٤٥,٣٩٦,٦٦٢
مجموع الايرادات والمصاريف للسنة	-	-	-	-	-	(١٧٦,١١٨)	٤٤,٣٧٨,٥٤٧	٤٤,٢٠٢,٤٢٩	١,٢٩٤,٨٨٩	٤٥,٤٩٧,٣١٨
الارباح الموزعة	-	-	-	-	-	-	(١٥,٠٠٠,٠٠٠)	(١٥,٠٠٠,٠٠٠)	(٧٠٤,٤٧٧)	(١٥,٧٠٤,٤٧٧)
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	٦,٢٦٥,٠٢٧	١٢,٥٣٠,٠٥٤	١,٠٩١,٨١٧	-	(١٩,٨٨٦,٨٩٨)	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٧,٢٤٤,٨٠٨	٤٢,٩٤٣,١٠٩	٩,٩٧٠,٢١٥	١,١٣٧,٤٤٢	٣٠,٦٥١,٠٩٦	٢١٦,٩٤٦,٦٧٠	٨,٨١٦,٧٩٧	٢٢٥,٧٦٣,٤٦٧

- من اصل الارباح المدورة مبلغ ٥,٧١٦,٦١١ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨ مقيد التصرف به بموجب طلب البنك المركزي الاردني لقاء موجودات ضريبية مؤجلة مقابل ١,٦٠٨,١٩٧ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٧.
- من اصل الارباح المدورة مبلغ ٧,٩٠٠,٩٤٢ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨ مقيد التصرف بها بموجب تعليمات هيئة الاوراق المالية لقاء التغير السالب في القيمة العادلة.
- يحظر التصرف باحتياطي المخاطر المصرفية العامة الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.

* يمثل هذا البند اثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) لأول مرة على البيانات المالية للشركة التابعة (شركة الشرق العربي للتامين) والتي تم تعديلها لتتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية خلال العام ٢٠٠٨.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٤٩ جزءً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان (د)

بيان التدفقات النّقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ و ٢٠٠٧

دينار

	ايضاح	٢٠٠٨	٢٠٠٧
التدفق النقدي من عمليات التشغيل :			
الربح من التشغيل قبل الضرائب		٦٨,٣٣٤,١٨٤	٦٣,٦٦٨,٣٩١
تعديلات :			
استهلاكات واطفاءات		٣,٦٦١,٨٠٥	٣,٥٩٠,٩٥٩
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية		١٠,٣٣٢,٢٥٦	١,٤٩٩,١٠٨
مخصص تعويض نهاية الخدمة		١,٨٦٧,٩٣٣	٩٥٩,٩٨٠
مخصص قضايا مقامة على البنك		٦٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
(أرباح) بيع موجودات الت الى البنك		(٢٩,٧٦٤)	(٤٢,١٧٢)
(ارباح) بيع موجودات ثابتة		(٤٣,٩٤٧)	(٦,٠٠١)
خسائر موجودات مالية للمتاجرة غير متحققة		١٦٥,٩٦٢	٥٥,٧٨٨
تأثير التغير في اسعار الصرف على النقد وما في حكمه		(٣,٨٩٠,٦٥٥)	(٣,١٣١,٩٣١)
المخصصات الفنية للشركات التابعة		٢,١٣٣,٠٠٩	١,٠١٥,٨٥٤
المجموع		٨٢,٥٩٠,٧٨٣	٦٧,٦٦٩,٩٧٦
التغير في الموجودات والمطلوبات :			
النقص (الزيادة) في نقد وارصدة لدى بنوك مركزية مستحقة لمدة تزيد عن ثلاثة اشهر		٥٨,٠٠٠,٠٠٠	(٤٦,٣٠٠,٠٠٠)
(الزيادة) النقص في الايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		(٩,٢١١,٦٧٨)	١٥٦,٧٢٥
(الزيادة) في التسهيلات الائتمانية المباشرة		(١١٨,٣٢٠,٤٥٢)	(١٦٩,٨٠٦,١٦٠)
(الزيادة) في موجودات مالية للمتاجرة		(١,٣٢٩,٦٩٣)	(٣٤٣,٠١٢)
النقص في الموجودات الاخرى		١١,٢٢٩,٧٢٦	٣,٣٠٨,٦٨٣
(النقص) الزيادة في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية مستحقة خلال مدة تزيد عن ثلاثة اشهر		(١,٠٠٠,٠٠٠)	٣,٨٤٣,٩٤٠
الزيادة في ودائع العملاء		١٠٠,٥٨٦,٤٩٣	٢١١,٠٠٦,٤٧٠
(النقص) في ايداعات مؤسسين لتكوين رؤوس اموال شركات		(٣٠,٧٨٧,٠٣٣)	(٢٧,٧٥٦,٠٤٣)
(النقص) في تامينات نقدية		(١٥,٦٣١,٥٨٣)	(٤٤,٥٩٣,٤٨٨)
(النقص) الزيادة في مطلوبات أخرى		(٦٨,١٧٤,٣٧٣)	٥٦,٦٤٥,٢٢٥
صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل قبل الضريبة وتعويضات نهاية الخدمة			
المدفوعة ومخصص قضايا مدفوع		٧,٩٥٢,١٩٠	٥٣,٨٣٢,٣١٦
تعويضات نهاية الخدمة المدفوعة		(٣٩٨,٣٠٥)	(٢٤٧,٨٧٤)
مخصص قضايا مدفوع		(٢,٩٠٣)	(٢٣,٣٩٥)
ضريبة الدخل المدفوعة		(١٨,٩٠١,٩٩١)	(١٦,٤٨٠,٧٦٠)
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) من عمليات التشغيل		(١١,٣٥١,٠٠٩)	٢٧,٠٨٠,٢٨٧
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار :			
(الزيادة) النقص في موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		(٣,٩٥٨,٦٠٢)	٧,٤٦٦,٢٠٩
(الزيادة) في موجودات مالية متوفرة للبيع		(٣٨,٤٢١,٣١٦)	(١٢,٩٢١,٣٧٢)
(الزيادة) في موجودات ثابتة - بالصافي		(٢,٢٧٢,٥٣٨)	(٣,٦٤٨,٩٣٧)
(الزيادة) في الموجودات غير الملموسة		(٨٩٧,٥٨٥)	(١,٢٢١,٥٢٠)
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) عمليات الاستثمار		(٤٥,٥٥٠,٠٤١)	(١٠,٣٢٥,٦٢٠)
التدفق النقدي من عمليات التمويل :			
الزيادة (النقص) في حقوق الاقلية		١,٩٤٢,١٣١	(٤٢٧,٧٠٣)
(النقص) في مبالغ مقترضة		-	(٢٦,٣٦٩,٥٨٠)
ارباح موزعة على المساهمين		(١٤,٦٤٧,٨٠٦)	(١٤,٨٥٣,٣٦٠)
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) عمليات التمويل		(١٢,٧٠٥,٦٧٥)	(٤١,٦٥٠,٦٤٣)
تأثير تغير اسعار الصرف على النقد وما في حكمه		٣,٨٩٠,٦٥٥	٣,١٣١,٩٣١
صافي (النقص) في النقد وما في حكمه		(٦٥,٧١٦,٠٧٠)	(١١,٧٦٤,٠٤٥)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		٢٥٢,٦٢٨,١٩٥	٢٦٤,٣٩٢,٢٤٠
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٣٧	١٨٦,٩١٢,١٢٥	٢٥٢,٦٢٨,١٩٥

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٤٩ جزءً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

البنك الأردني الكويتي

الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

١- معلومات عامة

- ان البنك الاردني الكويتي شركة مساهمة عامة أردنية تأسست تحت رقم (١٠٨) بتاريخ ٢٥ تشرين الاول ١٩٧٦ بموجب قانون الشركات رقم (١٣) لسنة ١٩٦٤ ومركزه الرئيسي في مدينة عمان في منطقة العبدلي ، شارع امية بن عبد شمس هاتف ٥٦٢٩٤٠٠ ص.ب. ٩٧٧٦ عمان ١١١٩١ الاردن.

- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها سبعة و اربعون فرعا وخارجها وعددها ثلاثة والشركات التابعة له.

- ان البنك الاردني الكويتي هو شركة مساهمة عامة مدرجة اسهمه في سوق عمان المالي .

- تم إقرار البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (٢٠٠٩/١) المنعقدة بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٩ وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين .

٢- أهم السياسات المحاسبية:-

أسس إعداد البيانات المالية

- تم اعداد البيانات المالية الموحدة للبنك وشركاته التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية .

- تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات / المطلوبات المالية للمتاجرة والموجودات المالية المتوفرة للبيع والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.

- ان الدينار الأردني هو عملة اظهار البيانات المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

- إن السياسات المحاسبية المتبعة للسنة متماثلة مع السياسات التي تم اتباعها في السنة السابقة بيانها كما يلي :

أسس توحيد البيانات المالية

- تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للبنك و الشركات التابعة له والخاضعة لسيطرته وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك للحصول على منافع من انشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والايرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة .

يمتلك البنك كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨ الشركات التابعة التالية :

اسم الشركة	راس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
الشرق العربي للتأمين	١١,٠٠٠,٠٠٠	٦٥/٦٩٪	تأمين	عمان	٢٠٠١
المتحدة للاستثمارات المالية	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠/٢٣٪	وساطة مالية	عمان	٢٠٠٢

و لعام ٢٠٠٧ الشركات التابعة التالية :

اسم الشركة	راس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
الشرق العربي للتأمين	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٥/٦٩٪	تأمين	عمان	٢٠٠١
المتحدة للاستثمارات المالية	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠/٤٦٪	وساطة مالية	عمان	٢٠٠٢

- يتم اعداد البيانات المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، اذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم اجراء التعديلات اللازمة على البيانات المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك . هذا ويتم إعداد البيانات المالية للشركة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وبموجب النماذج الموضوعة من هيئة التأمين لشركة الشرق العربي للتامين .

- يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في بيان الدخل الموحد من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في بيان الدخل الموحد حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركات التابعة.

- تمثل حقوق الاقلية ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك من حقوق الملكية في الشركات التابعة.

معلومات القطاعات

– قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.

– القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

موجودات مالية للمتاجرة

تمثل الاستثمارات المالية للمتاجرة استثمارات في اسهم و سندات شركات متداولة في اسواق نشطة ، وان الهدف من الاحتفاظ هو توليد الارباح من تقلبات الاسعار السوقية قصيرة الاجل او هامش ارباح اتجار.

– يتم تسجيل الموجودات المالية للمتاجرة بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على بيان الدخل عند الشراء)، ويعاد تقييمها في تاريخ البيانات المالية بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في بيان الدخل الموحد في نفس فترة حدوث التغير بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتجة عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية.

– يتم تسجيل الارباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في بيان الدخل الموحد .

تسهيلات ائتمانية مباشرة

– يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الإئتمانية المباشرة اذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على ان حدثا ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الإئتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني وتسجل قيمة المخصص في بيان الدخل الموحد .

– يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الإئتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني.

– يتم شطب التسهيلات الإئتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي الى بيان الدخل الموحد، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

موجودات مالية متوفرة للبيع

هي الموجودات المالية التي لا تتجه نية البنك بتصنيفها كاستثمارات مالية للمتاجرة او الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق .

– يتم تسجيل الموجودات المالية المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة مضافاً اليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية. وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها أو حصول تدني في قيمتها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في بيان الدخل الموحد بما في ذلك المبالغ المقيدة سابقاً في حقوق الملكية والتي تخص هذه الموجودات. يمكن استرجاع خسارة التدني التي تم تسجيلها سابقا في بيان الدخل الموحد اذا ما تبين بموضوعية ان الزيادة في القيمة العادلة قد حدثت في فترة لاحقة لتسجيل خسائر التدني،حيث يتم استرجاع خسائر التدني لادوات الدين من خلال بيان الدخل الموحد، في حين يتم استرجاع خسائر التدني في أسهم الشركات من خلال التغير المتراكم في القيمة العادلة.

– يتم تسجيل الارباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الاجنبية لادوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية المتوفرة للبيع في بيان الدخل الموحد . في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الاجنبية لادوات الملكية في بند التغير المتراكم في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.

– يتم تسجيل الفوائد المكتسبة من الموجودات المالية المتوفرة للبيع في بيان الدخل الموحد بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية كما يسجل التدني في قيمة هذه الموجودات في بيان الدخل الموحد عند حدوثه.

– تظهر الموجودات المالية التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه بالتكلفة ويتم تسجيل اي تدني في قيمتها في بيان الدخل الموحد .

موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

ان الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق هي موجودات مالية ذات دفعات ثابتة او محددة و تتوفر لدى البنك النية و القدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

– يتم تسجيل الموجودات المالية عند الشراء بالكلفة (القيمة العادلة) مضافاً اليها مصاريف الاقتناء، وتطفأ العلاوة / الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، قيداً على أو لحساب الفائدة، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي الى عدم امكانية استرداد الاصل او جزء منه.ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل الموحد .

القيمة العادلة

ان أسعار الإغلاق(شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ البيانات المالية في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للادوات والمشتقات المالية التي لها اسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة او عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية او عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.

- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.

- نماذج تسعير الخيارات.

تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالإعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعه عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ الميزانية العامة لتحديد فيما اذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها افرادياً او على شكل مجموعة وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فانه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من اجل تحديد خسارة التدني.

يتم تحديد مبلغ التدني كما يلي:

- تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة:يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الاصلي .

- تدني الموجودات المالية المتوفرة للبيع التي تظهر بالقيمة العادلة: يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة العادلة.

- تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة: يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعرالسوق السائد للعائد على موجودات مالية مشابهة.

يتم تسجيل التدني في القيمة في بيان الدخل الموحد كما يتم تسجيل اي وفر في الفترة اللاحقة نتيجة التدني السابق في الموجودات المالية في بيان الدخل باستثناء التدني في أسهم الشركات المتوفرة للبيع حيث يتم استرجاعه من خلال التغير المتراكم في القيمة العادلة.

الموجودات الثابتة

- تظهر الموجودات الثابتة بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها ، ويتم استهلاك الموجودات الثابتة (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية التالية:

	٪
مباني	٣
معدات وأجهزة وأثاث	٩ – ١٥
وسائط نقل	١٥
أجهزة الحاسب الآلي	٢٠
تحسينات مباني	٢٠

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الموجودات الثابتة عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في بيان الدخل الموحد .

- يتم مراجعة العمر الانتاجي للموجودات الثابتة في نهاية كل عام، فاذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

- يتم استبعاد الموجودات الثابتة عند التخلص منها او عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ الميزانية العامة ناشئة عن احداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

- يتم احتساب مخصص تعويض نهاية الخدمة بواقع شهر عن كل سنة خدمة مطروحاً منه مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي.

- يتم تسجيل التعويضات المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة عند دفعها. و يتم اخذ مخصص للالتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين في بيان الدخل الموحد.

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الارباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الارباح الخاضعة للضريبة عن الارباح المعلنة في البيانات المالية لان الارباح المعلنة تشمل ايرادات غير خاضعة للضريبة او مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة التنزيل لاغراض ضريبية.

- تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والانظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.

- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها او استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات او المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على اساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بالميزانية العامة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي او تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

- يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئيا او كليا.

تكاليف اصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن اصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). اذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على بيان الدخل.

حسابات مداره لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في بيان الدخل الموحد.هذا ويتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

التقـاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واظهار المبلغ الصافي في الميزانية العامة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الايرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق إيرادات الفوائد بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الإئتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة.

- يتم الإعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الإستحقاق .

- يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بارباح اسهم الشركات عند تحققها (اقرارها من الهيئة العامة للمساهمين) .

تاريخ الإعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

- **مشتقات مالية للتحوط :**

لاغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي :

- **التحوط للقيمة العادلة :**

هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.

في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة الفعال، يتم تسجيل الارباح والخسائر الناتجة عن تقييم اداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في بيان الدخل الموحد .

في حال انطباق شروط تحوط المحفظة الفعال يتم تسجيل اية ارباح او خسائر ناتجة عن اعادة تقييم اداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات او المطلوبات في بيان الدخل الموحد في نفس الفترة.

- **التحوط للتدفقات النقدية :**

- هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.

في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر لاداة التحوط ضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لبيان الدخل الموحد في الفترة التي يؤثر بها اجراء التحوط على بيان الدخل الموحد .

- **التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية :**

في حال انطباق شروط التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية، يتم قياس القيمة العادلة لاداة التحوط لصافي الموجودات المتحوط لها، وفي حال كون العلاقة فعالة يعترف بالجزء الفعال من الارباح او الخسائر لاداة التحوط ضمن حقوق الملكية ويعترف بالجزء غير الفعال ضمن بيان الدخل الموحد ، ويتم تسجيل الجزء الفعال في بيان الدخل الموحد عند بيع الاستثمار في الوحدة الاجنبية المستثمر بها.

- التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لاداة التحوط في بيان الدخل الموحد في نفس الفترة.

مشتقات مالية للمتاجرة -

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة ، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في الميزانية العامة ،وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل الموحد .

عقود إعادة الشراء أو البيع

- يستمر الاعتراف في البيانات المالية بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة. تدرج المبالغ المقابلة للمبالغ المستلمة لهذه العقود ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

- أما الموجودات المشتراه مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في البيانات المالية، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الإئتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في الميزانية العامة ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ البيانات المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في بيان الدخل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في بيان الدخل الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

الموجودات غير الملموسة

أ) الشهـــرة

- يتم تسجيل الشهرة بالتكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك او شراء الاستثمار في الشركة الحليفة او التابعة عن حصة البنك في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ التملك. يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة، أما الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات حليفة فتظهر كجزء من حساب الاستثمار في الشركة الحليفة ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار.

- يتم توزيع الشهرة على وحدة/وحدات توليد النقد لأغراض اختبار التدني في القيمة.

- يتم إجراء اختبار لقيمة الشهرة في تاريخ كل بيانات مالية ويتم تخفيض قيمة الشهرة إذا كانت هناك دلالة على أن قيمة الشهرة قد تدنت وذلك في حال كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة لوحدة/لوحدات توليد النقد التي تعود لها الشهرة أقل من القيمة المسجلة في الدفاتر لوحدة/وحدات توليد النقد ويتم تسجيل قيمة التدني في بيان الدخل الموحد .

ب) الموجودات غير الملموسة الأخرى

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها . أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.

- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة . ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في بيان الدخل الموحد . أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل الموحد.

- لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في بيان الدخل الموحد في نفس الفترة.

- يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ البيانات المالية. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

- فيما يلي السياسة المحاسبية لكل بند من الموجودات غير الملموسة لدى البنك :

يتم اطفاء الانظمة و البرامج على مدى عمرها الانتاجي المقدر و بمعدل ٢٠ ٪ سنويا .

العملات الاجنبية

- يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.
- يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية باسعار العملات الاجنبية الوسطية السائدة في تاريخ الميزانية العامة والمعلنة من البنك المركزي الأردني.
- يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الاجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.
- يتم تسجيل الارباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد.
- يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.
- عند توحيد البيانات المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الاساسية) الى عملة التقرير وفقاً للاسعار الوسطية للعملات في تاريخ الميزانية العامة والمعلنة من البنك المركزي الأردني. أما بنود الايرادات والمصروفات فيتم ترجمتها على اساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع احدى هذه الشركات او الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الاجنبية المتعلق بها ضمن الايرادات/ المصاريف في بيان الدخل الموحد .

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

٣ – استخدام التقديرات

تقوم الادارة من خلال تطبيق السياسات المحاسبية باتباع اجتهادات والفرضيات لها اثر جوهري في الاعتراف بالأرصدة المسجلة في البيانات المالية ومن اهمها الفرضيات التالية:

- يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك اعتمادا على دراسة قانونية معدة من قبل مستشاري البنك والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.
- يتم تكوين مخصص لقاء الديون اعتمادا على اسس وفرضيات معتمدة من قبل ادارة البنك لتقدير المخصص الواجب تكوينه بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية ويتم مقارنة نتائج هذه الاسس والفرضيات مع المخصصات الواجب تكوينها بموجب تعليمات البنوك المركزية التي تعمل من خلالها فروع البنك ويتم اعتماد النتائج الاكثر تشددا بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية .
- يتم قيد تدني قيمة العقارات المستملكة اعتمادا على تقييمات عقارية حديثة ومعتمده من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري .
- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الاعمار الانتاجية للاصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ، ويتم اخذ خسارة التدني (ان وجدت) في بيان الدخل الموحد.
- تقوم الشركة التابعة (شركة الشرق العربي للتأمين) بتقدير الاحتياطيات الفنية الخاصة بأعمال التأمين بناء على الاسس والفرضيات المعتمده من قبل هيئة تنظيم قطاع التأمين، ويعاد النظر في تلك الاحتياطيات بشكل دوري .
- تقوم الادارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير اية تدني في قيمتها ويتم اخذ هذا التدني (ان وجد) في بيان الدخل الموحد للسنة.

٤ – نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
نقد في الخزينة	٢٤,٤٩٦,٥٢٧	٢٢,٤٦٧,٣٥٧
أرصدة لدى بنوك مركزية :		
حسابات جارية وتحت الطلب	١٩,٠٠٥,١١٤	٧,٠٨٩,٦٦٨
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	٩٣,٩٣١,٦٩٧	٢٤,٣٥٣,٦٥٦
متطلبات الاحتياطي النقدي	٩٥,٠٣٧,٦٢٧	٧٠,٣١٠,٧٣٣
شهادات إيداع *	٤٣,٠٠٠,٠٠٠	١٣٠,٦٠٠,٠٠٠
المجموع	٢٧٥,٤٧٠,٩٦٥	٢٥٤,٨٢١,٤١٤

- بإستثناء الارصدة مقيدة السحب لمتطلبات الاحتياطي النقدي ، لا يوجد ارصدة مقيدة السحب كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨ و ٢٠٠٧ .

* لا يوجد شهادات ايداع تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨ مقابل ٥٨,٠٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٧ .

٥ – أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
البيان	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧
حسابات جارية وتحت الطلب	١٥٨,٧٧٥	٢٤٤,٩٤٠	١٠٦,٩٤٠,٥٧٨	١٧,١١١,٤٤٣	١٠٧,٠٩٩,٣٥٣	١٧,٣٥٦,٣٨٣
ودائع تستحق خلال فترة ٣ أشهر أو أقل	٣٠,٦١٦,٩٥٣	٥,٠٠٠,٠٠٠	٦٣,٧٧٣,١٦٨	٢٩٥,١٢٦,٩١٣	٩٤,٣٩٠,١٢١	٣٠٠,١٢٦,٩١٣
المجموع	٣٠,٧٧٥,٧٢٨	٥,٢٤٤,٩٤٠	١٧٠,٧١٣,٧٤٦	٣١٢,٢٣٨,٣٥٦	٢٠١,٤٨٩,٤٧٤	٣١٧,٤٨٣,٢٩٦

– بلغت الارصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد ٧٣٢,٥٤٤ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨ مقابل ٢,٢٥٦,٣٠٢ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٧ .

– بلغت الارصدة مقيدة السحب مبلغ ٨٥٨,٢٣٧ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨ مقابل ٦٩٥,٠٩١ دينار كما في ٣١ كانون أول ٢٠٠٧.

– بلغت الارصدة المحتجزة لامر مدير هيئة قطاع التامين ٢٢٥,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨ و٢٠٠٧ وهي عائدة للشركة التابعة شركة الشرق العربي للتأمين وفقاً لمتطلبات قانون مراقبة التأمين .

٦ – إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
البيان	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧
ايداعات	–	–	١٠,٧٤٢,٥٠٠	١١٢,٨٢٢	١٠,٧٤٢,٥٠٠	١١٢,٨٢٢
شهادات ايداع	–	–	١,٤١٨,٠٠٠	٢,٨٣٦,٠٠٠	١,٤١٨,٠٠٠	٢,٨٣٦,٠٠٠
المجموع	–	–	١٢,١٦٠,٥٠٠	٢,٩٤٨,٨٢٢	١٢,١٦٠,٥٠٠	٢,٩٤٨,٨٢٢

– بلغت الايداعات مقيدة السحب مبلغ ١٧,٧٢٥ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨ و٣١ كانون أول ٢٠٠٧.

٧ – موجودات مالية للمتاجرة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
أسهم شركات مدرجة في الاسواق المالية	٣٧٥,٥٩٩	١,٨٧١,٢٥٤

٨ – تسهيلات ائتمانية مباشرة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
الأفراد (التجزئة)		
حسابات جارية مدينة	١,٩٠٨,٨٧٤	٢,٢١٦,٩٨٩
قروض وكمبيالات *	٢٢,٠٤٣,٩٧٥	٢٢,٨٩١,٠٨٨
بطاقات الائتمان	٣,٨٣٥,٥٣١	٣,٤٨٩,١٣٤
القروض العقارية	٦٩,٦٣٩,٨٨٠	٣٢,٨٩٧,٣٩٧
الشركات		
الشركات الكبرى		
حسابات جارية مدينة	١٠٦,٩٨٣,٤٠٤	١٥٧,١٣٨,٧٤٠
قروض وكمبيالات*	٩٣٦,٤٥٦,٣٧٥	٨٢٠,٠٢٦,١٨٦
مؤسسات صغيرة ومتوسطة		
حسابات جارية مدينة	١٢,٩٨٣,٧٠٥	١٤,٦٤٠,٨٠٤
قروض وكمبيالات *	٣٧,٣٢٢,٢٠١	٣٤,٠١٠,١٦٣
الحكومة والقطاع العام	٦٢,١٨٨,٣٨٤	٤٧,٧٣٠,٢٩٤
المجموع	١,٢٥٣,٣٦٢,٣٢٩	١,١٣٥,٠٤٠,٧٩٥
ينزل:مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة **	١٥,٣١٥,٤٨٥	٥,٢٦١,٦٠٧
فوائد معلقة	٦٥٢,١٥٢	٦٧٢,٦٩٢
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	١,٢٣٧,٣٩٤,٦٩٢	١,١٢٩,١٠٦,٤٩٦

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة ٢,٧٥٩,١٧٢ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨ مقابل ٣,٢٧٠,٤٥٩ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٧.

– بلغت التسهيلات الإئتمانية غير العاملة ٦,٧٠٢,٦٦٦ دينار أي ما نسبته (٥/- ٪) من رصيد التسهيلات الإئتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨ مقابل ٢,٩٨٧,٠٤٥ دينار أي ما نسبته (٣/- ٪) من رصيد التسهيلات التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٧ .

– بلغت التسهيلات الإئتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد و العمولات المعلقة ٦,٠٥٠,٥١٤ دينار أي ما نسبته (٥/- ٪) من رصيد التسهيلات الإئتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨ مقابل ٢,٣١٤,٣٥٣ دينار أي ما نسبته (٢/- ٪) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٧ .

– بلغت التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها ٩,٨٠٦,٠٧٤ دينار أي ما نسبته (٨/- ٪) من إجمالي التسهيلات الإئتمانية المباشرة مقابل ٨,٧٨٢,٣٥٣ دينار أي ما نسبته (٨/- ٪) في نهاية السنة السابقة .

** تتضمن المخصصات الواردة أعلاه ١٣,٢١١,٥٠٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ مكونة لمقابلة حسابات قروض وتسهيلات اجمالية بقيمة ٧٥,٧٤٢,٥٥٦ دينار ذات مخاطر مصنفة ضمن الديون تحت المراقبة ولا يتم تعليق فوائدها .

مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة :

فيما يلي الحركة على مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:

دينار

٢٠٠٨	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة و المتوسطة	الحكومة و القطاع العام	الاجمالي
الرصيد في بداية السنة	٤٧١,٨٤٧	١٦٥,٠٧٥	٤,٣٠٧,٣٤٤	٣١٧,٣٤١	-	٥,٢٦١,٦٠٧
المقتطع خلال السنة من الإيرادات	٣٧٧,٤٩٧	١١٣,١٩٩	١٣,١٥٥,٧٧٧	٢٠٥,٣٢١	-	١٣,٨٥١,٧٩٤
الوفر في مخصص التسهيلات	(٢٠٥,٠٤٧)	(٤٢,٥٨٩)	(٣,٠٩٨,٨٣٢)	(١٧٣,٠٧٠)	-	(٣,٥١٩,٥٣٨)
المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة)	٦٣,٨٦٩	٦,٧٢٧	٩٨,٥٨٧	١٠٩,١٩٥	-	٢٧٨,٣٧٨
الرصيد في نهاية السنة	٥٨٠,٤٢٨	٢٢٨,٩٥٨	١٤,٢٦٥,٧٠٢	٢٤٠,٣٩٧	-	١٥,٣١٥,٤٨٥

٢٠٠٧	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة و المتوسطة	الحكومة و القطاع العام	الاجمالي
الرصيد في بداية السنة	٣٤٠,٩٠٠	٢٠٦,٤٠٣	٢,٩٤٠,٧٠٠	٢٥٠,٨٩٦	٩٥,١٧٥	٣,٨٣٤,٠٧٤
المقتطع خلال السنة من الإيرادات	٤٥٥,٤٩٦	٩١,٤٧٦	٣,٦٧٨,٥٤٠	٢١٤,٩٣٧	-	٤,٤٤٠,٤٤٩
الوفر في مخصص التسهيلات	(٢٦٠,١٣٠)	(١٣٢,٨٠٤)	(٢,٣١١,٨٩٥)	(١٤١,٣٣٧)	(٩٥,١٧٥)	(٢,٩٤١,٣٤١)
المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة)	٦٤,٤١٩	-	-	٧,١٥٦	-	٧١,٥٧٥
الرصيد في نهاية السنة	٤٧١,٨٤٧	١٦٥,٠٧٥	٤,٣٠٧,٣٤٥	٣١٧,٣٤٠	-	٥,٢٦١,٦٠٧

تم الافصاح اعلاه عن اجمالي المخصصات المعدة ازاء الديون المحتسبة على أساس العميل الواحد .

- بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى مبلغ ٣,٤٨٧,٩٢٣ دينار مقابل ٢,٦٢٥,٦٧٣ دينار للسنة السابقة.

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:

دينار

٢٠٠٨	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة و المتوسطة	الحكومة و القطاع العام	الاجمالي
الرصيد في بداية السنة	٤,٠٣٦	٤٨,١٣٦	٣٨٦,٢٧٠	٢٣٤,٢٥٠	-	٦٧٢,٦٩٢
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	٨٠,٧٧٣	٤٣,٥٦٤	٧٥,٢٨٦	٨٢,٢٧١	-	٢٨١,٨٩٤
ينزل: الفوائد المحولة للايرادات	١٤,٨١٥	٤,١١٥	١٩,٤٤٧	٨٤,٤٠٧	-	١٢٢,٧٨٤
الفوائد المعلقة التي تم شطبها	٣,٥٤٥	٦,٠٠٩	١٦٢,٧٠١	٧,٣٩٥	-	١٧٩,٦٥٠
الرصيد في نهاية السنة	٦٦,٤٤٩	٨١,٥٧٦	٢٧٩,٤٠٨	٢٢٤,٧١٩	-	٦٥٢,١٥٢

٢٠٠٧	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة و المتوسطة	الحكومة و القطاع العام	الاجمالي
الرصيد في بداية السنة	١٩,٣١٩	٧٠,٩٨٣	٣٥١,٧٢٤	٢٥١,١٩٨	-	٦٩٣,٢٢٤
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	٥٩,٨٤٢	٤٤,٧٦٩	٨٠٩,٢٣٥	٢٠,١٨٤	-	٩٣٤,٠٣٠
ينزل: الفوائد المحولة للايرادات	٤٨,٦٠٦	٥٧,٥٨٠	٧٥١,١١٢	٢٤,٦١٩	-	٨٨١,٩١٧
الفوائد المعلقة التي تم شطبها	٢٦,٥١٩	١٠,٠٣٦	٢٣,٥٧٧	١٢,٥١٣	-	٧٢,٦٤٥
الرصيد في نهاية السنة	٤,٠٣٦	٤٨,١٣٦	٣٨٦,٢٧٠	٢٣٤,٢٥٠	-	٦٧٢,٦٩٢

٩ – موجودات مالية متوفرة للبيع

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية :		
سندات مالية حكومية وبكفالتها*	١٥١,٧٤٥,٨٠٠	٥٧,٩٩٦,٣٢٠
سندات واسناد قروض شركات	٣٣,٤٨٥,٦٧١	٤٥,٠٨٨,٦٩٤
سندات مالية اخرى	–	٤,٢٣٣,٦٤٠
أسهم شركات	٩,٨١٥,٥٩٦	١٣,٩٠٠,٦٩٨
مجموع موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية	١٩٥,٠٤٧,٠٦٧	١٢١,٢١٩,٣٥٢
موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية :		
أذونات خزينة حكومية *	٧,٥٤٣,٣٦٠	٥٠,١٥٣,١٥٧
سندات مالية حكومية وبكفالتها	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
سندات واسناد قروض شركات	٤,٢٠٠,٠٠٠	٥,٥٠٠,٠٠٠
سندات ماليةأخرى	٣,١٢٠,٨٨٩	٣,٥١٠,٦٢٩
أسهم شركات	٨,٣٠٣,٤٨٠	٨,٨٤٧,٣٢٧
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية	٣٣,١٦٧,٧٢٩	٧٨,٠١١,١١٣
مجموع الموجودات المالية المتوفرة للبيع	٢٢٨,٢١٤,٧٩٦	١٩٩,٢٣٠,٤٦٥
تحليل السندات و الاذونات :		
ذات عائد ثابت	١٧٥,٦٨٠,٦٦٤	١٥٠,٩٥٠,٢٦٠
ذات عائد متغير	٣٤,٤١٥,٠٥٦	٢٥,٥٣٢,١٨٠
المجموع	٢١٠,٠٩٥,٧٢٠	١٧٦,٤٨٢,٤٤٠

– هناك موجودات مالية متوفرة للبيع تظهر بالكلفة المطفأه حيث يتعذر عمليا قياس القيمة العادلة لها بشكل يعتمد عليه و تبلغ قيمتها ٣٣,١٦٧,٧٢٩ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨ مقابل ٧٨,٠١١,١١٣ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٧.

* تشمل هذه البنود اذونات و سندات خزينة بمبلغ ٤٧,٥٤٣,٣٦٠ دينار يستحق منها سندات خزينة بمبلغ ٤٠ مليون دينار بتاريخ ٦ حزيران ٢٠٠٩ و اذونات خزينة مبلغ ٧,٥٤٣,٣٦٠ مليون دينار بتاريخ ٢٦ تشرين الاول ٢٠٠٩ و التي تم التعهد من قبل البنك ببيعها للموسسة العامة للضمان الاجتماعي بموجب اتفاقية بيع . مقابل ٥٠,١٥٣,١٥٧ دينار اذونات خزينة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٧ استحقت بالكامل خلال عام ٢٠٠٨ .

١٠ – موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية :		
سندات واسناد قرض شركات	٧,٠٣٠,٤٤٤	٧,٠٣٠,٤٤٤
مجموع موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية	٧,٠٣٠,٤٤٤	٧,٠٣٠,٤٤٤
موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية :		
اذونات خزينة حكومية	٢٧,٣٣٤,٧٢٠	٢١,١٢٦,٠٩٥
سندات واسناد قرض شركات	١١,٣٥٥,٣٠٠	١٣,٦٠٥,٣٢٣
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية	٣٨,٦٩٠,٠٢٠	٣٤,٧٣١,٤١٨
مجموع موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٤٥,٧٢٠,٤٦٤	٤١,٧٦١,٨٦٢
ينزل: مخصص التدني في القيمة	(١٠٥,٣٠٠)	(١٠٥,٣٠٠)
صافي الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	٤٥,٦١٥,١٦٤	٤١,٦٥٦,٥٦٢
تحليل السندات و الاذونات :		
ذات عائد ثابت	٣٨,٥٨٤,٧٢٠	٣٤,٦٢٦,١١٨
ذات عائد متغير	٧,٠٣٠,٤٤٤	٧,٠٣٠,٤٤٤
المجموع	٤٥,٦١٥,١٦٤	٤١,٦٥٦,٥٦٢

– تستحق السندات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق على عدة دفعات يستحق اخرها بتاريخ ٢٨ حزيران ٢٠١٢ باستثناء سندات احدى الشركات مستحقة السداد بمبلغ ١٠٥,٣٠٠ دينار منذ ٢٣ ايلول ١٩٩٨ تم أخذ مخصص لها بالكامل .

١١ – موجودات ثابتة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

	اراضي	مباني	معدات واجهزة واثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات مباني	المجموع
العام ٢٠٠٨							
الكلفة :							
الرصيد في بداية السنة	١,٩٧٩,٦٦٧	٣,٧٣٦,٣٨٨	٦,٢٨١,٩٩٥	٦٩٩,٤٤١	٧,٩٤٨,٨٥٨	٥,٧٦٣,٥٢٩	٢٦,٤٠٩,٨٧٨
اضافات	٦٥,٠٠٠	١٧٠,٥٦٠	٦٦٥,٢٨٣	١٨,٥٠٠	٢٦٥,٧٨٠	٧١٤,٨٨٨	١,٩٠٠,٠١١
استبعادات	–	٤٨,١٦٠	١٨٦,٩٨١	–	٦٨,٣٤١	–	٣٠٣,٤٨٢
الرصيد في نهاية السنة	٢,٠٤٤,٦٦٧	٣,٨٥٨,٧٨٨	٦,٧٦٠,٢٩٧	٧١٧,٩٤١	٨,١٤٦,٢٩٧	٦,٤٧٨,٤١٧	٢٨,٠٠٦,٤٠٧
الاستهلاك المتراكم :							
الرصيد في بداية السنة	–	١,٠٣٨,٤٤٩	٣,٤١٢,٦٠٣	٣٠٦,١١٩	٥,٧٢٣,٢٩١	٣,١٠٨,٧٦٥	١٣,٥٨٩,٢٢٧
استهلاك السنة	–	١١٢,٣٩٣	٦٢٥,٠٠٣	٨٨,٠١٨	٧٨٨,٩٨٤	٩٥٦,٩٥٨	٢,٥٧١,٣٥٦
استبعادات	–	٢٢,١٥٣	١٧٢,٠٧٥	–	٦٧,٩٧٥	–	٢٦٢,٢٠٣
الرصيد في نهاية السنة	–	١,١٢٨,٦٨٩	٣,٨٦٥,٥٣١	٣٩٤,١٣٧	٦,٤٤٤,٣٠٠	٤,٠٦٥,٧٢٣	١٥,٨٩٨,٣٨٠
صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة							
دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة	–	–	٨١٢,٦٥٧	–	–	–	٨١٢,٦٥٧
صافي الموجودات الثابتة في نهاية السنة	٢,٠٤٤,٦٦٧	٢,٧٣٠,٠٩٩	٣,٧٠٧,٤٢٣	٣٢٣,٨٠٤	١,٧٠١,٩٩٧	١٠,٥٤٤,١٤٠	١٢,٩٢٠,٦٨٤

	اراضي	مباني	معدات واجهزة واثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات مباني	المجموع
العام ٢٠٠٧							
الكلفة :							
الرصيد في بداية السنة	١,٢٩٧,٣٩٠	٣,٧٥٨,٦٦٥	٥,٧٢٨,٠٥٤	٥٥٧,٧٢٢	٧,٢٦٢,٦٠٧	٤,٧١٨,٣٦٧	٢٣,٣٢٢,٨٠٥
اضافات	٦٨٢,٢٧٧	–	٨٠٣,٣٠٨	١٥٠,٢٧٩	٩٩٣,٩٦٧	١,٠٤٥,١٦٢	٣,٦٧٤,٩٩٣
استبعادات	–	٢٢,٢٧٧	٢٤٩,٣٦٧	٨,٥٦٠	٣٠٧,٧١٦	–	٥٨٧,٩٢٠
الرصيد في نهاية السنة	١,٩٧٩,٦٦٧	٣,٧٣٦,٣٨٨	٦,٢٨١,٩٩٥	٦٩٩,٤٤١	٧,٩٤٨,٨٥٨	٥,٧٦٣,٥٢٩	٢٦,٤٠٩,٨٧٨
الاستهلاك المتراكم :							
الرصيد في بداية السنة	–	٩٢٦,٩١٦	٣,٠٧٨,٨٤١	٢٣٥,٣٧٤	٥,١٥٦,٤٣٣	٢,٢٨٣,٩٨٩	١١,٦٨١,٥٥٣
استهلاك السنة	–	١١١,٥٣٣	٥٦٩,٢٦٤	٧٠,٧٤٥	٨١٨,٢٧٧	٨٢٤,٧٧٦	٢,٣٩٤,٥٩٥
استبعادات	–	–	٢٣٥,٥٠٢	–	٢٥١,٤١٩	–	٤٨٦,٩٢١
الرصيد في نهاية السنة	–	١,٠٣٨,٤٤٩	٣,٤١٢,٦٠٣	٣٠٦,١١٩	٥,٧٢٣,٢٩١	٣,١٠٨,٧٦٥	١٣,٥٨٩,٢٢٧
صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة							
دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة	–	–	٣٥٤,٩٠٤	–	–	–	٣٥٤,٩٠٤
صافي الموجودات الثابتة في نهاية السنة	١,٩٧٩,٦٦٧	٢,٦٩٧,٩٣٩	٣,٢٢٤,٢٩٦	٣٩٣,٣٢٢	٢,٢٢٥,٥٦٧	٨,٨٧٢,٢٩٤	١٢,١٧٥,٥٥٥
نسبة الاستهلاك السنوية ٪		٣	٩ – ١٥	١٥	٢٠	٢٠	

– تتضمن الموجودات الثابتة مبلغ ٥,٢٥٣,٥٥٣ دينار في نهاية العام ٢٠٠٨ مقابل مبلغ ٤,٥٥٤,٤٦٤ دينار في نهاية العام ٢٠٠٧ و ذلك قيمة موجودات ثابتة مستهلكة بالكامل.

١٢ – موجودات غير ملموسة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

	٢٠٠٨			
البيـــــــــان	أنظمة حاسوب وبرامـــــج	الشهرة	اخرى	المجمـــــوع
رصيد بداية السنة	١,٥٧٦,١٣٥	٢٢٥,٩٧٦	–	١,٨٠٢,١١١
اضافات	٦٣٢,٠٨٥	–	٢٦٥,٥٠٠	٨٩٧,٥٨٥
الاطفاء للسنة	٨٢٤,٩٤٩	–	٢٦٥,٥٠٠	١,٠٩٠,٤٤٩
رصيد نهاية السنة	١,٣٨٣,٢٧١	٢٢٥,٩٧٦	–	١,٦٠٩,٢٤٧

	٢٠٠٧			
البيـــــــــان	انظمـــــــة حاسوب وبرامج	الشهرة	اخرى	المجمـــــوع
رصيد بداية السنة	١,٥٥٠,٩٧٩	٢٢٥,٩٧٦	–	١,٧٧٦,٩٥٥
اضافات	٧٣٨,٥٢٠	–	٤٨٣,٠٠٠	١,٢٢١,٥٢٠
الاطفاء للسنة	٧١٣,٣٦٤	–	٤٨٣,٠٠٠	١,١٩٦,٣٦٤
رصيد نهاية السنة	١,٥٧٦,١٣٥	٢٢٥,٩٧٦	–	١,٨٠٢,١١١

١٣ – موجودات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
فوائد وإيرادات برسم القبض	٩,٨٠٧,٧٤٤	١١,٢٧٢,٤٨٦
مصروفات مدفوعة مقدماً	٦٣٦,٢١٣	٥٥٠,١٩٧
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة–بالصافي*	١,٣٨٤,٨٢٩	٢,٠٤٩,٦٩٥
موجودات/ أرباح مشتقات مالية غير متحققة	١,٠٣٤,٤٠٩	٥٢٧,٥٦٧
مدينون **	٩,٤٨٨,٥١٠	٧,٩٣٨,٣٣٢
شيكات مقاصة	١٤,٣٨٣,٨٣٤	٢٥,٨٣٤,٩٩٦
أخرى*	٥,٠٨٧,٩٣٣	٤,٨٥٠,١٦١
المجمـــوع	٤١,٨٢٣,٤٧٢	٥٣,٠٢٣,٤٣٤

* بموجب قانون البنوك ، يتوجب بيع المباني والأراضي التي تؤول ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة على العملاء خلال سنتين من تاريخ إستملاكها ، وللبنك المركزي في حالات إستثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد أقصى .

** تتضمن بنود الذمم المدينة و الموجودات الاخرى ارصدة تخص الشركات التابعة بمبلغ ٩,٤٨٧,٣٠٧ دينار كما في ٣١ كانون اول ٢٠٠٨ مقابل ٧,٨٦٢,٥٨٢ دينار كما في ٣١ كانون اول ٢٠٠٧.

فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة :

دينار

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
رصيد بداية السنة	٢,٠٤٩,٦٩٥	١,٧٨٤,٩٣٨
إضافات	١٣,٦٤٥	٥٦٧,٢٧٣
استبعادات	٦٧٨,٥١١	٣٠٢,٥١٦
رصيد نهاية السنة	١,٣٨٤,٨٢٩	٢,٠٤٩,٦٩٥

١٤ – ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

	٣١ كانون الاول ٢٠٠٨			٣١ كانون الاول ٢٠٠٧		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
حسابات جارية وتحت الطلب	١,٨٥٠,٢٥٩	١٧,١١٦,٦٥٨	١٨,٩٦٦,٩١٧	٣,٣٦٨,٤٧٣	١٦,١٤٠,٤٠٧	١٩,٥٠٨,٨٨٠
ودائع لأجل *	١٢,٥٢٧,٠٠٠	٢٦٢,٦٩٦,١٦٠	٢٧٥,٢٢٣,١٦٠	١٣,٠٠٠,٠٠٠	٢٣٤,٢٤٧,٥٤٤	٢٤٧,٢٤٧,٥٤٤
المجموع	١٤,٣٧٧,٢٥٩	٢٧٩,٨١٢,٨١٨	٢٩٤,١٩٠,٠٧٧	١٦,٣٦٨,٤٧٣	٢٥٠,٣٨٧,٩٥١	٢٦٦,٧٥٦,٤٢٤

* يشمل هذا البند مبلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار يستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ مقابل ٦,٠٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.

١٥ – ودائع عملاء

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

	٣١ كانون الاول ٢٠٠٨				
	أفراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
حسابات جارية وتحت الطلب	١٤٢,٢٥١,١٤٤	٤٦,٧٩١,٥٨٩	١٠٥,١٨١,٨١٠	٢١,٣٤٨,٧٩٦	٣١٥,٥٧٣,٣٣٩
ودائع التوفير	٦٢,٩٤٨,٦٦٣	٢٢١,٠٢٢	٢,١٠٢,٣٥٩	١٠٥,٩٥٥	٦٥,٣٧٧,٩٩٩
ودائع لأجل وخاضعة لاشعار	٤٣٩,٨٤٣,٥٥٩	١٣٣,٤٦٥,٧٠٢	١٧١,٦٢٣,٦٥٦	٦٠,٤٢٩,٦٥٩	٨٠٥,٣٦٢,٥٧٦
شهادات ايداع	٥,٩٧٥,٧٤٩	–	١,٢٥٣,٨٤٨	–	٧,٢٢٩,٥٩٧
المجموع	٦٥١,٠١٩,١١٥	١٨٠,٤٧٨,٣١٣	٢٨٠,١٦١,٦٧٣	٨١,٨٨٤,٤١٠	١,١٩٣,٥٤٣,٥١١

	٣١ كانون الاول ٢٠٠٧				
	أفراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
حسابات جارية وتحت الطلب	١٣٦,٦٠٠,٢٩٧	٣٠,٣٢٣,٣٢٧	٩٨,٤٢٥,٩٩٢	١١,٨٨٣,٠٠٤	٢٧٧,٢٣٢,٦٢٠
ودائع التوفير	٥٦,٨٥٢,٨٢٢	١٠٨,٢٣٤	٢,٥٩٤,٩٠٦	١٢٧,٥٧٥	٥٩,٦٨٣,٥٣٧
ودائع لأجل وخاضعة لاشعار	٤١٣,٠٧٧,٠٤٨	١٠٩,٩٢٢,٧٢٥	١٤٨,٢٠٤,٦٢٥	٧٦,١٧٣,٨٢٧	٧٤٧,٣٧٨,٢٢٥
شهادات ايداع	٨,٤٤٦,٦٥٢	–	٢١٥,٩٨٤	–	٨,٦٦٢,٦٣٦
المجموع	٦١٤,٩٧٦,٨١٩	١٤٠,٣٥٤,٢٨٦	٢٤٩,٤٤١,٥٠٧	٨٨,١٨٤,٤٠٦	١,٠٩٢,٩٥٧,٠١٨

– بلغت ودائع الحكومة الاردنية و القطاع العام داخل المملكة ٨١,٨٨٤,٤١٠ دينار أي ما نسبته (٦/٩ ٪) من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون أول ٢٠٠٨ مقابل ٨٨,١٨٤,٤٠٦ دينار أي ما نسبته (٨/١ ٪) كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٧.

– بلغت الودائع التي لا يسجل لها فوائد ٢٦٧,٥١٨,٨١٥ دينار أي ما نسبته (٢٢/٤٪) من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون أول ٢٠٠٨ مقابل ٢٢٣,٩٧٦,٤٨٧ دينار أي ما نسبته (٢٠/٥ ٪) كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٧.

– بلغت الودائع المجوزة (مقيدة السحب) ١٧,٨٨٣,٥٢٤ دينار أي ما نسبته (١/٥٪) من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون أول ٢٠٠٨ مقابل ١٢,٩٢٩,٨٢٨ دينار أي ما نسبته (١/١٢ ٪) كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٧ .

– بلغت الودائع الجامدة ١٦,٥٣٩,٦٠٦ دينار كما في ٣١ كانون أول ٢٠٠٨ مقابل ١٧,٠٨٩,١٠٢ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٧ .

١٦ – ايداعات مؤسسين لتكوين رأس مال شركات

يمثل هذ البند دفعات على حساب تكوين راس مال شركتين بمبلغ ٩٩٦,٣٧٩ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨ مقابل ٣١,٧٨٣,٤١٢ كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٧ .

١٧ – تأمينات نقدية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	٨٤,١٦٨,٠٣٦	١٠٥,٦٩٤,٠٩٤
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	٣١,٦٢٢,٦٠٢	٢٣,٩٩٩,٨٦٣
تأمينات التعامل بالهامش	١٧,٦٦٠	٧٥٦,٦٩٠
تأمينات أخرى	٢٨,٤٨١	١,٠١٧,٧١٥
المجموع	١١٥,٨٣٦,٧٧٩	١٣١,٤٦٨,٣٦٢

١٨ – أموال مقترضة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

		المبلغ	عدد الأقساط الكلية	عدد الأقساط المتبقية	دورية استحقاق الاقساط	الضمانات	سعر فائدة الاقتراض ٪
العام ٢٠٠٨							
الشركة الأردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	(ا)	٥,١٠٤,١٥١		**تحدد في نهاية كل فترة فائدة**		**تجيير سندات عقارية**	**٥/٩١**
الشركة الأردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	(ب)	١٠,٠٠٠,٠٠٠		**دفعة واحد بتاريخ الاستحقاق**		**تجيير سندات عقارية**	**٨/٦٠**
المجموع		١٥,١٠٤,١٥١					

		المبلغ	عدد الأقساط الكلية	عدد الأقساط المتبقية	دورية استحقاق الاقساط	الضمانات	سعر فائدة الاقتراض ٪
العام ٢٠٠٧							
الشركة الأردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	(ا)	٥,١٠٤,١٥١		تحدد في نهاية كل فترة فائدة		تجيير سندات عقارية	٥/٩١
الشركة الأردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	(ب)	١٠,٠٠٠,٠٠٠		دفعة واحد بتاريخ الاستحقاق	فصلي	تجيير سندات عقارية	٨/٦٠
المجموع		١٥,١٠٤,١٥١					

أ- حصل البنك بتاريخ ٢٧ آب ٢٠٠١ على قرض من الشركة الأردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري بمبلغ ١٠ مليون دينار بنسبة فائدة ٦/٢٥٪ لفترة ثلاث سنوات على ان يعاد تجديدها بعد ثلاث سنوات ويسدد هذا القرض على مدى ١٠ سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقية ، استحق القسط الاول بتاريخ ٢٧ آب ٢٠٠٤ ويستحق الأخير بتاريخ ٢٧ آب ٢٠١١ .

ب – حصل البنك بتاريخ ٢٨ حزيران ٢٠٠٧ على قرض من الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري بمبلغ ١٠ مليون دينار بنسبة فائد ٨/٦ ٪ و لمدة ٥ سنوات ويستحق القرض على دفعة واحدة عند الاستحقاق بتاريخ ٢٨ حزيران ٢٠١٢ .

١٩ – مخصصات متنوعة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ما تم رده للايرادات	رصيد نهاية السنة
العام ٢٠٠٨					
مخصص تعويض نهاية الخدمة	٣,٩٩٤,٧٨٠	١,٨٦٧,٩٣٣	٣٩٨,٣٠٥	–	٥,٤٦٤,٤٠٨
مخصص القضايا المقامة ضد البنك					
والمطالبات المحتملة	٢١٦,٣٣٦	٦٠,٠٠٠	٢,٩٠٣	–	٢٧٣,٤٣٣
مخصصات فنية عائدة للشركات التابعة	٨,٦٦٩,٩٤٧	٢,١٣٣,٠٠٩	–	–	١٠,٨٠٢,٩٥٦
المجموع	١٢,٨٨١,٠٦٣	٤,٠٦٠,٩٤٢	٤٠١,٢٠٨	–	١٦,٥٤٠,٧٩٧
العام ٢٠٠٧					
مخصص تعويض نهاية الخدمة	٣,٢٨٢,٦٧٤	٩٥٩,٩٨٠	٢٤٧,٨٧٤	–	٣,٩٩٤,٧٨٠
مخصص القضايا المقامة ضد البنك					
والمطالبات المحتملة	١٧٩,٧٣١	٦٠,٠٠٠	٢٣,٣٩٥	–	٢١٦,٣٣٦
مخصصات فنية عائدة للشركات التابعة	٧,٦٥٤,٠٩٣	١,٠١٥,٨٥٤	–	–	٨,٦٦٩,٩٤٧
المجموع	١١,١١٦,٤٩٨	٢,٠٣٥,٨٣٤	٢٧١,٢٦٩	–	١٢,٨٨١,٠٦٣

٢٠ – ضريبة الدخل

أ – مخصص ضريبة الدخل

ان الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي :

دينار

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
رصيد بداية السنة	١٨,٣٣٥,٣٢٧	١٦,٣٣٨,٧٧٩
ضريبة الدخل المدفوعة	(١٧,٧٣٧,١١٨)	(١٥,٨٦٩,٨٠٠)
دفعة بالحساب	(١,١٦٤,٨٧٣)	(٦١٠,٩٦٠)
ضريبة الدخل للسنة	٢٣,٢٩١,٩٨٥	١٨,٤٧٧,٣٠٨
رصيد نهاية السنة	٢٢,٧٢٥,٣٢١	١٨,٣٣٥,٣٢٧

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في بيان الدخل ما يلي :

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	٢٣,٢٩١,٩٨٥	١٨,٤٧٧,٣٠٨
موجودات ضريبية مؤجلة للسنة	(٤,١٦٩,٢٨٤)	(٣٨٥,٨٩٨)
اطفاء موجودات ضريبية مؤجلة	١٣٥,٤٩٢	١٨٠,٣١٩
	١٩,٢٥٨,١٩٣	١٨,٢٧١,٧٢٩

– تم إجراء تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام ٢٠٠٦ لفروع البنك في الاردن، و تم تقديم كشف التقدير الذاتي ودفع الضريبة المستحقة للعام ٢٠٠٧ و لم تتم التسوية النهائية حيث اعترض البنك على قرار التقدير بعدم قبول مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، وبرأي الادارة انه لن يترتب على البنك أية التزامات تفوق المخصصات المأخوذة .

– تم تقديم كشوفات التقدير الذاتي ودفع الضريبة المستحقة لفروع البنك في الخارج حتى نهاية العام ٢٠٠٧، وتم إجراء تسوية نهائية حتى نهاية العام ٢٠٠٤ لفروع البنك في فلسطين و البنك الان في مرحلة التسوية النهائية للاعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ وبرأي الادارة بانه لن يترتب على البنك أية التزامات اضافية عن تلك السنوات .

– تم إجراء تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام ٢٠٠٦ لشركتي الشرق العربي للتامين والشركة المتحدة للاستثمارات المالية، كما تم تقديم الكشوفات التقديرية ودفع الضريبة المستحقة حتى نهاية العام ٢٠٠٧ ، وبرأي الإدارة انه لن يترتب على الشركات التابعة اية التزامات تفوق المخصصات المأخوذة.

ب - موجودات / مطلوبات ضريبية مؤجلة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

الحسابات المشمولة	٢٠٠٨				٢٠٠٨	٢٠٠٧
	المبالـــغ					
	رصيد بداية السنـــة	المبالغ المحـررة	المبالـــغ المضافـــة	الرصيد فـي نهايـة السنـة	الضريبـــة المؤجلـــة*	الضريبـــة المؤجلـــة
أ - موجودات ضريبية مؤجلة						
مخصص تعويض نهاية الخدمة	٣,٨٦٨,٥١٩	٣٨٤,٢١٩	١,٨٢١,٨٥٦	٥,٣٠٦,١٥٦	١,٨٣٣,١٢٨	١,٣٥٣,٩٨١
خسارة تدني عقارات	٥٣,٨٤٩	-	-	٥٣,٨٤٩	١٨,٨٤٧	١٨,٨٤٧
مخصص التسهيلات	-	-	٩,٧٤٣,٠٧٤	٩,٧٤٣,٠٧٤	٣,٤١٠,٠٧٦	-
مخصص قضايا مقامة على البنك	٢١٦,٣٣٦	٢,٩٠٣	٦٠,٠٠٠	٢٧٣,٤٣٣	٩٥,٧٠٢	٧٥,٧١٨
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	٣٢٢,٠٠٠	-	٢٠٠,٠٠٠	٥٢٢,٠٠٠	١٣٠,٥٠٠	٨٠,٥٠٠
مخصص التعويضات غير المبلغة	٦١٥,٠٩٣	-	٢٩٨,٣٣٨	٩١٣,٤٣١	٢٢٨,٣٥٨	٧٩,١٥١
	٥,٠٧٥,٧٩٧	٣٨٧,١٢٢	١٢,١٢٣,٢٦٨	١٦,٨١١,٩٤٣	٥,٧١٦,٦١١	١,٦٠٨,١٩٧
ب- مطلوبات ضريبية مؤجلة *						
التغير المتراكم في القيمة العادلة	١,٥٣٦,٠٤٣	٢٣٥,٩٢٣	(٩,٢٠١,٠٦٢)	(٧,٩٠٠,٩٤٢)	-	٣٩٨,٦٠١
	١,٥٣٦,٠٤٣	٢٣٥,٩٢٣	(٩,٢٠١,٠٦٢)	(٧,٩٠٠,٩٤٢)	-	٣٩٨,٦٠١

* لا يوجد مطلوبات ضريبية مؤجلة كما في نهاية العام ٢٠٠٨ مقابل ٣٩٨,٦٠١ دينار للسنة السابقة ناتجة عن أرباح تقييم الموجودات المالية المتوفرة للبيع التي تظهر بالصافي ضمن التغير المتراكم في القيمة العادلة في حقوق الملكية.

ان الحركة على حساب الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي:

دينار

	٢٠٠٨		٢٠٠٧	
	موجـــودات	مطلـــوبات	موجـــودات	مطلوبـــات
رصيد بداية السنة	١,٦٠٨,١٩٧	٣٩٨,٦٠١	١,٢٨٢,٩٥٠	٤٧٠,٣٢١
المضاف	٤,٢٤٣,٩٠٦	١٨٨,٠٨١	٥٠٥,٥٦٥	١٤٤,٣٥٨
المستبعد	١٣٥,٤٩٢	٥٨٦,٦٨٢	١٨٠,٣١٨	٢١٦,٠٧٨
رصيد نهاية السنة	٥,٧١٦,٦١١	-	١,٦٠٨,١٩٧	٣٩٨,٦٠١

ج - ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي :

دينار

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
الربح المحاسبي	٦٨,٣٣٤,١٨٤	٦٣,٦٦٨,٣٩١
ارباح غير خاضعة للضريبة	٩,٥٦٢,٠١٧	٣,١٣١,٤٩٩
مصروفات غير مقبولة ضريبيا	١٩,٧٤٠,٦٥٧	٥,١٠٢,٢٨٧
الربح الضريبي	٧٨,٥١٢,٨٢٤	٦٥,٦٣٩,١٧٩
نسبة ضريبة الدخل		
البنك - الأردن	٣٥٪	٣٥٪
البنك - فلسطين	١٦٪	١٦٪
البنك - قبرص	١٠٪	١٠٪
الشركات التابعة	٢٥٪	٢٥٪
نسبة الضريبة المؤجلة للبنك - الاردن	٣٥٪	٣٥٪
نسبة الضريبة المؤجلة للشركات التابعة	٢٥٪	٢٥٪

٢١ – مطلوبات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
فوائد برسم الدفع	٦,٥٩٠,٩٠٨	٥,٢٣٩,٠٩٩
تأمينات وشيكات مقبولة الدفع	١,١٥٢,٥٤١	٦,٧٩٩,١٤٨
ذمم دائنة*****	١٠,٩٢٨,٦٦٧	٧,٤٤٠,٨١٧
مصروفات مستحقة و غير مدفوعة	٣,٥٦٨,٣٦٢	٤,٥٣٦,٣٣٥
امانات مؤقتة	٢,٥٥٩,٠٨٨	٢,٦٨٤,٩٠٧
امانات مؤقتة *	٦٣,٨٦٠,٥١٠	٩٥,٩١٦,٠٦٣
امانات مساهمين **	٢,٨٥٦,٧١٣	٣,١٥٥,٤٩٨
امانات مؤقتة – اتفاقية بيع اذونات خزينة ***	٤٧,٥٤١,٥٤٤	٥٠,٠٦٢,٣٢٦
شيكات مقبولة ومصدقة	٥,٢٤٦,٠٥٣	٥,٢٧٨,٥٤٩
تامينات صناديق حديدية	٧٨,٦٢٩	٦٧,٣٨٤
امانات اكتتابات ****	٤٩٧,٣٤١	٣٣,٤٣٨,٣٨٨
تأمينات عقارات مباعة	١٧,٥٨٠	١٤٧,٤٨٠
مطلوبات/خسائر مشتقات مالية غير متحققة	٧١٥,٠٣٨	٤٨٧,٩٦٧
معاملات في الطريق	١,٢٦١,٨٧٠	٩٧١,٠٩٦
مطلوبات اخرى *****	٦,٨٢٢,٦٩٥	٥,٠٥٤,٧٢٤
المجموع	١٥٣,٦٩٧,٥٣٩	٢٢١,٢٧٩,٧٨١

* يمثل هذا البند امانات مؤقته الدفع لشركات مساهمة عامة وأخرى .

** يمثل هذا البند حصيلة المتبقي من بيع الاسهم غير المكتتب بها و البالغة ١,١٣٦,٤٩٥ سهم بموجب السعر السوقي للسهم خلال عام ٢٠٠٦ . حيث تم قيد فرق السعر السوقي للسهم عن سعر الاصدار و البالغ ٣ دنانير كامانات مساهمين .

*** يمثل هذا البند قيمة المبالغ المقبوضة من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي و الناتجة عن اتفاقية اعادة بيع اذونات خزينة .

**** يمثل هذا المبلغ حصيلة رديات الاكتتابات في شركات مساهمة عامة قيد التأسيس .

***** تتضمن المطلوبات الاخرى والذمم الدائنة أرصدة تعود للشركات التابعة بمبلغ ٧,٩١٣,٩٦٩ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨ مقابل ٧,٢٩٧,٧٦٤ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٧.

٢٢– رأس المال وعلاوة الإصدار

– يبلغ راس المال المكتتب به في ١٠٠ مليون دينار موزعا على ١٠٠ مليون سهم بقيمة اسمية دينار للسهم الواحد وذلك كما في نهاية العام ٢٠٠٨ ، بعد ان وافقت الهيئة العامة في اجتماعها العادي المنعقد بتاريخ ٥ أذار ٢٠٠٨ على توزيع أرباح نقدية بنسبة ٢٠ ٪ من رأس المال المدفوع بقيمة خمسة عشر مليون دينار أردني ، كما وافقت في اجتماعها غير العادي و الذي عقد بنفس التاريخ على زيادة راس مال البنك الى مائة مليون دينار عن طريق رسملة خمس و عشرون مليون دينار من رصيد علاوة الاصدار و توزيعها على مساهمي البنك وبواقع سهم لكل ثلاثة اسهم (مقابل ٧٥ مليون دينار موزعة على ٧٥ مليون سهم كما في نهاية العام ٢٠٠٧) .

– تبلغ علاوة الاصدار ٥ مليون دينار بنهاية السنة الحالية مقارنة بـ ٣٠ مليون دينار كما في نهاية السنة السابقة .

٢٣– الاحتياطيات

ان تفاصيل الاحتياطيات كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨ هي كما يلي:

أ – احتياطي قانوني :

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الارباح السنوية قبل الضرائب بنسبة ١٠٪ خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين .

ب – احتياطي اختياري :

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن ٢٠٪ خلال السنة والسنوات السابقة. يستخدم الاحتياطي الاختياري في الاغراض التي يقررها مجلس الادارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين .

ج – احتياطي مخاطر مصرفية عامة :

يمثل هذا البند احتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني كما يلي:

– ان الاحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي :

دينار

اسم الاحتياطي	٢٠٠٨	٢٠٠٧	طبيعة التقييد
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	١١,٨٨٢,٣٣٧	٩,٩٧٠,٢١٥	مقيده بموجب تعليمات البنك المركزي الاردني
احتياطي قانوني	٣٣,٨١٤,٦٦٨	٢٧,٢٤٤,٨٠٨	مقيد التصرف به وفقا لقانون الشركات الاردني ولقانون البنوك

٢٤ – التغير المتراكم في القيمة العادلة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

	٢٠٠٨			٢٠٠٧		
	موجودات مالية متوفرة للبيع			موجودات مالية متوفرة للبيع		
	أسهم	سندات	المجموع	أسهم	سندات	المجموع
الرصيد في بداية السنة	٣,٣٣٦,١٥١	(٢,١٩٨,٧٠٩)	١,١٣٧,٤٤٢	٢,٢٢٢,٣٨٢	(٩٠٨,٨٢٢)	١,٣١٣,٥٦٠
أرباح (خسائر) غير متحققة	(٥,٥٣٣,٦٣٥)	(٣,٦٦٧,٤٢٧)	(٩,٢٠١,٠٦٢)	١,٥٥١,٠٨٤	(١,٣٧٤,٢٢٠)	١٧٦,٨٦٤
مطلوبات ضريبية مؤجلة	٥٨٦,٦٨٢	(١٨٨,٠٨١)	٣٩٨,٦٠١	(١٢,٦١٣)	٨٤,٣٣٣	٧١,٧٢٠
منقولة لبيان الدخل	(٢٣٥,٩٢٣)	–	(٢٣٥,٩٢٣)	(٤٢٤,٧٠٢)	–	(٤٢٤,٧٠٢)
الرصيد في نهاية السنة *	(١,٨٤٦,٧٢٥)	(٦,٠٥٤,٢١٧)	(٧,٩٠٠,٩٤٢)	٣,٣٣٦,١٥١	(٢,١٩٨,٧٠٩)	١,١٣٧,٤٤٢

* يظهر التغير المتراكم في القيمة العادلة بالصافي و لايترتب على البنك مطلوبات ضريبية مؤجلة للسنة الحالية مقابل ٣٩٨,٦٠١ دينار للسنة السابقة.

٢٥ – أرباح مدورة

يشمل هذا البند مبلغ ٥,٧١٦,٦١١ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨ مقيد التصرف به بموجب طلب البنك المركزي الاردني لقاء موجودات ضريبية مؤجلة مقابل ١,٦٠٨,١٩٧ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٧ . كما يشمل هذا البند مبلغ ٧,٩٠٠,٩٤٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ مقيد التصرف به بناءً على تعليمات هيئة الأوراق المالية لقاء التغير المتراكم في القيمة العادلة السالب الظاهر ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية .

٢٦ – أرباح مقترح توزيعها

بلغت نسبة الارباح المقترح توزيعها على المساهمين للعام الحالي (١٠٪) او ما يعادل (١٠) مليون دينار ، و هذه النسبة خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين. في حين بلغت نسبة الارباح الموزعة على المساهمين في العام السابق (٢٠٪) او ما يعادل (١٥) مليون دينار .

٢٧ – الفوائد الدائنة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
تسهيلات ائتمانية مباشرة:		
للافراد (التجزئة):		
حسابات جارية مدينة	٣٧,٩٦٧	٦٣,٦٢٨
قروض وكمبيالات	١,٩٩٣,١٠١	٢,٠٣٩,٤٨٧
بطاقات الائتمان	٦٣٠,٩٤٤	٥٠٢,٥١١
القروض العقارية	٥,٤٨٣,٩١٢	٢,٩٩٨,١٢٨
الشركات		
الشركات الكبرى		
حسابات جارية مدينة	١٥,٦١٦,٩١٦	١٥,٢٤٧,٣٩٢
قروض وكمبيالات	٧٤,٧٠٥,٠٥٢	٦٥,٧٢١,٦٧٤
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
حسابات جارية مدينة	١,٩٣٩,٥٠٧	١,٣٩٢,٩٧٨
قروض وكمبيالات	٣,٩٣٤,٢٨٦	٣,٣٥١,٢١٣
الحكومة والقطاع العام	٥,٠٦٣,٢٨١	٣,٨٢٢,٣٦٥
أرصدة لدى بنوك مركزية	٨,١٣٧,٦١٥	٨,١٣٤,١٧٢
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١٠,٧٧٩,٥٨٨	١٤,٦٩٤,٩٠٠
موجودات مالية متوفرة للبيع	١٣,٤٨٣,٧٢٠	١٢,٠١٧,٤٩٢
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٣,٧٣٧,٧٣١	٢,٦٣٣,٤٩٣
أخرى	٢٩٨,٦١٩	١٣٧,٤٠١
المجموع	١٤٥,٨٤٢,٢٣٩	١٣٢,٧٥٦,٨٣٤

٢٨ – الفوائد المدينة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١٢,٤٥٩,٥٤٩	٩,٨٩٧,٨٢٩
ودائع عملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	١,٦٦٦,٠٠٦	١,٢٤٩,١٤٠
ودائع توفير	٦٣٨,٩٨١	٥٦٨,٣١٠
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	٣٣,٨٣٠,٠٣٤	٣٧,١٨٩,٢٤٢
شهادات إيداع	٥٢٧,٨٣٠	١٤٨,٩٢٣
تأمينات نقدية	٧,٦٠٠,١٤٧	١١,٠٢٨,١٥٩
أموال مقترضة	١,٢٩٩,٨٤٩	٩٦٦,٢١٣
رسوم ضمان الودائع	١,٦٠٢,٥١٣	١,٢٧٩,٦٠٩
أخرى	٣,٧١٩,١٤٣	٥,٢٨٢,٩٣٢
المجموع	٦٣,٣٤٤,٠٥٢	٦٧,٦١٠,٣٥٧

٢٩ – صافي إيرادات العمولات

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
عمولات دائنة:		
عمولات تسهيلات مباشرة	٥,٤٣٠,١٦٥	٧,٠٩٢,٠٠٢
عمولات تسهيلات غير مباشرة	٥,٤٤٧,١٢٣	٤,٥٧٧,٠٩٢
عمولات أخرى	٢,٢٧٦,٦٤٥	٣,٠٦٧,٩٠٧
صافي ايرادات العمولات	١٣,١٥٣,٩٣٣	١٤,٧٣٧,٠٠١

٣٠ – أرباح عملات أجنبية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
ناتجة عن التداول / التعامل	٢٢٦,٠٩٠	٦٢٠,٥٤٦
ناتجة عن التقييم	٣,٨٩٠,٦٥٥	٣,٢٦٦,٩٣١
المجموع	٤,١١٦,٧٤٥	٣,٨٨٧,٤٧٧

٣١ – أرباح (خسائر) موجودات مالية للمتاجرة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار

	(خسائر) متحققة	(خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجمـــوع
العام ٢٠٠٨				
أسهم شركات	(١١٣,٢٧٥)	(١٦٥,٩٦٢)	٦٢,٥٣٢	(٢١٦,٧٠٥)
المجموع	(١١٣,٢٧٥)	(١٦٥,٩٦٢)	٦٢,٥٣٢	(٢١٦,٧٠٥)
العام ٢٠٠٧				
أسهم شركات	(١٣,٨٠٣)	(٥٥,٧٨٨)	-	(٦٩,٥٩١)
المجموع	(١٣,٨٠٣)	(٥٥,٧٨٨)	-	(٦٩,٥٩١)

٣٢ – (خسائر) ارباح موجودات مالية متوفرة للبيع

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
عوائد توزيعات اسهم شركات	٦٥٥,٥٥٦	٦٦١,٥٤١
أرباح بيع موجودات مالية متوفرة للبيع	٩٨٩,٦٨١	٦٩٥,٠٦٤
ينزل : تدني موجودات مالية متوفرة للبيع	(٣,٥٦٦,١٨٨)	-
المجموع	(١,٩٢٠,٩٥١)	١,٣٥٦,٦٠٥

٣٣ – إيرادات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
ايجار الصناديق الحديدية	٥٧,٨٥٤	٤٩,٧٢٨
ايرادات طوابع	٨٢,٠١٦	٧٨,٨٥٧
ايرادات بطاقات الائتمان	١,٦٢٩,٠٠٤	١,٣١٥,٥٧٢
ديون معدومة مستردة	٥٢٩,٢٠٨	٨٤٢,٢٩٣
ايرادات تداول اسهم وسندات – شركة تابعة	٥,٩٧٥,٥٤٣	٢,٢١٩,٧٦٦
أرباح بيع موجودات الت الى البنك	٢٩,٧٦٤	٤٢,١٧٢
ايجارات عقارات البنك	٦٣,٤٩٧	٦١,٠٣٢
ايرادات اتصالات	٣٨٥,٦٢٠	٣٢٧,٧٥١
ايرادات حوالات	٩٣١,٥٠٩	٥٧١,٣١٥
ايرادات تأمينية بالصافي – شركة تابعة	٦,٥٩٤,٧٣٢	٤,٣٤٦,٩٤٠
اخرى	٢,٧٤٥,٧٩٧	١,٨٦٠,٨٣١
	١٩,٠٢٤,٥٤٤	١١,٧١٦,٢٥٧

٣٤ – نفقات الموظفين

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	١٧,٦٥٩,٩٠٦	١٤,٧١٩,٠٢٥
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	١,٠٧٩,٠٦٣	٧٩٦,٠١٥
نفقات طبية	٦١٨,١٤٣	٤٥٩,٤٣٢
تدريب الموظفين	٣٥٠,٢١٦	٢٢١,٦٤٣
مياومات سفر	٥١٧,٩٢٢	٤٩٧,٤٧٩
نفقات التأمين على حياة الموظفين	٥٣,٤٣٣	٥١,٨١٥
ضريبة مضافة	٥٦,٧٧٥	٣٨,١٠٧
بدل مكافأة أسهم موظفين – شركة تابعة*	٩٨,٣٢٥	٩٨,٣٢٥
المجمـــوع	٢٠,٤٣٣,٧٨٣	١٦,٨٨١,٨٤١

* يمثل هذا البند حصة الفترة من دفعات على اساس اسهم والتي قامت الشركة التابعة الشركة المتحدة للاستثمارات المالية وبموجب قرار الهيئة العامة غير العادية فيها بمنح كبار موظفيها ٣٪ من أسهم المنحة البالغة ٣ مليون سهم وبموجب معيار التقرير المالي الدولي رقم (٢) المتعلق بالدفعات على اساس اسهم ، فقد تم الاعتراف بهذا المصروف على اساس قيمة الاسهم العادلة عند منحها وموافقة هيئة الاوراق المالية على زيادة راس المال وتفاصيلها كما يلي:

عدد أسهم التي تستحق لكبار الموظفين	٩٠٠٠٠ سهم **	(تستحق بعد ٤ سنوات اعتباراً من اول كانون الثاني ٢٠٠٦)
القيمة العادلة للاسهم	٤ر٣٧ دينار	كما في ١٤ حزيران ٢٠٠٦
كامل مصروف الاسهم الذي ستتكبده الشركة التابعة	٣٩٣,٣٠٠ دينار	
المصروف المعترف به للفترة	٩٨,٣٢٥ دينار	
تاريخ تملكها لكبارالموظفين	اول كانون الثاني ٢٠١٠	

** ان هذه الاسهم مقيد التصرف بها لمدة اربع سنوات من بداية العام ٢٠٠٦ بموجب قرار الهيئة العامة للشركة التابعة .

٣٥ – مصاريف أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
ايجارات	٩٠٧,٦٩٩	٨٢٢,٣٤٤
قرطاسية	٧٥٧,٧٩٣	٦٠٥,٠٥٣
دعاية واعلان	١,٢٣٩,٥٦٩	١,٣٨٣,٧٨٩
اشتراكات	١٥٩,١٧٢	١٦٠,٥٨٦
مصاريف إتصالات	٨٧٥,٥٥٣	٨٤١,٢٠٣
صيانة وتصليحات	١,٥٥٣,١٠٩	١,٢٤٠,٤٥٥
مصاريف تأمين	٣٠٩,٨٣٢	٢١٧,٩٣٠
اتعاب ومصاريف قضائية	١٢٩,٤٥٧	٨٤,٧٤١
كهرباء ومياه وتدفئة	٥١٣,٨٨٤	٣٨٦,٢٥٨
رسوم وضرائب وطوابع	٤٦٥,٨٩٣	٦٤٣,٦٥٧
اتعاب مهنية	١٥٧,٨٢٣	١٣٣,٣٦٠
مصاريف خدمات البطاقات	٧١٦,٧٢٧	٤٣٣,٦٢٨
ضيافة	١٠٨,١١٢	١١٨,٧٩٧
مصاريف نقل و مواصلات	١٢٩,٦٠٧	١١٢,٦٢٧
مصاريف خدمات المراسلين	٧٩,٧٨٥	٧٣,٤٨٧
خدمات الأمن و الحماية	١٢٣,٥٠٣	٩٩,٤٥٤
تبرعـات	١٨٣,٢٣٨	١٤٨,٦٣٤
رسوم الجامعات الاردنية	٦٠٤,١٥١	٥٦٨,٢١٣
بحث علمي وتدريب مهني	٦٠٤,١٥١	٥٦٨,٢١٣
رسوم مجلس التعليم و التدريب المهني و التقني	٣٤٩,٧٤٧	٢٠٣,٣٩٨
مكافآت اعضاء مجلس الإدارة	٩٩,٦٠٠	٩٩,٦٠٠
مصاريف اخرى	١,٨٩٧,٣٨٧	١,١٦٨,٥٢٠
	١١,٩٦٥,٧٩٢	١٠,١١٣,٩٤٧

٣٦ – حصة السهم من ربح السنة العائد لمساهمي البنك

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠٠٨	٢٠٠٧ *
الربح للسنة	٤٦,٤٤٠,٤٠٧	٤٤,٣٧٨,٥٤٧
	سهم	سهم
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
	دينار/ سهم	دينار/ سهم
حصة السهم من ربح السنة العائد لمساهمي البنك		
اساسي	٠/٤٦٤	٠/٤٤٤
مخفض	٠/٤٦٤	٠/٤٤٤

* تم خلال العام ٢٠٠٨ توزيع ٢٥ مليون كأسهم مجانية على المساهمين وعليه تم تعديل المتوسط المرجح لعدد الاسهم للعام ٢٠٠٧ ليصبح ١٠٠ مليون سهم عوضاً عن ٧٥ مليون سهم على اعتبار ان الزيادة في الأسهم كانت أسهم مجانية .

٣٧ – النقد وما في حكمه

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	٢٧٥,٤٧٠,٩٦٥	١٩٦,٨٢١,٤١٤
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	٢٠١,٤٨٩,٤٧٤	٣١٧,٤٨٣,٢٩٦
ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	٢٨٩,١٩٠,٠٧٧	٢٦٠,٧٥٦,٤٢٤
أرصدة مقيدة السحب	٨٥٨,٢٣٧	٩٢٠,٠٩١
	١٨٦,٩١٢,١٢٥	٢٥٢,٦٢٨,١٩٥

٣٨ - مشتقات مالية

ان تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية العام هي كما يلي:

دينار

				آجال القيمة الاعتبارية (الإسمية) حسب الاستحقاق			
	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع المبالغ الاعتبارية (الإسمية)	خلال ٣ اشهر	من ٣ الى ١٢ اشهر	من سنة الى ٣ سنوات	أكثر من ثلاث سنوات
العام ٢٠٠٨							
كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨							
مشتقات مالية محتفظ بها للمتاجرة :							
عقود بيع آجلة بعملات اجنبية	-	(٧١٥,٠٣٨)	(٤٠,٣٨٥,٤١٠)	(٤٠,٣٨٥,٤١٠)	-	-	-
عقود مستقبليات آجلة	-	-	-	-	-	-	-
	-	(٧١٥,٠٣٨)	(٤٠,٣٨٥,٤١٠)	(٤٠,٣٨٥,٤١٠)	-	-	-
عقود شراء آجلة بعملات اجنبية	١,٠٣٤,٤٠٩	-	٤٠,٠٦٦,٠٣٩	٤٠,٠٦٦,٠٣٩	-	-	-
عقود مستقبليات آجلة	-	-	-	-	-	-	-
	١,٠٣٤,٤٠٩	-	٤٠,٠٦٦,٠٣٩	٤٠,٠٦٦,٠٣٩	-	-	-
المجموع	١,٠٣٤,٤٠٩	(٧١٥,٠٣٨)	(٣١٩,٣٧١)	(٣١٩,٣٧١)	-	-	-

تدل القيمة الاعتبارية (الإسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق او مخاطر الائتمان.

ان تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية العام ٢٠٠٧ كما يلي:

				آجال القيمة الاعتبارية (الإسمية) حسب الاستحقاق			
	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع المبالغ الاعتبارية (الإسمية)	خلال ٣ اشهر	من ٣ الى ١٢ اشهر	من سنة الى ٣ سنوات	أكثر من ثلاث سنوات
العام ٢٠٠٧							
كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٧							
مشتقات مالية محتفظ بها للمتاجرة :							
عقود بيع آجلة بعملات اجنبية	-	(١٢٨,٠٠٨)	(٤٢,٣١٤,٠٨٤)	(٤٢,٣١٤,٠٨٤)	-	-	-
عقود مستقبليات آجلة	-	(٣٥٩,٩٥٩)	(٨,١٦٧,٥٥٦)	(٧,٠٨٢,٧٨٦)	(١,٠٨٤,٧٧٠)		
	-	(٤٨٧,٩٦٧)	(٥٠,٤٨١,٦٤٠)	(٤٩,٣٩٦,٨٧٠)	(١,٠٨٤,٧٧٠)	-	-
عقود شراء آجلة بعملات اجنبية	١٥٩,٨٩٧	-	٤٢,٢٨٢,١٩٥	٤٢,٢٨٢,١٩٥	-	-	-
عقود مستقبليات آجلة	٣٦٧,٦٧٠	-	٨,١٥٩,٨٤٥	٧,٠٧٥,٠٧٥	١,٠٨٤,٧٧٠	-	-
	٥٢٧,٥٦٧	-	٥٠,٤٤٢,٠٤٠	٤٩,٣٥٧,٢٧٠	١,٠٨٤,٧٧٠		
المجموع	٥٢٧,٥٦٧	(٤٨٧,٩٦٧)	(٣٩,٦٠٠)	(٣٩,٦٠٠)	-	-	-

٣٩ – المعاملات مع اطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع الشركات الشقيقة ومع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الادارة والادارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام اسعار الفوائد والعمولات التجارية. ان جميع التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للاطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات .

فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة :

دينار

	الجهة ذات العلاقة			المجموع	
	كبار المساهمين	اعضاء مجلس الادارة	المدراء التنفيذين	٢٠٠٨	٢٠٠٧
بنود داخل الميزانية :					
تسهيلات ائتمانية*	–	٨,٠٠٨,٩١٥	٦٦٢,٧٤٩	٨,٦٧١,٦٦٤	١٢,١٣١,٦٦٩
موجودات مالية متوفرة للبيع	٢,٤٤١,٢٨٦	–	–	٢,٤٤١,٢٨٦	١,٩٤١,٤٩٥
موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق–صافي	٧,٠٣٠,٤٤٤	–	–	٧,٠٣٠,٤٤٤	٧,٠٣٠,٤٤٤
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١٤٩,١٣٦,٧٠٤	–	–	١٤٩,١٣٦,٧٠٤	١٢٠,٧١٠,٦٩٨
ودائع	١,٤١٣,١٦٩	١٥,٥٧٧,٨٦٣	٥٤٦,٧١٢	١٧,٥٣٧,٧٤٤	١٧,٥٠٩,٨٠١
تامينات	–	–	١٠٦,٥٥٨	١٠٦,٥٥٨	٣٩٧,٥٦٠
بنود خارج الميزانية :					
كفالات	–	٩,١٠٠	–	٩,١٠٠	١٩١,٠٥٠

				المجموع	
				٢٠٠٨	٢٠٠٧
عناصر بيان الدخل :					
فوائد وعمولات دائنة	٥٣٩,٣٩٥	١٤٩,٨٤٠	٢٤,٣٣١	٧١٣,٥٦٦	٣,٠٢٩,١٨١
فوائد وعمولات مدينة	٥,١٧٨,٦٤٦	٦٧١,٠٧٨	٢٠,٦٠٢	٥,٨٧٠,٣٢٦	٦,١٠٢,٥٠٨
الحدود الدنيا والحدود العليا لنسب الفوائد والعمولات:	٪	٪	٪	٪	
الدائنة	–	٧/٣٥ – ١٤	٨ – ٨	٠ – ٨	
المدينة	٣/٢٥ – ٦/٦	٠/٧٥ – ٥/٥	٠ – ٦/٥	١/٥ – ٧	

* من التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لاعضاء مجلس الادارة مبلغ ٦,٧٢٩,١١٤ دينار يخص ائتمان ممنوح لاعضاء مجلس ادارة الشركات التابعة .

– ينوب عن البنك عضوان في مجلس ادارة الشركة المتحدة للاستثمارات المالية و عضوان في مجلس ادارة شركة الشرق العربي للتامين.

رواتب ومكافآت الادراة التنفيذية

بلغت الرواتب للادارة التنفيذية العليا للبنك وللشركات التابعة ما مجموعه ٢,٥٦٨,٨٦٠ دينار للعام ٢٠٠٨ (مقابل ١,٨٧١,٩٧٩ دينار للسنة السابقة) ولا تشمل المكافآت والحوافز المرتبطة بالانتاجية.

٤٠– القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية:

لا يوجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية و القيمة العادلة للموجودات و المطلوبات المالية كما في نهاية العام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٧

٤١ – ادارة المخاطر

يمارس مجلس الإدارة دوره في التأكد من قيام البنك بإدارة المخاطر المختلفة واعتماد السياسات و الإجراءات المنظمة لإدارة المخاطر بالبنك وذلك من خلال (لجنة التدقيق و المخاطر). و يقوم باعتماد الحدود المقبولة للمخاطر (Risk Appetite).

تقوم دائرة إدارة المخاطر بتقييم المخاطر والرقابة عليها و التوصية بتخفيفها ورفع التقارير اللازمة إلى الإدارة العليا وبشكل مستقل عن دوائر البنك الأخرى التي تقوم بالنشاطات المصرفية الاخرى (Risk Taker) وذلك للتأكد من موضوعية دائرة ادارة المخاطر في تحليل أنواع المخاطر المختلفة.

دائرة ادارة المخاطر مسؤولة عن المخاطر الائتمانية و التشغيلية والسوقية والسيولة (ضمن إطار الموجودات والمطلوبات ALM) للبنك بفروعه الداخلية و الخارجية وترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق و المخاطر ضمن مجلس الإدارة ، ويتم التدقيق عليها من قبل دائرة التدقيق الداخلي .

(٤١/أ) – مخاطر الائتمان :

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك لعدم التزام الطرف الآخر (Counterparty) بشروط الائتمان و/ أو تدني جدارته الائتمانية.

يقوم مجلس الإدارة دوريا بمراجعة السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية المتوافقة مع القوانين وتعليمات البنك المركزي بعد إعدادها من الدوائر المعنية،

ويتأكد المجلس من قيام إدارة البنك بالعمل ضمن هذه السياسات وتنفيذ متطلباتها، و تتضمن هذه السياسات السياسة الائتمانية للبنك والتي يتم من خلالها بيان العديد من المحددات، منها:

- متطلبات واضحة و سياسات و إجراءات اتخاذ القرار الائتماني بخصوص التسهيلات الائتمانية الجديدة أو المطلوب تجديدها أو أي تعديل مادي على هيكلها، ضمن صلاحيات محددة تتناسب مع حجم و مواصفات التسهيلات، ومن العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار لدى المنح: الغرض من التسهيلات ومصادر السداد.
- يتم اتخاذ القرارات ضمن عدة مستويات إدارية مؤهلة، و لدى البنك لجان ائتمان مختلفة على مستوى الإدارة التنفيذية و كذلك على مستوى مجلس الإدارة، ويتم ذلك بعيدا عن أي اثر لأي تضارب في المصالح (Conflict of interest)، وبما يضمن صحة واستقلالية إجراءات تقييم العميل طالب الائتمان وتواؤم ذلك مع متطلبات السياسة الائتمانية للبنك.
- سياسات و إجراءات واضحة و فعالة لإدارة و تنفيذ الائتمان بما فيها التحليل المستمر لقدرة و قابلية المقترض للدفع ضمن الشروط المتعاقد عليها، مراقبة توثيق الائتمان و أي شروط ائتمانية و متطلبات تعاقدية (covenants) وكذلك مراقبة الضمانات وتقييمها بشكل مستمر.
- سياسات وإجراءات كافية تضمن تقييم وإدارة الائتمان غير العامل وتصنيفه وتقييم مدى كفاية المخصصات شهريا استنادا إلى التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية التي يعمل ضمنها البنك، إضافة إلى سياسة واضحة لإعدام الديون. حيث يصادق مجلس الإدارة على مدى كفاية هذه المخصصات.
- لدى البنك دائرة مستقلة تقوم بمتابعة الديون المتعثرة وملاحقتها بالصورة الودية قبل التحول إلى التعامل معها قضائيا.
- يتحدد نوع وحجم الضمان المطلوب بناء على تقييم المخاطر الائتمانية للعميل، وذلك ضمن اجراءات واضحة للقبول ومعايير التقييم.

تتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات دوريا، تطلب مزيد من الضمانات في حال انخفاض قيمتها عما هو محدد في شروط القروض ، عدا انه يتم ولدى تقييم كفاية المخصصات عمل التقييم اللازم.

يتم التخلص من أي ضمان يتم استملاكه بعد سداد مديونية العميل، وبشكل عام لا يتم استعمال الممتلكات المستملكة لاعمال البنك.

- لدى البنك نظام تصنيف ائتماني داخلي لعملائه موثق ومعتمد من قبل مجلس الإدارة و يتم الأخذ بعين الاعتبار أي عنصر قد يساهم في توقع تعثر العميل من عدمه و بما يساعد في قياس و تصنيف مخاطر العملاء و بالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرارات وتسعير التسهيلات.
- لدى البنك معايير تصنيف واضحة تأخذ بعين الاعتبار العوامل المالية و غير المالية المختلفة، ويتم مراجعة و تقييم نظام التصنيف الائتماني بشكل مستقل عن دائرة الائتمان من خلال دائرة إدارة المخاطر وبالتنسيق مع الدوائر المعنية.
- لدى البنك ضوابط وسقوف محددة و موثقة بسياسات و إجراءات واضحة تضمن الالتزام بهذه السقوف و ضرورة الحصول على موافقات مسبقة لأي تجاوز، تراجع دوريا وتعدل ان لزم. حيث يوجد سقوف محددة و معتمدة من قبل مجلس الإدارة فيما يخص التعامل مع البنوك ، البلدان و كذلك القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- يتم تزويد مجلس الإدارة بصورة واضحة و تحليل للمحفظة الائتمانية من خلال دائرة إدارة المخاطر، توضح جودتها وتصنيفاتها المختلفة وأي تركز بها وكذلك مقارنات (Benchmarking) تاريخية وأيضا مع القطاع المصرفي .

يراعي البنك التزامه بتعليمات البنك المركزي الاردني الخاصة بالتركز الائتماني وعملاء ذوي العلاقة ، ويتم التعامل معهم بشكل مجمع ويتم إبداء عناية ومراقبة خاصة والإفصاح بشكل صريح وواضح عنهم عند اعداد البيانات المالية الموحدة للبنك. هذا وتعرض التسهيلات الائتمانية المطلوبة من قبل الاطراف ذوي العلاقة على مجلس الإدارة ويشترط عدم وجود تأثير للشخص الممنوح لهذه التسهيلات على مجلس الادارة و كذلك لا يتم منحهم أي معاملة تفضيلية عن عملاء البنك.

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الاخرى) .

دينار

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
بنود داخل الميزانية		
أرصدة لدى بنوك مركزية	٢٥٠,٩٧٤,٤٣٨	٢٣٢,٣٥٤,٠٥٧
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٠١,٤٨٩,٤٧٤	٣١٧,٤٨٣,٢٩٦
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١٢,١٦٠,٥٠٠	٢,٩٤٨,٨٢٢
التسهيلات الائتمانية:		
للأفراد	٢٧,١٤١,٥٠٣	٢٨,١٢١,٣٢٨
القروض العقارية	٦٩,٣٢٩,٣٤٦	٣٢,٦٨٤,١٨٦
للشركات		
الشركات الكبرى	١,٠٢٨,٨٩٤,٦٦٨	٩٧٢,٤٧١,٣١٢
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	٤٩,٨٤٠,٧٩١	٤٨,٠٩٩,٣٧٦
للحكومة والقطاع العام	٦٢,١٨٨,٣٨٤	٤٧,٧٣٠,٢٩٤
سندات وأسناد وأذونات:		
ضمن الموجودات المالية المتوفرة للبيع	٢١٠,٠٩٥,٧٢٠	١٧٦,٤٨٢,٤٤٠
ضمن الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٤٥,٦١٥,١٦٤	٤١,٦٥٦,٥٦٢
الموجودات الأخرى	٣٣,٦٨٠,٠٨٨	٤٥,٠٤٥,٨١٤
الاجمالي	١,٩٩١,٤١٠,٠٧٦	١,٩٤٥,٠٧٧,٤٨٧
بنود خارج الميزانية		
كفالات	١٨٥,٤٢٦,٠٠٥	١٨٥,٣٧٤,٩١٧
اعتمادات	٧٣,٠٠٤,٢٩٠	٧٢,٢٩٠,٤٢٠
قبولات	٢٠,١٣٨,٩٢٧	١٥,٣٦٣,٨٤٦
سقوف تسهيلات غير مستغلة	١٠٢,٦٦٧,٦٥٨	٩٥,٩١٨,٤٤٨
الاجمالي	٣٨١,٢٣٦,٨٨٠	٣٦٨,٩٤٧,٦٣١

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

دينار

	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	البنوك و المؤسسات المصرفية الاخرى	المجموع
٣١ كانون الاول ٢٠٠٨							
متدنية المخاطر	١,٨١٢,١٨٩	٥٠٥,٣٨٥	١٧,٨٧٣,٦٣٧	٢,٠٥١,٦٨٠	٩,٨٠٦,٠٧٤	–	٣٢,٠٤٨,٩٦٥
مقبولة المخاطر	٢١,٧٨٢,٠٠٣	٦٨,٣٩٤,٢٧٢	٩٥٢,٢٩٦,٢٣٧	٤٤,٠١٣,٣٢٠	٥٢,٣٨٢,٣١٠	–	١,١٣٨,٨٦٨,١٤٢
منها مستحقة(*):							
لغاية ٣٠ يوم	١,٠٢٦,١٨٤	٧٨,٣٧١	٤,٢٥٦,٨٧٧	٧٤٤,٦٩٩	–	–	٦,١٠٦,١٣١
من ٣١ لغاية ٦٠ يوم	١,٨٢٢,٠١٥	١,٣٤١,٦٧٧	١٤,١٨٩,٢٣٢	١,٨٢٤,٦٣٨	–	–	١٩,١٧٧,٥٦٢
تحت المراقبة	٣,١٥٦,٩٨٤	١٢٣,٧١٤	٦٨,٧٨٥,٧٥٠	٣,٦٧٦,١٠٨	–	–	٧٥,٧٤٢,٥٥٦
غير عاملة:							
دون المستوى	٣٢٥,٦٤٣	–	٢,١٩٥,٧١٩	–	–	–	٢,٥٢١,٣٦٢
مشكوك فيها	١١٧,٣٤٠	١٢٤,٠٠٤	–	٤١,٨٨٥	–	–	٢٨٣,٢٢٩
هالكة	٥٩٤,٢٢٤	٤٩٢,٥٠٥	٢,٢٨٨,٤٣٣	٥٢٢,٩١٣	–	–	٣,٨٩٨,٠٧٥
المجموع	**٢٧,٧٨٨,٣٨٣**	**٦٩,٦٣٩,٨٨٠**	**١,٠٤٣,٤٣٩,٧٧٦**	**٥٠,٣٠٥,٩٠٦**	**٦٢,١٨٨,٣٨٤**	–	**١,٢٥٣,٣٦٢,٣٢٩**
ينزل: مخصص التدني	٥٨٠,٤٢٨	٢٢٨,٩٥٨	١٤,٢٦٥,٧٠٢	٢٤٠,٣٩٧	–	–	١٥,٣١٥,٤٨٥
فوائد معلقة	٦٦,٤٤٩	٨١,٥٧٦	٢٧٩,٤٠٨	٢٢٤,٧١٩	–	–	٦٥٢,١٥٢
الصافي	**٢٧,١٤١,٥٠٦**	**٦٩,٣٢٩,٣٤٦**	**١,٠٢٨,٨٩٤,٦٦٦**	**٤٩,٨٤٠,٧٩٠**	**٦٢,١٨٨,٣٨٤**	–	**١,٢٣٧,٣٩٤,٦٩٢**

	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	البنوك و المؤسسات المصرفية الاخرى	المجموع
٣١ كانون الاول ٢٠٠٧							
متدنية المخاطر	٢,٢٣٢,٦٩٧	١٤٨,١٦٨	٢٠,٩١٢,٥٢٠	٢,٧٠٢,٤٦٨	٨,٧٨٢,٣٥٣	–	٣٤,٧٧٨,٢٠٦
مقبولة المخاطر	٢٤,٨١٩,٧٧٧	٣١,٧٥٧,٤٨١	٨٢٣,٠١٧,٠٧٠	٤٠,١١٧,٤٢٢	٣٨,٩٤٧,٩٤١	–	٩٥٨,٦٥٩,٦٩١
منها مستحقة(*):							
لغاية ٣٠ يوم	٨١٥,٧٢٠	–	٣,٨١٠,١٢٦	٢٢٠,٥١١	–	–	٤,٨٤٦,٣٥٧
من ٣١ لغاية ٦٠ يوم	١,٢١٣,٧١٥	١,٦٥١,٣٢٠	١١,٧١٥,٣١٠	٢,٥١٨,٧١٠	–	–	١٧,٠٩٩,٠٥٥
تحت المراقبة	٧٩٤,٩٦٩	٤٦٧,٧١٤	١٣٢,١٦٣,٢٠٧	٥,١٨٩,٩٦٣	–	–	١٣٨,٦١٥,٨٥٣
غير عاملة:							
دون المستوى	٣٥٨,٣١٨	١٩٩,٩٨٨	–	٩١٦	–	–	٥٥٩,٢٢٢
مشكوك فيها	١٢٩,٣٠٥	١١٣,٦٩٧	٢٣٠,٢٦٩	٢٤١,٨٦٠	–	–	٧١٥,١٣١
هالكة	٢٦٢,١٤٥	٢١٠,٣٤٩	٨٤١,٨٦٠	٣٩٨,٣٣٨	–	–	١,٧١٢,٦٩٢
المجموع	**٢٨,٥٩٧,٢١١**	**٣٢,٨٩٧,٣٩٧**	**٩٧٧,١٦٤,٩٢٦**	**٤٨,٦٥٠,٩٦٧**	**٤٧,٧٣٠,٢٩٤**	–	**١,١٣٥,٠٤٠,٧٩٥**
ينزل: مخصص التدني	٤٧١,٨٤٧	١٦٥,٠٧٥	٤,٣٠٧,٣٤٤	٣١٧,٣٤١	–	–	٥,٢٦١,٦٠٧
فوائد معلقة	٤,٠٣٦	٤٨,١٣٦	٣٨٦,٢٧٠	٢٣٤,٢٥٠	–	–	٦٧٢,٦٩٢
الصافي	**٢٨,١٢١,٣٢٨**	**٣٢,٦٨٤,١٨٦**	**٩٧٢,٤٧١,٣١٢**	**٤٨,٠٩٩,٣٧٦**	**٤٧,٧٣٠,٢٩٤**	–	**١,١٢٩,١٠٦,٤٩٦**

* يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ويعتبر حساب الجاري مدين مستحق اذا تجاوز السقف.

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات: دينار

	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
٢٠٠٨						
الضمانات مقابل:						
متدنية المخاطر	١,٩٠٧,٧٩٢	٥٠٥,٣٨٥	١٧,٨٨٥,٣٨١	٢,١٨١,٦٤٦	–	٢٢,٤٨٠,٢٠٤
مقبولة المخاطر	١٥,٧٠٦,٠١٩	٦٨,٣٤٠,١٥٠	٤٢٧,٩٢٠,٧٨٢	٢٨,٦٨٧,٥٧٩	–	٥٤٠,٦٥٤,٥٣٠
تحت المراقبة	٣٩٤,٩٦٠	١٢٣,٧١٤	٣٩,٩١١,٧٢٦	١,٦٥٤,٧٣٢	–	٤٢,٠٨٥,١٣٢
غير عاملة:						
دون المستوى	٤,٩٣٣	–	٨٩٧,٨٨٣	–	–	٩٠٢,٨١٦
مشكوك فيها	١٢٤,٩٥٢	٧٥,٠٦٢	–	–	–	٢٠٠,٠١٤
هالكة	٢١١,٨١٩	٤٩٢,٥٠٥	١,٦١٣,٨١٤	٣٩٢,٦٤١	–	٢,٧١٠,٧٧٩
المجموع	١٨,٣٥٠,٤٧٥	٦٩,٥٣٦,٨١٦	٤٨٨,٢٢٩,٥٨٦	٣٢,٩١٦,٥٩٨	–	٦٠٩,٠٣٣,٤٧٥
منها:						
تأمينات نقدية	١,٤٤١,٩٥٢	٥٠٥,٣٨٥	٣٣,٤٣٤,٤٩٤	٥,٧٤٨,٨٤٧	–	٤١,١٣٠,٦٧٨
كفالات بنكية مقبولة	–	–	٧,٢٦٠,٨٠٠	٣٣,٦١٤	–	٧,٢٩٤,٤١٤
عقارية	٢,٢٥٨,٦٧٣	٦٩,٠٣١,٤٣١	٢٤٨,٥١٥,٩٦٩	١٨,٣٣٣,٠٢٩	–	٣٣٨,١٣٩,١٠٢
أسهم متداولة	٢,١٣٠,٩٤٠	–	١٩٥,١٥١,٠٤٥	٣,٠٢١,٥١٨	–	٢٠٠,٣٠٣,٥٠٣
سيارات وآليات	١٢,٥١٨,٩١٠	–	٣,٨٦٧,٢٧٨	٥,٧٧٩,٥٩٠	–	٢٢,١٦٥,٧٧٨

	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
٢٠٠٧						
الضمانات مقابل:						
متدنية المخاطر	٢,٢٣٢,٦٩٧	١٤٨,١٦٨	٢٠,٩١٢,٥٢٠	٢,٧٠٢,٤٦٨	–	٢٥,٩٩٥,٨٥٣
مقبولة المخاطر	١٠,٤٦٦,٧٧٣	٣١,٧٥٧,٤٨١	٣٢١,٢١٨,٤٣٩	٢١,٥٨٥,٢٩٣	–	٣٨٥,٠٢٧,٩٨٦
تحت المراقبة	٣٨٧,٥٣١	٤٦٧,٧١٤	٨٢,٨٣٨,٥٧٦	٢,٣٢١,٢٦٢	–	٨٦,٠١٥,٠٨٣
غير عاملة:						
دون المستوى	١٧٠,٥٢٢	١٩٩,٩٨٨	–	–	–	٣٧٠,٥١٠
مشكوك فيها	٦٢,٨٢١	١١٣,٦٩٧	١١٣,١١٨	١١٧,٩٩٢	–	٤٠٧,٦٢٨
هالكة	١٢٢,٩٨١	٢١٠,٣٤٩	٤١١,٦٢٢	١٩٢,٩٠٠	–	٩٣٧,٨٥٢
المجموع	١٣,٤٤٣,٣٢٥	٣٢,٨٩٧,٣٩٧	٤٢٥,٤٩٤,٢٧٥	٢٦,٩١٩,٩١٥	–	٤٩٨,٧٥٤,٩١٢
منها:						
تأمينات نقدية	٢,٤٢٩,١٣٢	٢١٥,٥٨٥	٣٦,٨٧٧,٠٨٦	٥,٩٧٤,٦٤٧	–	٤٥,٤٩٦,٤٥٠
كفالات بنكية مقبولة	–	–	٨,٥٢٢,٨٠٠	–	–	٨,٥٢٢,٨٠٠
عقارية	١,٩٩٩,٦٧٦	٣٢,٦٨١,٨١٢	١٩٩,٦٣٩,٧٧٢	١٧,١٤٤,٥٦٩	–	٢٥١,٤٦٥,٨٢٩
أسهم متداولة	١٠,٠١٢	–	١٨٠,٤٥٤,٦١٧	٣,٥٩٩,٩٨٤	–	١٨٤,٠٦٤,٦١٣
سيارات وآليات	٩,٠٠٤,٥٠٥	–	–	٢٠٠,٧١٥	–	٩,٢٠٥,٢٢٠

الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أُصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة ، وقد بلغ اجمالي تلك الديون كما في نهاية السنة الحالية ١٤٤,٤٧٣ دينار مقابل ١,٢٣٨,٩٢٠ دينار كما في نهاية السنة السابقة.

الديون المعاد هيكلتها

بلغت الديون المعاد هيكلتها مبلغ ٧,٤٦٠,٠٤٣ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨ مقابل ٢,٦٧٦,٦٩٦ دينار كما في ٣١ كانون الاول عام ٢٠٠٧ .

سندات وأسناد وأذونات

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والاذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:

دينار

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية للمتاجرة	ضمن الموجودات المالية المتوفرة للبيع	ضمن الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	الاجمالي
A	S&P	–	١,٠٠٥,١٩٩	–	١,٠٠٥,١٩٩
A-	MDY	–	١,٧٦٤,٢٧٦	–	١,٧٦٤,٢٧٦
BBB+	S&P	–	٢,٤٤١,٢٨٣	–	٢,٤٤١,٢٨٣
BBB+	FITCH	–	٢,٧٢٨,٢٣٢	–	٢,٧٢٨,٢٣٢
BBB	FITCH	–	١,٥٢٣,٣٥٧	–	١,٥٢٣,٣٥٧
BB	S&P	–	٨,٠١٧,٥١٤		٨,٠١٧,٥١٤
BB-	FITCH	–	١,٠١٥,٠٠٤	–	١,٠١٥,٠٠٤
Baa3	MDY	–	–	٧,٠٣٠,٤٤٤	٧,٠٣٠,٤٤٤
B	S&P	–	٢,٩٧٧,٨٠٠	–	٢,٩٧٧,٨٠٠
B-	S&P	–	٤١٢,٦٣٨	–	٤١٢,٦٣٨
CCC+	S&P	–	٨٢٠,٦٦٨	–	٨٢٠,٦٦٨
C	S&P		٢,٢٨٨,٦٨٧	–	٢,٢٨٨,٦٨٧
غير مصنف	–	–	١٥,٨١١,٩٠٢	١١,٢٥٠,٠٠٠	٢٧,٠٦١,٩٠٢
حكومية	–	–	١٦٩,٢٨٩,١٦٠	٢٧,٣٣٤,٧٢٠	١٩٦,٦٢٣,٨٨٠
	الاجمالي	–	٢١٠,٠٩٥,٧٢٠	٤٥,٦١٥,١٦٤	٢٥٥,٧١٠,٨٨٤

التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي

دينار

المنطقة الجغرافية	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا*	أفريقيا*	امريكا	دول أخرى	اجمالي
أرصدة لدى بنوك مركزية	٢١٨,٩٠٥,١٦٩	٣٢,٠٦٩,٢٦٩	–	–	–	–	–	٢٥٠,٩٧٤,٤٣٨
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٤,٥١٢,٥٨٩	٢٧,٧٤١,١١٢	٤٢,٤٤٤,٩٨٨	٨٩٩,٩٣٤	–	٩٥,٨٩٠,٨٥١	–	٢٠١,٤٨٩,٤٧٤
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١١,٠٧٩,٢٧٥	–	١,٠٦٣,٥٠٠	١٧,٧٢٥	–	–	–	١٢,١٦٠,٥٠٠
التسهيلات الائتمانية:								
للأفراد	٢٦,٩٤٩,٠٤٨	١٩٢,٤٥٥	–	–	–	–	–	٢٧,١٤١,٥٠٣
القروض العقارية	٦٩,٢١٩,٢٢٧	١١٠,١١٩	–	–	–	–	–	٦٩,٣٢٩,٣٤٦
للشركات:								
الشركات الكبرى	٩٦٢,٨٣١,١١٦	٣٧,٢٥٨,٨٦١	٢٨,٣٣١,١٧٠	–	–	٤٧٣,٥٢١	–	١,٠٢٨,٨٩٤,٦٦٨
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	٤٩,١٥٦,٠٨٨	٦٨٤,٧٠٣	–	–	–	–	–	٤٩,٨٤٠,٧٩١
للحكومة والقطاع العام	٦٢,١٨٨,٣٨٤	–	–	–	–	–	–	٦٢,١٨٨,٣٨٤
سندات وأسناد وأذونات:								
ضمن الموجودات المالية المتوفرة للبيع	١٧٨,١٦٢,٧٩٣	٢٣,٢٧٩,٥٨٦	–	٥,٤٤٣,٩٨٦	–	٣,١٠٩,٣٥٥	–	٢١٠,٠٩٥,٧٢٠
ضمن الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٣٨,٥٨٤,٧٢٠	٧,٠٣٠,٤٤٤	–	–	–	–	–	٤٥,٦١٥,١٦٤
الموجودات الأخرى	٣٢,٠٤٦,١٢٠	٢٧٢,٨٦٥	٩٤٠,٣٩٠	٢٧٢,٠٦٦	–	١٤٨,٦٤٧	–	٣٣,٦٨٠,٠٨٨
الاجمالي / للسنة الحالية	١,٦٨٣,٦٣٤,٥٢٩	١٢٨,٧٣٩,٤١٤	٧٢,٧٨٠,٠٤٨	٦,٦٣٣,٧١١	–	٩٩,٦٢٢,٣٧٤	–	١,٩٩١,٤١٠,٠٧٦
الاجمالي / أرقام المقارنة	١,٤٨٥,٥٨٨,١١٧	١٨١,٣٢١,٦٤٦	٢٦١,٠٥١,٨٢١	٨,٤٠٧,٠٢٧	١,٠٤٩,١٦٤	٧,٦٣٠,٩٦١	٢٨,٧٥١	١,٩٤٥,٠٧٧,٤٨٧

* باستثناء دول الشرق الأوسط

التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي :

دينار

القطاع الاقتصادي	مالي	صناعة	خدمات	تجارة	عقارات	زراعة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	اجمالي
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٥٠,٩٧٤,٤٣٨	٢٥٠,٩٧٤,٤٣٨
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٠١,٤٨٩,٤٧٤	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٠١,٤٨٩,٤٧٤
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١٢,١٦٠,٥٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	١٢,١٦٠,٥٠٠
التسهيلات الائتمانية	١٤١,٤٣٢,٦٦٤	٢١٣,٨٠٦,٥٣٠	٣١١,٨٦٤,٩٨٩	٣١٧,٧٥٤,٠٩٧	٨١,٠٠٢,١٠٤	٩,٧١٥,٣١٣	٧٤,٣٢٨,٢٠١	٢٥,٢٠٢,٤٠٩	٦٢,١٨٨,٢٨٥	١,٢٣٧,٣٩٤,٦٩٢
سندات وأسناد وأذونات:										
ضمن الموجودات المالية المتوفرة للبيع	١٩٣,٥٣٤,٢٨٣	٨,٥٩٤,٦٧٦	٢,٩٧٧,٨٠٠	-	١,٢٠٠,٠٠٠	٣,١٠٩,٣٥٥	-	-	٦٧٩,٦٠٦	٢١٠,٠٩٥,٧٢٠
ضمن الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٤٥,٦١٥,١٦٤	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٥,٦١٥,١٦٤
الموجودات الأخرى	٢٦,٧٢٨,١٧٣	١٩٤,٦٤١	٣,٩٧١,١٩٧	-	-	-	-	-	٢,٧٨٦,٠٧٧	٣٣,٦٨٠,٠٨٨
الاجمالي / للسنة الحالية	٦٢٠,٩٦٠,٢٥٨	٢٢٢,٥٩٥,٨٤٧	٣١٨,٨١٣,٩٨٦	٣١٧,٧٥٤,٠٩٧	٨٢,٢٠٢,١٠٤	١٢,٨٢٤,٦٦٨	٧٤,٣٢٨,٢٠١	٢٥,٢٠٢,٤٠٩	٣١٦,٦٢٨,٥٠٦	١,٩٩١,٤١٠,٠٧٦
الاجمالي / أرقام المقارنة	٥٥٠,٤٥٠,٥٠٥	١٩٤,٩٥٠,٠٥٨	٢٧٥,٤٢٣,٤٨٠	٣٤٤,٧٧٨,٨٥٧	٣٣,١٧٤,٠٦٧	٩,٩٥٤,٨٩٤	٨٩,٢٧٩,٢٠٣	٢٧,٢٥٥,٧١٣	٤١٩,٨١٠,٧١٠	١,٩٤٥,٠٧٧,٤٨٧

٤١/ب- مخاطر السوق

المخاطر السوقية عي عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغير في اسعار السوق كالتغير في اسعار الفوائد، اسعار الصرف الاجنبي، اسعار ادوات الملكية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للادوات المالية داخل وخارج الميزانية.

لدى البنك سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، قياس، مراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية ويتم مراجعتها ومراقبة تطبيقها دوريا، حيث تقوم لجنة السياسة الاستثمارية بدراستها وتوصي بها بعد أن تتأكد من توافقها مع تعليمات البنك المركزي الأردني، ومن ثم يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

تحدد سياسة المخاطر المقبولة ضمن عمليات الخزينة وتتضمن سقوف تحكم المخاطر السوقية، حيث يتم الالتزام بها و التأكد من تطبيقها بشكل دوري ومستمر من خلال مراقبة تطبيقها من قبل دائرة ادارة المخاطر وتقديم التقارير الدورية المختلفة والتي تعرض بدورها على لجنة الاصول والخصوم وكذلك مجلس الادارة.

هذا ولا يحتفظ البنك بمحفظة متاجرة (trading) ويستعمل لها اسلوب تحليل الحساسية، حيث يتم قياس المخاطر حاليا من خلال الطريقة المعيارية (standardised approach) لاحتساب الحد الادنى لرأس المال حسب توصيات لجنة بازل.

علما بان رصيد الموجودات المالية للمتاجرة الظاهر ضمن البيانات المالية الموحدة للبنك والبالغ ٣٧٥،٥٩٩ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨ يعود بالكامل للشركة التابعة الشركة المتحدة للاستثمارات المالية.

مخاطر أسعار الفائدة:

تنتج مخاطر اسعار الفائدة من احتمالية التغير في اسعار الفائدة وبالتالي التاثير على التدفقات النقدية او القيمة العادلة للاداة المالية.

يتعرض البنك لمخاطر اسعار الفائدة كنتيجة للفجوات الزمنية لاعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات، تتم مراقبة هذ الفجوات بشكل دوري من قبل لجنة الاصول والخصوم وتستخدم احيانا الاساليب المختلفة للتحوط للبقاء ضمن حدود مقبولة لفجوة مخاطر اسعار الفائدة.

- تحليل الحساسية

دينار

	٢٠٠٨		
العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دولار امريكي	١	(١٧,١٧٧)	(٤,٠١٧,٩٣٤)
يورو	١	(١٠٨,٩٦٦)	(١٣,٥٨٥)
جنيه استرليني	١	٢٢,٨٨٥	(٢٨,٨٠٠)
ين ياباني	١	٢,٠٠٦	-
عملات اخرى	١	٤٥,٣٨٤	(٣,٣٩٩)
العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دولار امريكي	١	١٧,١٧٧	N/A
يورو	١	١٠٨,٩٦٦	١٣,٨٩٦
جنيه استرليني	١	(٢٢,٨٨٥)	٢٩,٨٩٦
ين ياباني	١	(٢,٠٠٦)	-
عملات اخرى	١	(٤٥,٣٨٤)	٣,٤٨٣
	٢٠٠٧		
العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دولار امريكي	١	(٨١٩,٦٣٠)	(١,٦٨٣,٤١٥)
يورو	١	٦٤,٤٢٠	(٧٢,٨٨١)
جنيه استرليني	١	(٢,٠١٣)	(٤٦,٩٣٧)
ين ياباني	١	(١,٠٨٧)	-
عملات اخرى	١	٦٢,٠٣٥	(٢٥,٨١٣)
العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دولار امريكي	١	٨١٩,٦٣٠	١,٧٩٥,٥٦٣
يورو	١	(٦٤,٤٢٠)	٧٥,٦٨٠
جنيه استرليني	١	٢,٠١٣	٤٩,٠٩٢
ين ياباني	١	١,٠٨٧	-
عملات اخرى	١	(٦٢,٠٣٥)	٢٦,٣٨٤

- مخـاطـر العملات :

يظهر الجدول ادناه العملات التي يتعرض البنك لها واثر تغير محتمل ومعقول على اسعارها مقابل الدينار علـى قائمة الارباح والخسائر ويتم مراقبة مراكز العملات بشكل يومي والتاكد من بقائها ضمن السقوف المحددة وترفع التقارير بذلك الى لجنة الاصول والخصوم وكذلك مجلس الادارة.

دينار

العملة	التغير في سعر صرف العملة (٪)		الأثر على الارباح والخسائر		الأثر على حقوق الملكية	
	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧
يورو	٥	٥	(١٤,٢٣٢)	(٢٩٦,١٠٨)	-	-
جنيه استرليني	٥	٥	(١,١١٧)	٦٤,٢٤٨	-	-
ين ياباني	٥	٥	٨٤٨	(٥٨٣)	-	-
عملات اخرى	٥	٥	٧٧,٨٧٠	٤٧١,٤٠٤	-	-

- مخاطر التغير بأسعار الأسهم :

وهو خطر انخفاض القيمة العادلة للمحفظة الاستثمارية للاسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الاسهم وتغير قيمة الاسهم منفردة.

دينار

المؤشر	التغير في المؤشر (٪)	الأثر على الارباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
مؤشر سوق عمان	٥	٩,٥١١	٢٤١,٩٦٤
مؤشر سوق فلسطين	٥	-	٣,٠٥٩
مؤشر سوق الكويت	٥	-	٥٠,٣٣٠
مؤشر سوق دبي	٥	٤,٤١٥	٣٣,٦٨٦
المؤشر	التغير في المؤشر (٪)	الأثر على الارباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
مؤشر سوق عمان	(٥)	(٩,٥١١)	(٢٤١,٩٦٤)
مؤشر سوق فلسطين	(٥)	-	(٣,٠٥٩)
مؤشر سوق الكويت	(٥)	-	(٥٠,٣٣٠)
مؤشر سوق دبي	(٥)	(٤,٤١٥)	(٣٣,٦٨٦)

فجوة إعادة تسعير الفائدة :

يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات وموائمة الاستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفئات الآجال الزمنية المتعددة أو استحقاقات إعادة مراجعة أسعار الفوائد ايهما اقل لتقليل المخاطر في اسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها و استخدام سياسات التحوط باستخدام الأدوات المتطورة كالمشتقات .

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب .

ان حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

دينار

	فجوة اعادة تسعير الفائـــدة						
	اقل من شهر	من شهر الى ٣ أشهر	من ٣ أشهر الى ٦ اشهر	من ٦ أشهر الى سنـة	من سنة الى ٣ سنوات	٣ سنوات او اكثر	عناصـر بدون فائدة	المجموع
٢٠٠٨								
الموجودات :								
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	١٠٤,١٢٧,٧٣١	١٦,٠٠٠,٠٠٠	–	–	–	–	١٥٥,٣٤٣,٢٣٤	٢٧٥,٤٧٠,٩٦٥
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١٨٥,٢٧١,٤٠٠	١٥,٤٨٥,٥٣٠	–	–	–	–	٧٣٢,٥٤٤	٢٠١,٤٨٩,٤٧٤
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	–	–	١٠٧,٥٠٠	١٠,٦٣٥,٠٠٠	١,٤١٨,٠٠٠	–	–	١٢,١٦٠,٥٠٠
موجودات مالية للمتاجرة	–	–	–	–	–	–	٣٧٥,٥٩٩	٣٧٥,٥٩٩
تسهيلات ائتمانية مباشرة	٩٧,٤١١,٠٩١	١٧٥,٧٦٠,٥٨٦	٣٢٢,٠٥٨,١٢٠	٥٨٢,٣٦٠,٤١٤	٢٤,٢٨٩,٦٤٧	٣٥,٥١٤,٨٣٤	–	١,٢٣٧,٣٩٤,٦٩٢
موجودات مالية متوفرة للبيع	٤,٢٨١,٥٥٥	١٤,٤٩٥,٠٧٤	٩,٨٤٤,٩١٦	٨٣,١٨٠,٤٩٨	٧٠,٠٦١,٨٣٠	٢٨,٢٣١,٨٠٠	١٨,١١٩,١٢٣	٢٢٨,٢١٤,٧٩٦
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	–	٤,٩٣٦,٨٩٠	١٤,٧٤١,٥٢٠	٨,٩٠٦,٣١٠	–	١٧,٠٣٠,٤٤٤	–	٤٥,٦١٥,١٦٤
موجودات ثابتة	–	–	–	–	–	–	١٢,٩٢٠,٦٨٤	١٢,٩٢٠,٦٨٤
موجودات غير ملموسة	–	–	–	–	–	–	١,٦٠٩,٢٤٧	١,٦٠٩,٢٤٧
موجودات ضريبية مؤجلة	–	–	–	–	–	–	٥,٧١٦,٦١١	٥,٧١٦,٦١١
الموجودات الاخرى	–	–	–	–	–	–	٤١,٨٢٣,٤٧٢	٤١,٨٢٣,٤٧٢
اجمالي الموجودات	٣٩١,٠٩١,٧٧٧	٢٢٦,٦٧٨,٠٨٠	٣٤٦,٧٥٢,٠٥٦	٦٨٥,٠٨٢,٢٢٢	٩٥,٧٦٩,٤٧٧	٨٠,٧٧٧,٠٧٨	٢٣٦,٦٤٠,٥١٤	٢,٠٦٢,٧٩١,٢٠٤
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٦٠,٦٥٧,٦٦٢	٢٦,٢٨٢,٦٠٨	٥,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٧٧,٢٠٨	–	–	١,١٧٢,٥٩٩	٢٩٤,١٩٠,٠٧٧
ودائع عملاء	٦٢٧,٣٦٦,٣١٩	١٥٩,٦٩٩,٦٨٤	٥١,٠٨٩,٠٩٩	٨١,٤٧٩,٣٥٢	٤,٥١٤,٤٢٢	١,٨٧٥,٨٢٠	٢٦٧,٥١٨,٨١٥	١,١٩٣,٥٤٣,٥١١
ايداعات مؤسسين لتكوين راس مال شركات	٧١٨,٧٠٣	–	–	–	–	–	٢٧٧,٦٧٦	٩٩٦,٣٧٩
تأمينات نقدية	٤٢,٥٩٩,٠٤٦	٢٥,٦٧٤,٢٢٥	٨,٢٩٥,١٤٠	١٥,٣٨٠,٠٢٠	٢٤٨,٤٠٨	–	٢٣,٦٣٩,٩٤٠	١١٥,٨٣٦,٧٧٩
أموال مقترضة	–	–	–	–	٥,١٠٤,١٥١	١٠,٠٠٠,٠٠٠	–	١٥,١٠٤,١٥١
مخصصات متنوعة	–	–	–	–	–	–	١٦,٥٤٠,٧٩٧	١٦,٥٤٠,٧٩٧
مخصص ضريبة الدخل	–	–	–	–	–	–	٢٢,٧٢٥,٣٢١	٢٢,٧٢٥,٣٢١
مطلوبات ضريبية مؤجلة	–	–	–	–	–	–	–	–
مطلوبات أخرى	٦٢,٦٠٦,١١٠	١,١٥٢,٥٤١	–	–	–	–	٨٩,٩٣٨,٨٨٨	١٥٣,٦٩٧,٥٣٩
اجمالي المطلوبات	٩٩٣,٩٤٧,٨٤٠	٢١٢,٨٠٩,٠٥٨	٦٤,٣٨٤,٢٣٩	٩٧,٩٣٦,٥٨٠	٩,٨٦٦,٩٨١	١١,٨٧٥,٨٢٠	٤٢١,٨١٤,٠٣٦	١,٨١٢,٦٣٤,٥٥٤
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(٦٠٢,٨٥٦,٠٦٣)	١٣,٨٦٩,٠٢٢	٢٨٢,٣٦٧,٨١٧	٥٨٧,١٤٥,٦٤٢	٨٥,٩٠٢,٤٩٦	٦٨,٩٠١,٢٥٨	(١٨٥,١٧٣,٥٢٢)	٢٥٠,١٥٦,٦٥٠
٢٠٠٧								
اجمالي الموجودات	٤١١,٥٧٧,١٧٤	٢٣٧,٣٤٨,٢٢٧	٣٩٥,٨٢٧,٧٠٤	٥٠٨,٧٤٥,٠٤٦	٦٢,٨٠٦,٧٧٤	٩٢,٦٤٤,٠٩٩	٢٠٧,٧٧٨,٤٨٢	٢,٠١٦,٧٢٧,٦٠٦
اجمالي المطلوبات	١,٠٨٨,٣٠٧,٢٤١	٢٢١,٧١٤,١٥٦	٤٤,٥٥٩,١٤٦	٥٦,١٤٩,٥٩٥	٤,٤٩٧,٣٢٣	١١,٥١٧,٨٢٥	٣٦٤,٢١٨,٨٤٣	١,٧٩٠,٩٦٤,١٣٩
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(٦٧٦,٧٣٠,٠٦٧)	١١٥,٦٣٤,١٧١	٣٥١,٢٦٨,٥٥٨	٤٥٢,٥٩٥,٤٥١	٥٨,٣٠٩,٤٤١	٨١,١٢٦,٢٧٤	(١٥٦,٤٤٠,٣٦١)	٢٢٥,٧٦٣,٤٦٧

التركز في مخاطر العملات الاجنبية

دينار

	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	أخرى	اجمالي
٢٠٠٨						
الموجودات :						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٤٣,٠١٨,٨٠٢	٧,٩٠٩,٧١٤	٢٧,٨٨٥	–	٢,٠٠٢,٨١٤	٥٢,٩٥٩,٢١٥
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١٤٩,٠٣٨,١٠٢	٢,٧٩٠,٢٦٧	١١,٨٦٠,٩٦١	–	٦,٩٦٥,١٨١	١٧٠,٦٥٤,٥١١
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١٢,٠٧٠,٧٢٥	–	–	–	٨٩,٧٧٥	١٢,١٦٠,٥٠٠
موجودات مالية للمتاجرة	–	–	–	–	–	–
تسهيلات ائتمانية مباشرة	٣٠٥,٢٥٩,٤١٤	١٣,٧٧٥,٢٩٩	–	٥٤١,٢٥٠	٣٢١,٢٥٥	٣١٩,٨٩٧,٢١٨
موجودات مالية متوفرة للبيع	٣٧,٨٠٩,٥٩٢	٧٤٠,٠٦٧	٢,٣١٦,٥٩٠	–	٨,٣٨٢,١٤٢	٤٩,٢٤٨,٣٩١
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٧,٠٣٠,٤٤٤	–	–	–	–	٧,٠٣٠,٤٤٤
موجودات ثابتة	١٥٦,٧١٩	–	–	–	–	١٥٦,٧١٩
موجودات غير ملموسة	١٤,٥٥٤	–	–	–	–	١٤,٥٥٤
موجودات اخرى	٣,٩٧٤,٦٨٥	٨٣,٢٢٩	١٩,١٩٢	٦٧٥	(١١٤,٨٠٧)	٣,٩٦٢,٩٧٤
موجودات ضريبية مؤجلة	–	–	–	–	–	–
اجمالي الموجودات	٥٥٨,٣٧٣,٠٣٧	٢٥,٢٩٨,٥٧٦	١٤,٢٢٤,٦٢٨	٥٤١,٩٢٥	١٧,٦٤٦,٣٦٠	٦١٦,٠٨٤,٥٢٦
المطلوبات :						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٠١,٢١٠,٦٧٧	١٢١,٩٢٩	٩١,٧٣٦	٦٨٠,٤٤٦	–	٢٠٢,١٠٤,٧٨٨
ودائع عملاء	٢٩٧,٠٣٩,٥٢٧	٢١,٦١٠,٤٧٩	١٢,٣٤٠,٩٧٦	٢٥,٣٩٢	٩,٢٨٦,٦٣٨	٣٤٠,٣٠٣,٠١٢
تأمينات نقدية	٥٤,٨٢٧,٧٦٣	٢,٠٩٤,٣٦٢	١٩٠,٣٥٦	٥٦,٩٢٤	١٥٥,٨٨٥	٥٧,٣٢٥,٢٩٠
مخصص ضريبة الدخل	٢٦,٥٤٩	٥١٤,٧٦٣	–	–	–	٥٤١,٣١٢
مطلوبات أخرى	٨,٦٧١,١١٣	٩٩,٥٨٥	٩٣,٤١٥	٣,٧٦٨	(١٨٤,٧٢٩)	٨,٦٨٣,١٥٢
اجمالي المطلوبات	٥٦١,٧٧٥,٦٢٩	٢٤,٤٤١,١١٨	١٢,٧١٦,٤٨٣	٧٦٦,٥٣٠	٩,٢٥٧,٧٩٤	٦٠٨,٩٥٧,٥٥٤
صافي التركز داخل الميزانية للسنة الحالية	(٣,٤٠٢,٥٩٢)	٨٥٧,٤٥٨	١,٥٠٨,١٤٥	(٢٢٤,٦٠٥)	٨,٣٨٨,٥٦٦	٧,١٢٦,٩٧٢
التزامات محتملة خارج الميزانية للسنة الحالية	١٤٣,٣٧٤,٤٠٠	٢٥,١٣٥,٢٤٣	١,٦٤٣,٠٢٠	٨٩٢,٦٩٣	٢,٨٥٩,١١٣	١٧٣,٩٠٤,٤٦٩

	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	أخرى	اجمالي
٢٠٠٧						
الموجودات :						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٣٦,١٥٦,٤٦٩	١,٨٩١,٤٦٢	٢٠٢,٩٩٩	–	٦,٧٣٦,٩٤٩	٤٤,٩٨٧,٨٧٩
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٧٨,٦٥٠,٣٠٨	١٣,٧٢٦,٢٧٢	٩,٠٢٩,٠٧٤	٦٤٢,٠٥٢	١٠,٢٠٢,١٢٢	٣١٢,٢٤٩,٨٢٨
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٢,٨٥٣,٧٢٥	–	–	–	٩٥,٠٩٧	٢,٩٤٨,٨٢٢
موجودات مالية للمتاجرة	–	–	–	–	–	–
تسهيلات ائتمانية مباشرة	٢٦٧,٢٩٩,٩٦٧	١٤,٥٨٦,٩٦٥	–	–	١,٠٥١,٤٢٥	٢٨٢,٩٣٨,٣٥٧
موجودات مالية متوفرة للبيع	٤١,٩٥١,٩٨٨	٤,٠٣٠,٨٠٦	٢,٦٨٩,٢٥٤	–	٩,٠٠٧,٧٩٨	٥٧,٦٧٩,٨٤٦
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٧,٠٣٠,٤٤٤	–	–	–	–	٧,٠٣٠,٤٤٤
موجودات ثابتة	١٦٤,٦٣٨	–	–	–	–	١٦٤,٦٣٨
موجودات غير ملموسة	١٥,٤٠٩	–	–	–	–	١٥,٤٠٩
موجودات اخرى	٥,٩٣٣,١٨٢	٧١٨,٨٣٨	٤٨٢,٩٥١	–	٩٧,٣١٥	٧,٢٣٢,٢٨٦
موجودات ضريبية مؤجلة	–	–	–	–	–	–
اجمالي الموجودات	٦٤٠,٠٥٦,١٣٠	٣٤,٩٥٤,٣٤٣	١٢,٤٠٤,٢٧٨	٦٤٢,٠٥٢	٢٧,١٩٠,٧٠٦	٧١٥,٢٤٧,٥٠٩
المطلوبات :						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١٩٢,٠٩٠,٥٩٢	٧٣٤,٢٤٣	٦٧٢,٢٩٨	١١٨,٦٢٤	١,٢٤٦,٠٢٨	١٩٤,٩٦١,٧٨٥
ودائع عملاء	٣٧٠,٢٧٣,٢١٩	٢٩,٣٠٧,١١٢	١٠,٠٥٢,٢٨٩	١٢٠,١٧٤	٤,٧٤٥,٦١٢	٤١٤,٤٩٨,٤٠٦
تأمينات نقدية	٦٣,٨٤١,٣١٥	٣,٨٧٠,٢٥٣	١٥٣,٩٨٤	١٢٩,٤٢٥	٦١١,٠٥١	٦٨,٦٠٦,٠٢٨
أموال مقترضة	–	–	–	–	–	–
مطلوبات أخرى	٥,٣٦٣,٢٧٩	١٤٢,٥٢٤	٢٥٤,٢٠٨	٥٣٠	٧٩٩,٥٧٨	٦,٥٦٠,٢١٩
اجمالي المطلوبات	٦٣١,٥٦٨,٥٠٥	٣٤,٠٥٤,١٣٢	١١,١٣٢,٧٧٩	٢٦٨,٧٥٣	٧,٥٠٢,٢٦٩	٦٨٤,٦٢٦,٤٣٨
صافي التركز داخل الميزانية للسنة الحالية	٨,٤٨٧,٦٢٥	٩٠٠,٢١١	١,٢٧١,٤٩٩	٢٧٣,٢٩٩	١٩,٦٨٨,٤٣٧	٣٠,٦٢١,٠٧١
التزامات محتملة خارج الميزانية للسنة الحالية	١٥٠,٥٠١,١٣٨	٢١,٦٨٨,٧٨١	٦١٨,٠٠١	٢,٥٩٩,٩٦٩	٤,٥٠٠,٣٧٨	١٧٩,٩٠٨,٢٦٧

٤١/ج- مخاطر السيولة

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ البيانات المالية :

تعرف مخاطر السيولة بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمتين. (وتعتبر جزءا من إدارة الموجودات والمطلوبات ALM) .

- يلتزم البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي والسلطات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك الخارجية، وتراقب السيولة لدى البنك بشكل يومي.
- تتم مراقبة السيولة أيضا من قبل لجنة إدارة الأصول والخصوم التي يرأسها المدير العام من خلال تقارير دورية.

دينار

	اقل من شهر	من شهر الى ٣ أشهر	من ٣ أشهر الى ٦ اشهر	من ٦ أشهر الى سنة	من سنة الى ٣ سنوات	اكثر من ٣ سنوات	عناصر بدون استحقاق	المجموع
٢٠٠٨								
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٦١,٨٣٠,٢٦١	٢٦,٢٨٢,٦٠٨	٥,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٧٧,٢٠٨	-	-	-	٢٩٤,١٩٠,٠٧٧
ودائع عملاء	٨٩٤,٨٨٥,١٣٤	١٥٩,٦٩٩,٦٨٤	٥١,٠٨٩,٠٩٩	٨١,٤٧٩,٣٥٢	٤,٥١٤,٤٢٢	١,٨٧٥,٨٢٠	-	١,١٩٣,٥٤٣,٥١١
ايداعات مؤسسين لتكوين راس مال شركات	٩٩٦,٣٧٩	-	-	-	-	-	-	٩٩٦,٣٧٩
تأمينات نقدية	٦٦,٢٣٨,٩٨٦	٢٥,٦٧٤,٢٢٥	٨,٢٩٥,١٤٠	١٥,٣٨٠,٠٢٠	٢٤٨,٤٠٨	-	-	١١٥,٨٣٦,٧٧٩
أموال مقترضة	-	-	-	-	٥,١٠٤,١٥١	١٠,٠٠٠,٠٠٠	-	١٥,١٠٤,١٥١
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	١٦,٥٤٠,٧٩٧	١٦,٥٤٠,٧٩٧
مخصص ضريبة الدخل	٢٢,٧٢٥,٣٢١	-	-	-	-	-	-	٢٢,٧٢٥,٣٢١
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	٧٦,١٩٢,١٨٨	١٧,١٦٠,٧٤١	٤٤,٧٣٢,٢٧١	١٤,٨٤٠,٤٧٣	١٧٣,٠٦٥	٤٠٥,٢٩٠	١٩٣,٥١١	١٥٣,٦٩٧,٥٣٩
المجموع	١,٣٢٢,٨٦٨,٢٦٩	٢٢٨,٨١٧,٢٥٨	١٠٩,١١٦,٥١٠	١١٢,٧٧٧,٠٥٣	١٠,٠٤٠,٠٤٦	١٢,٢٨١,١١٠	١٦,٧٣٤,٣٠٨	١,٨١٢,٦٣٤,٥٥٤
مجموع الموجودات	٥٥٢,٠٤٢,١٦٤	١١٩,٠٩٧,٢١١	١٣٢,٢٩٤,٤٩٦	٣٥٣,٠٥٤,٦٥٠	٣٢٣,٨٧٢,١٢٩	٥٤٨,٥٦٧,١١٧	٣٣,٨٦٣,٤٣٧	٢,٠٦٢,٧٩١,٢٠٤

	اقل من شهر	من شهر الى ٣ أشهر	من ٣ أشهر الى ٦ اشهر	من ٦ أشهر الى سنة	من سنة الى ٣ سنوات	اكثر من ٣ سنوات	عناصر بدون استحقاق	المجموع
٢٠٠٧								
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١٨٠,٨٠٩,٥٧٢	٧٩,٩٤٦,٨٥٢	٦,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	٢٦٦,٧٥٦,٤٢٤
ودائع عملاء	٩٠٣,٩٦٦,١٤١	١٣٠,٣٧٣,٦٠١	٢٧,١٩٤,٥٧٨	٣٠,٧٢٦,٠٢٥	٥٣٢,٩٩٩	١٦٣,٦٧٤	-	١,٠٩٢,٩٥٧,٠١٨
ايداعات مؤسسين لتكوين راس مال شركات	٣١,٧٨٣,٤١٢	-	-	-	-	-	-	٣١,٧٨٣,٤١٢
تأمينات نقدية	٩٥,٣٩٤,١٣١	١١,٣٩٣,٧٠٣	١١,٣٦٤,٥٦٧	١٣,١٠١,٦٢٧	٢١٤,٣٣٤	-	-	١٣١,٤٦٨,٣٦٢
أموال مقترضة	-	-	-	-	٣,٧٥٠,٠٠٠	١١,٣٥٤,١٥١	-	١٥,١٠٤,١٥١
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	١٢,٨٨١,٠٦٣	١٢,٨٨١,٠٦٣
مخصص ضريبة الدخل	١٨,٣٣٥,٣٢٧	-	-	-	-	-	-	١٨,٣٣٥,٣٢٧
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	٣٩٨,٦٠١	-	-	٣٩٨,٦٠١
مطلوبات أخرى	١٠٣,٥٥٣,٧٥٥	٥٩,١٥٥,٢٩٠	٣٨,٠٩٤,٥٣٤	١٨,٤٧٣,٢٥٧	١,٨١٧,٧٥٧	٩٩٨	١٨٤,١٩٠	٢٢١,٢٧٩,٧٨١
المجموع	١,٣٣٣,٨٤٢,٣٣٨	٢٨٠,٨٦٩,٤٤٦	٨٢,٦٥٣,٦٧٩	٦٢,٣٠٠,٩٠٩	٦,٧١٣,٦٩١	١١,٥١٨,٨٢٣	١٣,٠٦٥,٢٥٣	١,٧٩٠,٩٦٤,١٣٩
مجموع الموجودات	٥٦٤,١٠٢,٢٨٨	٢٥٣,٨٧٥,٨٨٩	٢٢٦,٣٩٦,١٧٤	٢٤٣,٦٣٦,١٤٤	٢٥٣,٤١٣,١٦٦	٤٢٦,٣٢٣,٧٦١	٤٨,٩٨٠,١٨٤	٢,٠١٦,٧٢٧,٦٠٦

ثانياً: يلخص الجدول أدناه استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي من تاريخ البيانات المالية :

دينار

	لغاية شهر	من شهر الى ٣ أشهر	من ٣ اشهر الى ٦ أشهر	الاجمالي
٢٠٠٨				
المشتقات للمتاجرة:				
- مشتقات العملات	٤٠,٠٦٦,٠٣٩	-	-	٤٠,٠٦٦,٠٣٩

	لغاية شهر	من شهر الى ٣ أشهر	من ٣ اشهر الى ٦ أشهر	الاجمالي
٢٠٠٧				
المشتقات للمتاجرة:				
- مشتقات العملات	٣١,٢٠٣,١٠٧	١٨,١٥٤,١٦٣	١,٠٨٤,٧٧٠	٥٠,٤٤٢,٠٤٠

ثالثاً: بنود خارج الميزانية:

دينار

	لغاية سنة	من سنة لغاية ٥ سنوات	أكثر من (٥) سنوات	المجموع
٢٠٠٨				
الإعتمادات والقبولات	٩٣,١٤٣,٢١٧	-	-	٩٣,١٤٣,٢١٧
السقوف غير المستغلة	١٠٢,٦٦٧,٦٥٨	-	-	١٠٢,٦٦٧,٦٥٨
الكفالات	١٧٢,١٩٦,٤١٢	١٣,٢٢٩,٥٩٣	-	١٨٥,٤٢٦,٠٠٥
التزامات عقود الايجارات التشغيلية	٢٧,٥٠٠	٤٣٩,٠٥٠	٢,٧٠٦,٣٦٠	٣,١٧٢,٩١٠
المجموع	٣٦٨,٠٣٤,٧٨٧	١٣,٦٦٨,٦٤٣	٢,٧٠٦,٣٦٠	٣٨٤,٤٠٩,٧٩٠

	لغاية سنة	من سنة لغاية ٥ سنوات	أكثر من (٥) سنوات	المجموع
٢٠٠٧				
الإعتمادات والقبولات	٨٧,٦٥٤,٢٦٦	-	-	٨٧,٦٥٤,٢٦٦
السقوف غير المستغلة	٩٥,٩١٨,٤٤٨	-	-	٩٥,٩١٨,٤٤٨
الكفالات	١٦٨,٥٥٧,٦٣٦	١٢,٧٨١,٠٧٩	٤,٠٣٦,٢٠٢	١٨٥,٣٧٤,٩١٧
التزامات عقود الايجارات التشغيلية	١٢,٦٢٦	٤٤٤,٤٧٥	١,٩٥٧,٧٨٠	٢,٤١٤,٨٨١
المجموع	٣٥٢,١٤٢,٩٧٦	١٣,٢٢٥,٥٥٤	٥,٩٩٣,٩٨٢	٣٧١,٣٦٢,٥١٢

٤٢ – معلومات عن قطاعات اعمال البنك

أ - يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية كما يمتلك البنك شركتين تابعتين تختص بخدمات التامين و الوساطة المالية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى .
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الإئتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وادارة أموال البنك .
- خدمات التامين: ممارسة معظم خدمات التامين .
- خدمات الوساطة المالية: ممارسة معظم خدمات الوساطة و الاستشارات المالية .

فيما يلي معلومات عن اعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

دينار

	المجمـــــوع						
	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول						
	الافراد	المؤسسات	الخزينة	خدمات التأمين	الوساطة المالية	اخرى	٢٠٠٨	٢٠٠٧
اجمالي الدخل	١٤,٠٥١,٥٦٩	٦٥,٦١١,٣٦٧	١٩,٦١٣,٧٢٦	٧,٢٦٥,٧٢٣	٦,٥١٤,٠١٢	٣,٥٩٩,٣٦١	١١٦,٦٥٥,٧٥٨	٩٦,٧٧٤,٢٢٦
(وفر) مخصص تدني التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء	٢٢٣,٠٦١	١٠,٠٤٩,١٩٥	-	-	٦٠,٠٠٠	-	١٠,٣٣٢,٢٥٦	١,٤٩٩,١٠٨
نتائج أعمال القطاع	١٣,٨٢٨,٥٠٨	٥٥,٥٦٢,١٧٢	١٩,٦١٣,٧٢٦	٧,٢٦٥,٧٢٣	٦,٤٥٤,٠١٢	٣,٥٩٩,٣٦١	١٠٦,٣٢٣,٥٠٢	٩٥,٢٧٥,١١٨
ينزل : مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	(٤,٣٤٨,٢٣٨)	(١,٤٥٩,٥٧٥)	(٣٢,١٨١,٥٠٥)	(٣٧,٩٨٩,٣١٨)	(٣١,٦٠٦,٧٢٧)
الربح قبل الضرائب	١٣,٨٢٨,٥٠٨	٥٥,٥٦٢,١٧٢	١٩,٦١٣,٧٢٦	٢,٩١٧,٤٨٥	٤,٩٩٤,٤٣٧	(٢٨,٥٨٢,١٤٤)	٦٨,٣٣٤,١٨٤	٦٣,٦٦٨,٣٩١
ينزل : ضريبة الدخل	-	-	-	(٧٧٦,٢٤١)	(١,١٧٤,٥٩٤)	(١٧,٣٠٧,٣٥٨)	(١٩,٢٥٨,١٩٣)	(١٨,٢٧١,٧٢٩)
الدخل (خسائر) السنة	١٣,٨٢٨,٥٠٨	٥٥,٥٦٢,١٧٢	١٩,٦١٣,٧٢٦	٢,١٤١,٢٤٤	٣,٨١٩,٨٤٣	(٤٥,٨٨٩,٥٠٢)	٤٩,٠٧٥,٩٩١	٤٥,٢٩٦,٦٦٢
موجودات القطاع	٩٤,٨٠٦,٢٨٥	١,١٤٠,٢٠٤,٢٥٦	٧٢٩,٥٧٣,٧٨٣	٣٣,١٨١,٩٨٨	١٧,٧٣٠,٥٣٤	-	٢,٠١٥,٤٩٦,٨٤٦	١,٩٥٧,٢٤٢,١٤٤
استبعاد الموجودات والمطلوبات بين القطاعات	-	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات في شركات حليفة	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	-	٤٧,٢٩٤,٣٥٨	-	٥٩,٤٨٥,٤٦٢
مجموع الموجودات	٩٤,٨٠٦,٢٨٥	١,١٤٠,٢٠٤,٢٥٦	٧٢٩,٥٧٣,٧٨٣	٣٣,١٨١,٩٨٨	١٧,٧٣٠,٥٣٤	٤٧,٢٩٤,٣٥٨	٢,٠٦٢,٧٩١,٢٠٤	٢,٠١٦,٧٢٧,٦٠٦
مطلوبات القطاع	٧٠٥,٨٦٢,٢٥٢	٦٧٣,٨١٩,٤٧٨	٣٥٦,٨٣٥,٧٧٢	١٨,٧٩١,٣٤٤	٦,١٤٢,١٩٢	-	١,٧٦١,٤٥١,٠٣٨	١,٧٢٥,٤٠٠,١١٣
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	-	٥١,١٨٣,٥١٦	٥١,١٨٣,٥١٦	٦٥,٥٦٤,٠٢٦
مجموع المطلوبات	٧٠٥,٨٦٢,٢٥٢	٦٧٣,٨١٩,٤٧٨	٣٥٦,٨٣٥,٧٧٢	١٨,٧٩١,٣٤٤	٦,١٤٢,١٩٢	٥١,١٨٣,٥١٦	١,٨١٢,٦٣٤,٥٥٤	١,٧٩٠,٩٦٤,١٣٩
مصاريف رأسمالية						٢,١٢٤,١١٩	٢,١٢٤,١١٩	٢,٠٩٩,٩٤٧
الاستهلاكات و الاطفاءات				-	-	٣,٦٦١,٨٠٥	٣,٦٦١,٨٠٥	٣,٥٩٠,٩٥٩

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروع البنك في قبرص و فلسطين.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

دينار

	داخل المملكـــــــة		خارج المملكـــــــة		المجمـــــــــــوع	
	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧
إجمالي الإيرادات	١٥٤,٠٢٧,٥٢٦	١٣٩,٦١٨,٥٧٢	٢٥,٩٧٢,٢٧٩	٢٤,٧٦٦,٠١١	١٧٩,٩٩٩,٨٠٥	١٦٤,٣٨٤,٥٨٣
مجموع الموجودات	١,٦١٩,٠٢٧,١٩٨	١,٥٤٢,٥٨٩,٠٠٧	٤٤٣,٧٦٤,٠٠٦	٤٧٤,١٣٨,٥٩٩	٢,٠٦٢,٧٩١,٢٠٤	٢,٠١٦,٧٢٧,٦٠٦
المصروفات الرأسمالية	٢,١١٣,١٦٧	١,٧٠٩,٩٧٤	١٠,٩٥٢	٣٨٩,٩٧٣	٢,١٢٤,١١٩	٢,٠٩٩,٩٤٧

٤٣ – ادارة رأس المال:

١ – وصف لما يتم اعتباره كرأس مال

يصنف راس المال الى عدة تصنيفات كراس مال مدفوع، راسمال اقتصادي وراس مال تنظيمي، ويعرف راس المال التنظيمي حسب قانون البنوك اجمالي قيمة البنود التي يحددها البنك المركزي لاغراض رقابية تلبية لمتطلبات نسبة كفاية راس المال المقررة بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي . ويتكون راس المال التنظيمي من جزئين الاول يسمى راس المال الاساسي (Tier 1) ويتكون من راس المال المدفوع ، الاحتياطيات المعلنة (تتضمن الاحتياطي القانوني ، الاختياري ، علاوة الاصدار وعلاوة اصدار اسهم الخزينة) ، الارباح المدورة بعد استثناء اى مبالغ تخضع لاي قيود وحقوق الاقلية ويطرح منها خسائر الفترة، تكلفة شراء اسهم الخزينة ، المخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي والشهرة. اما الجزء الثاني راس المال الاضافي (Tier 2) فيتكون من فروقات ترجمة العملات الاجنبية، احتياطي مخاطر مصرفية عامة، الادوات ذات الصفات المشتركة بين راس المال والدين ، الديون المساندة و٤٥٪ من التغير المتراكم في القيمة العادلة اذا كان موجبا و يطرح بالكامل اذا كان سالبا .

وهناك جزء ثالث (Tier 3) قد يتم اللجوء لتكوينه في حال انخفضت نسبة كفاية راس المال عن ١٢٪ نتيجة لتضمين مخاطر السوق لنسبة كفاية راس المال.

ويطرح الاستثمارات في بنوك وشركات مالية تابعة (اذا لم يتم دمج بياناتها المالية) وكذلك يطرح الاستثمارات في رؤوس اموال البنوك والشركات المالية الاخرى.

ب – متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وكيفية الايفاء بهذه المتطلبات.

تتطلب تعليمات البنك المركزي ان لا يقل راس المال المدفوع عن ٤٠ مليون دينار، و ان لا تنخفض نسبة حقوق المساهمين الى الموجودات عن ٦٪ ، اما راس المال التنظيمي فتتطلب تعليمات البنك المركزي ان لا تنخفض نسبته الى الموجودات المرجحة بالمخاطر ومخاطر السوق (نسبة كفاية راس المال) عن ١٢٪ ويراعي البنك الالتزام بها.

يلتزم البنك بالمادة (٦٢) من قانون البنوك بأنه على البنك ان يقتطع سنويا لحساب الاحتياطي القانوني ما نسبته (١٠٪) من ارباحه الصافية في المملكة وان يستمر في الاقتطاع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل رأسمال البنك المكتتب به، ويقابل هذا الاقتطاع الاحتياطي الاجباري المنصوص عليه في قانون الشركات.

يلتزم البنك بالمادة (٤١) من قانون البنوك والتي تتطلب ان يتم التقيد بالحدود التي يقررها البنك المركزي و المتعلقة بما يلي:

١ – نسب المخاطر الخاصة بموجوداته وبالموجودات المرجحة بالمخاطر وكذلك بعناصر رأس المال وبالاحتياطيات وبالحسابات النظامية.

٢ – نسبة اجمالي القروض الى رأس المال التنظيمي المسموح للبنك منحها لمصلحة شخص وحلفائه او لمصلحة ذوي الصلة.

٣ – نسبة اجمالي القروض الممنوحة لأكبر عشرة اشخاص من عملاء البنك الى المبلغ الاجمالي للقروض الممنوحة من البنك.

ج – كيفية تحقيق أهداف ادارة رأس المال

يراعي البنك تلاؤم حجم راس المال مع حجم وطبيعة وتعقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك، وبما لا يتناقض مع التشريعات والتعليمات النافذة وينعكس ذلك في خططه الاستراتيجية وكذلك موازناته التقديرية السنوية. ومن اجل مزيد من التحفظ تحوطا للظروف المحيطة والدورات الاقتصادية فقد قرر مجلس الادارة ضمن استراتيجية البنك ان لا تقل نسبة كفاية راس المال عن ١٤٪.

يتم اخذ التاثيرات لدى الدخول في الاستثمارات على نسبة كفاية راس المال ويراقب راس المال وكفايته بشكل دوري حيث يتم احتساب نسبة كفاية راس المال على مستوى المجموعة وكذلك البنك منفردا بشكل ربع سنوي، ويتم تدقيقها من المدقق الداخلي . وذلك اضافة الى الرقابة المستمرة لنسب راس المال والتي تراقب بشكل شهري، منها نسب الرفع المالي : حقوق المساهمين للموجودات، حقوق المساهمين لودائع العملاء، نسبة النمو الداخلي لراس المال، المخصصات وراس المال الحر، وبما يحقق الرفع المالي (Financial Leverage) الملائم وبالتالي تحقيق العائد المستهدف على حقوق المساهمين وبحيث لا يقل عن ٢٠٪ حسبما تنص عليه استراتيجية البنك.

لا يتم توزيع أي ارباح على المساهمين من عناصر راس المال التنظيمي اذا كان من شأن هذا التوزيع ان يؤدي الى عدم التقيد بالحد الادنى المطلوب لرأس المال.

يركز البنك على النمو الداخلي لراس المال (internal generation) ويمكن اللجوء الى الاكتتاب العام لتلبية التوسعات والخطط المستقبلية او متطلبات السلطات الرقابية وفق دراسات محدة.

يتم توزيع راس المال على خطوط العمل والتوظيفات المختلفة حسب الموجودات المرجحة بالمخاطر Capital Alocation وحسبما مذكور في مقررات بازل وتعليمات البنك المركزي الاردني.

د- كفاية رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المستندة لمقررات لجنة بازل،

وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال مقارنة مع السنة السابقة :

	٢٠٠٨	٢٠٠٧*
	ألف دينار	ألف دينار
بنود راس المال الاساسي		
راس المال المكتتب به	١٠٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠
الاحتياطي القانوني	٣٣,٨١٥	٢٧,٢٤٥
الاحتياطي الاختياري	٥٦,٠٨٣	٤٢,٩٤٣
علاوة (خصم) الاصدار	٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
الفائض في راس المال التنظيمي لشركات التامين التابعة	١,٧٧٠	-
الارباح المدورة (بعد تخفيض الارباح المقترح توزيعها والموجودات		
الضريبية المؤجلة)	٢٤,٩٤٧	١٤,٠٤٣
حقوق الاقلية	٥,٨٢٣	٨,٨١٧
يطرح منه		
مبالغ مقيدة السحب	-	-
الشهرة و الموجودات غير الملموسة	١,٣٨٢	٢٢٦
٥٠٪ من الاستثمارات في شركات التامين و الشركات		
المالية و الاستثمارات ذات الاهمية في الشركات الاخرى	٣,٢١٧	-
مجموع راس المال الاساسي	٢٢٢,٨٣٧	١٩٧,٨٢٢
بنود راس المال الاضافي		
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	١١,٨٨٢	٩,٩٧٠
التغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المتوفرة للبيع بنسبة ١٠٠٪ من التغير السالب او ٤٥ ٪ من اصل التغير الموجب	(٧,٦٠٥)	٥١٢
يطرح منه		
استثمارات في بنوك وشركات مالية تابعة	-	-
استثمارات في رؤوس اموال البنوك والشركات		
المالية الاخرى	-	٤٢٥
٥٠٪ من الاستثمارات في شركات التامين والشركات		
المالية والاستثمارات ذات الاهمية في الشركات الاخرى	٣,٢١٧	-
مجموع راس المال التنظيمي	٢٢٣,٨٩٧	٢٠٧,٨٧٩
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	١,٤٩٣,٣٧٢	١,٣٨٨,٦٤٠
نسبة كفاية راس المال التنظيمي (٪)	١٤,٩٩٪	١٤,٩٧٪
نسبة راس المال الاساسي (٪)**	١٤,٩٢٪	١٤,٢٢٪

* احتسبت وفق تعليمات بازل ١

** تم احتساب راس المال الاساسي بعد طرح استثمارات في بنوك و شركات مالية تابعة كونه لم يتم دمج بياناتها المالية .

٤٤ – حسابات مدارة لصالح العملاء

لايوجد محافظ استثمارية يديرها البنك لصالح العملاء.

٤٥ – تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقا للفترة المتوقعة لاستردادها او تسويتها:

دينار

	لغاية سنة	اكثر من سنة	المجموع
٢٠٠٨			
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٢٧٥,٤٧٠,٩٦٥	–	٢٧٥,٤٧٠,٩٦٥
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٠١,٤٨٩,٤٧٤	–	٢٠١,٤٨٩,٤٧٤
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١٠,٧٤٢,٥٠٠	١,٤١٨,٠٠٠	١٢,١٦٠,٥٠٠
موجودات مالية للمتاجرة	٣٧٥,٥٩٩	–	٣٧٥,٥٩٩
تسهيلات ائتمانية مباشرة	٥١١,٣٣٦,٧٢٦	٧٢٦,٠٥٧,٩٦٦	١,٢٣٧,٣٩٤,٦٩٢
موجودات مالية متوفرة للبيع	٩٢,٥٥٤,٤٦٣	١٣٥,٦٦٠,٣٣٣	٢٢٨,٢١٤,٧٩٦
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٢٨,٥٨٤,٧٢٠	١٧,٠٣٠,٤٤٤	٤٥,٦١٥,١٦٤
موجودات ثابتة	–	١٢,٩٢٠,٦٨٤	١٢,٩٢٠,٦٨٤
موجودات غير ملموسة	–	١,٦٠٩,٢٤٧	١,٦٠٩,٢٤٧
موجودات ضريبية مؤجلة	–	٥,٧١٦,٦١١	٥,٧١٦,٦١١
موجودات أخرى	٣٥,٩٣٤,٠٧٤	٥,٨٨٩,٣٩٨	٤١,٨٢٣,٤٧٢
مجموع الموجودات	١,١٥٦,٤٨٨,٥٢١	٩٠٦,٣٠٢,٦٨٣	٢,٠٦٢,٧٩١,٢٠٤
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٩٤,١٩٠,٠٧٧	–	٢٩٤,١٩٠,٠٧٧
ودائع عملاء	١,١٨٧,١٥٣,٢٦٩	٦,٣٩٠,٢٤٢	١,١٩٣,٥٤٣,٥١١
ايداعات مؤسسين لتكوين راس مال شركات	٩٩٦,٣٧٩	–	٩٩٦,٣٧٩
تأمينات نقدية	١١٥,٥٨٨,٣٧١	٢٤٨,٤٠٨	١١٥,٨٣٦,٧٧٩
أموال مقترضة	–	١٥,١٠٤,١٥١	١٥,١٠٤,١٥١
مخصصات متنوعة	–	١٦,٥٤٠,٧٩٧	١٦,٥٤٠,٧٩٧
مخصص ضريبة الدخل	٢٢,٧٢٥,٣٢١	–	٢٢,٧٢٥,٣٢١
مطلوبات ضريبية مؤجلة	–	–	–
مطلوبات أخرى	١٥٢,٩٢٥,٦٧٢	٧٧١,٨٦٧	١٥٣,٦٩٧,٥٣٩
مجموع المطلوبات	١,٧٧٣,٥٧٩,٠٨٩	٣٩,٠٥٥,٤٦٥	١,٨١٢,٦٣٤,٥٥٤
الصافي	(٦١٧,٠٩٠,٥٦٨)	٨٦٧,٢٤٧,٢١٨	٢٥٠,١٥٦,٦٥٠

دينار

	لغاية سنة	اكثر من سنة	المجموع
٢٠٠٧			
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٢٥٤,٨٢١,٤١٤	–	٢٥٤,٨٢١,٤١٤
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٣١٧,٤٨٣,٢٩٦	–	٣١٧,٤٨٣,٢٩٦
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٢,٩٤٨,٨٢٢	–	٢,٩٤٨,٨٢٢
موجودات مالية للمتاجرة	١,٨٧١,٢٥٤	–	١,٨٧١,٢٥٤
تسهيلات ائتمانية مباشرة	٩٤٨,٥٢٤,٣٤١	١٨٠,٥٨٢,١٥٥	١,١٢٩,١٠٦,٤٩٦
موجودات مالية متوفرة للبيع	٦٨,٢٧٤,٥٧٧	١٣٠,٩٥٥,٨٨٨	١٩٩,٢٣٠,٤٦٥
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٢٤,٦٢٦,١١٨	١٧,٠٣٠,٤٤٤	٤١,٦٥٦,٥٦٢
موجودات ثابتة	–	١٣,١٧٥,٥٥٥	١٣,١٧٥,٥٥٥
موجودات غير ملموسة	–	١,٨٠٢,١١١	١,٨٠٢,١١١
موجودات ضريبية مؤجلة	–	١,٦٠٨,١٩٧	١,٦٠٨,١٩٧
موجودات أخرى	٣٤,٩٤٨,٤٢٩	١٨,٠٧٥,٠٠٥	٥٣,٠٢٣,٤٣٤
مجموع الموجودات	١,٦٥٣,٤٩٨,٢٥١	٣٦٣,٢٢٩,٣٥٥	٢,٠١٦,٧٢٧,٦٠٦
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٦٦,٧٥٦,٤٢٤	–	٢٦٦,٧٥٦,٤٢٤
ودائع عملاء	١,٠٩٢,٢٦٠,٣٤٥	٦٩٦,٦٧٣	١,٠٩٢,٩٥٧,٠١٨
ايداعات مؤسسين لتكوين راس مال شركات	٣١,٧٨٣,٤١٢	–	٣١,٧٨٣,٤١٢
تأمينات نقدية	١٣١,٢٥٤,٠٢٨	٢١٤,٣٣٤	١٣١,٤٦٨,٣٦٢
أموال مقترضة	–	١٥,١٠٤,١٥١	١٥,١٠٤,١٥١
مخصصات متنوعة	–	١٢,٨٨١,٠٦٣	١٢,٨٨١,٠٦٣
مخصص ضريبة الدخل	١٨,٣٣٥,٣٢٧	–	١٨,٣٣٥,٣٢٧
مطلوبات ضريبية مؤجلة	–	٣٩٨,٦٠١	٣٩٨,٦٠١
مطلوبات أخرى	٢١٩,٢٧٦,٨٣٦	٢,٠٠٢,٩٤٥	٢٢١,٢٧٩,٧٨١
مجموع المطلوبات	١,٧٥٩,٦٦٦,٣٧٢	٣١,٢٩٧,٧٦٧	١,٧٩٠,٩٦٤,١٣٩
الصافي	(١٠٦,١٦٨,١٢١)	٣٣١,٩٣١,٥٨٨	٢٢٥,٧٦٣,٤٦٧

٤٦ – ارتباطات والتزامات محتملة (خارج الميزانية)

١- ارتباطات والتزامات ائتمانية

دينار

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
اعتمادات	٧٣,٠٠٤,٢٩٠	٧٢,٢٩٠,٤٢٠
قبولات	٢٠,١٣٨,٩٢٧	١٥,٣٦٣,٨٤٦
كفالات		
دفع	٧٧,٠٩١,١٨٤	٨٠,٠٦٨,٥٦٥
حسن تنفيذ	٦٣,٥٥٦,٨٦٣	٦٣,٥١٧,٩٤٢
أخرى	٤٤,٧٧٧,٩٥٨	٤١,٧٨٨,٤١٠
سقوف تسهيلات إئتمانية مباشرة غير مستغلة	١٠٢,٦٦٧,٦٥٨	٩٥,٩١٨,٤٤٨
المجمـــوع	٣٨١,٢٣٦,٨٨٠	٣٦٨,٩٤٧,٦٣١

ب – التزامات تعاقدية :

دينار

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
عقود شراء موجودات ثابتة	١,٠٣٥,٤١٠	٤٩٨,٥٢٤
عقود مشاريع انشائية	٥٧٧,٤٣٨	٩٨٠,٨٧٠
عقود مشتريات أخرى	٥١١,٢٧١	٦٢٠,٥٥٣
المجمـــوع	٢,١٢٤,١١٩	٢,٠٩٩,٩٤٧

ج – بلغت قيمة عقود الايجار التشغيلية مبلغ ٣,١٧٢,٩١٠ دينار و تتراوح فترتها من سنة الى اثنتي عشرة سنة .

د – بلغ الجزء غير المسدد من مساهمة البنك في رأسمال شركات ٤٠٨,٨٧٤ دينار .

تفاصيلها كما يلي:

دينار

اسم الشركة	اجمالي الاستثمار	الالتزام المتبقي	تاريخ التسديد
– صندوق الاردن الاستثماري	٧٠٩,٠٠٠	١٦٨,٧٤٢	عند الطلب
– شركة فلسطين لانشاء و تطوير المناطق الصناعية	١٨٠,٨٦٧	٩٠٠	عند الطلب
– شركة تصدير المحاصيل الزراعية	٣١٩,٠٥٠	٢٣٩,٢٣٢	عند الطلب

٤٧ – القضايا المقامة على البنك

أ – بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك ٤,٨٩٧,٢٣٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ مقابل ٢,٢٦٥,١٥٠ دينـار كما فـي ٣١ كانون الاول ٢٠٠٧ ، وبرأي الادارة والمستشار القانوني للبنك فانـه لن يترتب على البنك التزامات تفوق المخصص المأخـوذ لهـا والبالغ ٢٧٣,٤٣٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ مقابل ٢١٦,٣٣٦ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٧.

ب – لا يوجد قضايا مقامة على الشركة التابعة الشركة المتحدة للاستثمارات المالية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨ و ٢٠٠٧ .

ج – بلغت القضايـا المقامة ضـد الشركة التابعـة شركـة الشـرق العربي للتامين للمطالبة بتعويضات حوادث مختلفـة القيمـة ١,٠٨٦,٢٢٠ دينـار لدى المحاكم كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ (مقابل ٦٧٠,٤٥٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧) وبرأي الإدارة والمستشار القانوني فانه لن يترتب على الشركة التزامات تفوق المبالغ المخصصة لها ضمن بند صافي مخصص الادعاءات .

٤٨ – معايير جديدة ومعدلة

أ – معايير وتفسيرات سارية بالفترة الحالية

قامت الشركة بتطبيق المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات المحاسبية الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية والتي أصبحت سارية المفعول للسنة الحالية وهي:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) : الأدوات المالية – الإعتراف والقياس (تعديلات) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (٧) : الأدوات المالية – الإفصاح ؛ إعادة تصنيف الموجودات المالية.
- التفسير رقم (١١) : معيار التقارير المالية الدولي رقم (٢) ، معاملات أسهم الخزينة للمجموعة.
- التفسير رقم (١٢) : ترتيبات إمتياز الخدمات.
- التفسير رقم (١٤) : معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩) ، حد الموجودات ذات المنفعة المعرفة والحد الأدنى من متطلبات التمويل وتفاعلاتها.

لم يؤد تطبيق أية من هذه المعايير أو التفسيرات إلى أية تغييرات على السياسات المحاسبية للشركة .

ب – المعايير والتفسيرات الصادرة غير السارية بعد كانت المعايير والتفسيرات التالية صادرة بتاريخ الموافقة على هذه البيانات المالية:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (١) : عرض البيانات المالية (تعديلات) *
- ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) : الأدوات المالية – العرض (تعديلات) المتعلق بالأدوات المالية القابلة للإسترداد والمطلوبات الناتجة عن التصفية *
- معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٣) : تكاليف الإقتراض (تعديلات) *
- معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) : الأدوات المالية – الإعتراف والقياس (تعديلات) ؛ البنود المؤهلة للتحوط **
- معيار التقارير المالية الدولي رقم (١) : تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة. *
- ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧) : البيانات المالية الموحدة والمنفصلة (تعديلات) والمتعلق بكلفة الإستثمار لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة.*
- معيار التقارير المالية الدولي رقم (١) : تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة – نسخة منقحة **
- معيار التقارير المالية الدولي رقم (٢) : الدفعات القائمة على الأسهم (تعديلات) المتعلق بشروط المنح وإلغاؤها *
- معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) : إندماج الأعمال (تعديلات) – نسخة شاملة حول تطبيق أسلوب الشراء والتعديلات الناتجة لكل من معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧) : البيانات المالية الموحدة والمنفصلة ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) : الإستثمار في الشركات الحليفة ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣١) : الحصص في المشاريع المشتركة **
- معيار التقارير المالية الدولي رقم (٨) : القطاعات التشغيلية *
- التفسير رقم (١٣) : برامج ولاء العملاء **
- التفسير رقم (١٥) : إتفاقيات إنشاء العقارات *
- التفسير رقم (١٦) : التحوط لصافي الإستثمار في العمليات الأجنبية ***
- التفسير رقم (١٧) : توزيع الموجودات غير النقدية للمالكين **
- التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٥) وكل من معايير المحاسبة الدولية رقم (١) و(١٦) و(١٩) و(٢٠) و(٢٣) و(٢٧) و(٢٨) و(٢٩) و(٣١) و(٣٦) و(٣٨) و(٣٩) و(٤٠) و(٤١) الناتجة عن التحسينات السنوية للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في أيار ٢٠٠٨. *

* تطبق للسنوات المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني ٢٠٠٩

** تطبق للسنوات المالية التي تبدأ في تموز ٢٠٠٩

*** تطبق للسنوات المالية التي تبدأ في أول تشرين الأول ٢٠٠٩

تتوقع إدارة الشركة أن يتم تطبيق كل من المعايير والتفسيرات المبينة أعلاه في البيانات المالية عند تاريخ سريان كل منها دون أن تحدث هذه المعايير والتفسيرات أية أثر مادي على البيانات المالية للشركة.

٤٩ – أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للعام ٢٠٠٧ لتتناسب مع أرقام التصنيف للعام ٢٠٠٨ .

بيانات الإفصاح المطلوبة بموجب المادة ٤ من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٨/١٢/٣١.

المادة

٤أ **كلمة رئيس مجلس الإدارة: وردت ضمن التقرير**

٤ب/١ **وصف الأنشطة الرئيسية: ورد ضمن التقرير**

يمارس البنك أعماله من خلال مكاتبه في الإدارة العامة الكائنة بمنطقة العبدلي – عمان و ٤٨ فرعا ومكتبا منتشرة في مختلف مناطق المملكة بالإضافة إلى فرعين في فلسطين وفرع في قبرص. وقد بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي ٢,١٢ مليون دينار كما في نهاية عام ٢٠٠٨. وفيما يلي التوزيع الجغرافي لأماكن فروع البنك وعدد الموظفين في كل منها:

الموقع	العدد	الموقع	العدد	الموقع	العدد
الإدارة العامة/ العبدلي	٤١٧	فرع الشميساني	١٤	فرع اربد	١٣
الفرع الرئيسي	٢٠	فرع الرابية	٦	فرع وادي صقرة	٦
فرع العبدلي	١٨	فرع سوق الخضار	٨	فرع شارع الحصن - اربد	٦
فرع جبل عمان	١١	فرع المدينة المنورة	١٣	فرع جامعة اليرموك	٧
فرع الوحدات	١١	فرع الصويفية	١٤	مكتب المفرق	٥
فرع تلاع العلي	١٥	فرع حي نزال	٧	مكتب الكرك	٤
فرع جبل الحسين	١١	فرع ومكتب مكة مول	١٢	فرع العقبة	١٣
فرع المركز التجاري	٩	مكتب جامعة البترا	٣	فرع الزرقاء	١٠
فرع ابو علندا	٩	فرع شارع عبد الله غوشة	١٢	فرع الرصيفة	٨
فرع اليرموك	١١	فرع المقابلين	٧	فرع المنطقة الحرة	٩
فرع وادي السير	١١	فرع مرج الحمام	٦	فرع الزرقاء الجديدة	٦
فرع الجبيهة	١٣	مكتب صويلح	٥	الإدارة الإقليمية - فلسطين	٦
فرع عمره / ام اذينه	٧	مكتب جامعة عمان الأهلية	٤	فرع نابلس	١٥
فرع عبدون	٩	فرع البقعة	٨	فرع رام الله	٨
فرع ابو نصير	٥	فرع مأدبا	٦	فرع قبرص	٥
فرع ماركا	٨	مكتب السلط	٤	شركة الشرق العربي للتأمين – عمان (شركة تابعة)	١٣٧
فرع ابن خلدون	٥	مكتب مركز الملك عبد الله	٣	الشركة المتحدة للاستثمارات المالية – عمان (شركة تابعة)	١٦
فرع دابوق	٦	فرع سيتي مول	٧		

٤ب/٢ **الشركات التابعة**

١- شركة الشرق العربي للتأمين

تأسست شركة الشرق العربي للتأمين شركة مساهمة عامة عام ١٩٩٦، تقدم الشركة خدماتها التأمينية معتمدة على السمعة العالية والمركز المرموق الذي تحتله في سوق التأمين المحلي إذ تتصدر الشركة اليوم شركات التأمين الأردنية من حيث حجم الأقساط والحصة السوقية. وتعتبر شركة الشرق العربي للتأمين الشركة الأولى والوحيدة في المملكة التي تحصل على تصنيف من أقدم وكالات التصنيف العالمية (A.M. Best) إذ حصلت الشركة عام ٢٠٠٨ على تصنيف (B+ Good)، بمنظور مستقر (Stable Outlook).

يستفيد من خدمات الشركة ما يزيد عن ٢٤٨٠ شركة يتمتعون بحماية إعادة التأمين من الدرجة الأولى، كما تقدم الشركة ستة عشرة برنامجاً تأمينياً تلبي الاحتياجات المتنوعة للعملاء الأفراد. وتعتبر شركة الشرق العربي للتأمين الشركة الرائدة في طرح منتجات التأمين المصرفي والتأمين الالكتروني في المملكة.

في عام ٢٠٠١ أصبحت الشركة شركة تابعة للبنك الأردني الكويتي. ويمتلك البنك ما نسبته ٦٥,٧٪ من رأسمال الشركة البالغ ١١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨.

يقع مقر الشركة في منطقة العبدلي – عمان ويعمل لدى الشركة ١٣٧ موظفا.

٢- الشركة المتحدة للاستثمارات المالية

تأسست الشركة المتحدة للاستثمارات المالية عام ١٩٨٠، وتم تحويلها في عام ١٩٩٦ إلى شركة مساهمة عامة. وتعتبر الشركة إحدى أفضل شركات الوساطة والخدمات المالية العاملة في بورصة عمان، حيث تعتمد في تقديم خدماتها المالية والاستثمارية على أحدث الوسائل التكنولوجية والربط الالكتروني المباشر مع الأسواق المالية العالمية.

في عام ٢٠٠٢ أصبحت الشركة شركة تابعة للبنك الأردني الكويتي، ويمتلك البنك ما نسبته ٥٠,٢٣٪ من رأسمالها البالغ ٥ ملايين دينار في نهاية عام٢٠٠٨.

يقع مقر الشركة في منطقة الشميساني – عمان ويعمل لدى الشركة ١٦ موظفا.

٤ب/٣ **نبذة تعريفية بأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة التنفيذية**

أولا: أعضاء مجلس الإدارة:

١. دولة السيد عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي

رئيس مجلس الإدارة/ ممثل الشركة الإستراتيجية للاستثمارات.

تاريخ العضوية: ١٩٩٧/٧/١٥

تاريخ الميلاد: ١٩٤٩

الشهادات العلمية: بكالوريوس إدارة أعمال وإدارة مالية مع مرتبة الشرف من جامعة سانت ادواردز/ الولايات المتحدة، ١٩٧٣.

الخبرات العملية:

المناصب الحكومية والرسمية السابقة:

- عضو مجلس الأعيان الأردني، رئيس اللجنة المالية والاقتصادية بالمجلس (٢٠٠٥ - ٢٠٠٧).
- عضو مجلس الأعيان الأردني، النائب الأول لرئيس المجلس (٢٠٠٠ – ٢٠٠٢).
- رئيس الديوان الملكي (١٩٩٩/٣/٤ – ٢٠٠٠/١/١٣).
- عضو مجلس النواب الأردني الثاني عشر (١٩٩٣ - ١٩٩٧) والحادي عشر (١٩٨٩ - ١٩٩٣)، رئيس اللجنة المالية والاقتصادية بالمجلس (١٩٩٣ – ١٩٩٥).
- رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع (١٩٩٦/٢/٤ – ١٩٩٧/٣/٢٠).
- وزير الخارجية (١٩٩٥/١/٨ – ١٩٩٦/٢/٤).
- وزير العمل (١٩٩١ – ١٩٩٣).
- وزير السياحة والآثار (١٩٨٩ – ١٩٩١).

المناصب الإدارية الحالية:

- رئيس مجلس الأمناء، جامعة عمان الأهلية.
- رئيس مجلس الإدارة، الشركة المتحدة للاستثمارات المالية.
- رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج الجزائر – الجزائر.
- عضو مجلس الإدارة، شركة الألبان الأردنية.
- عضو مجلس الإدارة، بنك برقان - الكويت.

خبرات سابقة:

- عمل في عدة شركات مالية وأعمال حرة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٩.

٢. السيد فيصل حمد مبارك الحمد العيار

نائب رئيس مجلس الإدارة / ممثل بنك الخليج المتحد- البحرين

تاريخ العضوية: ١٩٩٧/٧/١٥

تاريخ الميلاد: ١٩٥٤

الشهادات العلمية: درس الطيران وعمل كطيار حربي في سلاح الجو الكويتي.

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس إدارة بنك الخليج المتحد – البحرين.
- العضو المنتدب والرئيس التنفيذي، شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت.
- رئيس مجلس إدارة، شركة الهواتف الوطنية – الكويت .
- عضو مجلس الإدارة - مجموعة شركات "السعودية الدانمركية للألبان والمواد الغذائية".
- نائب رئيس مجلس إدارة، شركة الخليج للتأمين – الكويت ، الشركة المتحدة لإدارة الأصول – لوكسمبورغ.
- عضو مجلس الإدارة، شركة الخليج – مصر للسياحة والفنادق وشركة الأغذية السويسرية – مصر، وشركة "شوتايم".
- عضو مجلس أمناء الجامعة الأمريكية – الكويت.
- حاصل على وسام الاستقلال الأردني من الدرجة الأولى.
- حاز على جائزة أفضل إنجاز لرجل أعمال على مستوى الشرق الأوسط من جمعية المصرفيين العرب في شمال أمريكا (٢٠٠٥).

٣. السيد محمد أحمد محمد أبو غزاله

عضو مجلس الإدارة

تاريخ العضوية: ٢٠٠٤/٢/١٥

تاريخ الميلاد: ١٩٤٢

الشهادات العلمية: بكالوريوس إدارة أعمال الجامعة الأمريكية، القاهرة ١٩٦٤

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة: Del Monte Fresh Produce (NYSE)
- رئيس مجلس إدارة، الشركة الوطنية للدواجن.
- رئيس مجلس الإدارة، أكاديمية الطيران الملكية الأردنية.
- رئيس مجلس الإدارة، شركة الأجنحة الملكية.
- رئيس مجلس الإدارة، كلية الملكة نور للطيران المدني.
- نائب رئيس مجلس الإدارة، الشركة العالمية للتأمينات العامة.
- عضو مجلس الإدارة، شركة مصانع الكابلات المتحدة.
- عضو مجلس الإدارة، بنك مصر لبنان.
- عضو مجلس الأمناء، الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

٤. السيد مسعود محمود جوهر حيات

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الفتوح القابضة – الكويت

تاريخ العضوية: ٢٠٠١/٢/٢٠

تاريخ الميلاد: ١٩٥٣

الشهادات العلمية: بكالوريوس اقتصاد – جامعة الكويت ١٩٧٣، الدبلوم العالي في العلوم المصرفية.

الخبرات العملية :

- رئيس مجلس الإدارة، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول - الكويت
- العضو المنتدب، بنك الخليج المتحد- البحرين.
- رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية، بنك تونس العالمي – تونس.
- نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية، بنك الخليج الجزائر– الجزائر.

- رئيس مجلس الإدارة، شركة الخليج المتحد للخدمات المالية – قطر.
- رئيس مجلس الإدارة، بنك سوريا والخليج – سوريا.
- عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق، شركة المستثمر الدولي – الكويت.
- عضو مجلس الإدارة، الشركة الوطنية للاتصالات – الجزائر.
- عضو مجلس الإدارة وأمين الصندوق، اتحاد الشركات الاستثمارية – الكويت.
- عضو مجلس الإدارة، مصرف بغداد – العراق.
- عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية، شركة شمال أفريقيا.
- عضو مجلس الإدارة، بنك تونس العربي الدولي ١٩٨٦ – ١٩٩٦.
- عضو مجلس الإدارة ونائب رئيس اللجنة التنفيذية، بنك البحرين والكويت ١٩٨٦ – ١٩٩٥.
- عضو مجلس الإدارة، شركة الاستثمارات الصناعية ١٩٩٣ – ٢٠٠١.
- عضو مجلس الإدارة، شركة الخليج للتأمين ١٩٩٧ – ٢٠٠١.
- عمل لدى البنك الأهلي الكويتي من عام ١٩٧٤ وتدرج بالوظائف إلى رئيس المدراء العامين بالوكالة في عام ١٩٩٢، ثم عين مستشارا لمجلس إدارة البنك من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦.

٥. السيد طارق محمد يوسف عبد السلام

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة مشاريع الكويت (القابضة) –الكويت

تاريخ العضوية: ١٩٩٧/٧/١٥

تاريخ الميلاد: ١٩٦٥

الشهادات العلمية: بكالوريوس محاسبة

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس الإدارة، بنك برقان – الكويت.
- نائب رئيس مجلس الإدارة، الشركة الكويتية للمقاصة – الكويت
- عضو مجلس الإدارة، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول.
- الرئيس التنفيذي، شركة العقارات المتحدة – الكويت.
- مساعد الرئيس التنفيذي للتداول وإدارة المحافظ الاستثمارية، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية (١٩٩٦ – ١٩٩٨).
- مدير إدارة التداول والمحافظ الاستثمارية العالمية، مشاريع الكويت الاستثمارية (١٩٩٢ – ١٩٩٦).
- مدير إدارة المحاسبة – شركة الاستثمارات المالية الدولية (١٩٨٧ – ١٩٨٩).

٦. السيد عماد جمال أحمد القضاه

عضو مجلس الإدارة / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

تاريخ العضوية: ٢٠٠٦/٩/١

تاريخ الميلاد: ١٩٦١

الشهادات العلمية: ماجستير إدارة أعمال، جامعة (Sul Ross) ، تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية – ١٩٨٥.

الخبرات العملية:

- مدير دائرة الخزينة، الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي (٢٠٠٢-).
- عضو مجلس إدارة شركة البريد الأردني (٢٠٠٧)
- المدير التنفيذي بالوكالة، الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي (٢٠٠٥- ٢٠٠٦).
- مدير محفظة، دائرة الاستثمارات الأجنبية، البنك المركزي الأردني (٢٠٠٠- ٢٠٠٢).
- رئيس المتداولين، دائرة الاستثمارات الأجنبية، البنك المركزي الأردني (١٩٩٦- ٢٠٠٠).
- نائب مدير، قسم المحاسبة المركزي، البنك المركزي الأردني (١٩٨٩- ١٩٩١).
- عضو في جمعية متداولي القطع الأردنية.

٧. السيد فاروق عارف شحادة العارف

عضو مجلس الإدارة

تاريخ العضوية: ١٩٩٧/٧/١٥

تاريخ الميلاد: ١٩٣٨

الشهادات العلمية: بكالوريوس علاقات دولية جامعة شيكاغو – الولايات المتحدة.

الخبرات العملية:

- عضو مجلس إدارة شركة الشرق العربي للتأمين / ممثل البنك الأردني الكويتي.
- رئيس هيئة المديرين – شركة سادافكو الأردنية للمنتجات الغذائية.
- رئيس هيئة المديرين - شركة جلف كوم للاتصالات حتى تموز ٢٠٠٧ ثم الرئيس التنفيذي للشركة.
- نائب مدير عام شركة الرازي للصناعات الدوائية (١٩٩٣ – ١٩٩٩).
- نائب مدير عام البنك الأردني الكويتي (١٩٨٨ – ١٩٩٣).
- مدير إداري، وزارة الأشغال / الكويت (١٩٦١ – ١٩٦٦).
- مدير عام، شركة نايف الدبوس وأولاده – الكويت (١٩٧٠- ١٩٨٨).

٨. الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس

عضو مجلس الإدارة / ممثل بنك الخليج المتحد – البحرين

تاريخ العضوية: ٢٠٠١/٢/٢٠

تاريخ الميلاد: ١٩٣٩

الشهادات العلمية: بكالوريوس طب من جامعة عين شمس عام ١٩٦٥ ودبلوم الدراسات العليا طب الأمراض الباطنية عام ١٩٦٦. حصل على شهادة العضوية من كلية الأطباء الملكية / لندن عام ١٩٧٠. أنهى تخصصه في أمراض القلب من جامعة هيوستن/تكساس عام ١٩٧٣.

الخبرات العملية:

- أستاذ أمراض القلب السريري في الجامعة الأردنية و جامعة العلوم والتكنولوجيا.
- حاز على زمالة العديد من كليات الطب من كبريات الجامعات العالمية في أميركا وبريطانيا.
- عين مديرا لمركز الملكة علياء لأمراض وجراحة القلب في عام ١٩٨٣ ومديرا لمدينة الحسين الطبية ومديرا للخدمات الطبية الملكية الأردنية ومستشار أول في مركز الملكة علياء لأمراض وجراحة القلب.
- حاز على العديد من الأوسمة الرفيعة المدنية والعسكرية والطبية في الأردن والخارج.

٩. معالي المهندس ناصر أحمد عبد الكريم اللوزي

عضو مجلس الإدارة (لغاية ٢٠٠٨/١٠/٣)

تاريخ العضوية: ٢٠٠١/٢/٢٠

تاريخ الميلاد: ١٩٥٧

الشهادات العلمية: بكالوريوس هندسة مدنية من جامعة تكساس، أرلنغتون: – الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٧٩.

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس إدارة الملكية الأردنية.
- رئيس مجلس الإدارة، شركة الشرق العربي للتأمين.
- عضو مجلس الإدارة، شركة حديد الأردن / ممثل البنك الأردني الكويتي .
- عضو مجلس الإدارة، شركة الكابلات الأردنية الحديثة.
- عضو هيئة "كلنا الأردن" / رئيس لجنة التواصل.
- عضو مجلس أمناء مؤسسة الملك حسين.
- شغل عدة مناصب وزارية بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٠.
- حاصل على وسام الكوكب الأردني من الدرجة الأولى ووسام الاستقلال من الدرجة الأولى.

ثانيا: الإدارة التنفيذية

- **السيد "محمد ياسر" مصباح محمود الأسمر**

المنصب: المدير العام

تاريخ الميلاد: ١٩٤٧

تاريخ التعيين: ١٩٩٠/٩/١٥

المؤهل العلمي: بكالوريوس إدارة أعمال، الجامعة الأردنية، ١٩٧٠.

الخبرات العملية:

- مساعد مدير عام/ تسهيلات ١٩٩٠ – ١٩٩٣.
- مساعد مدير عام/ إدارة ورقابة الائتمان، البنك التجاري الكويتي - الكويت ١٩٧١-١٩٩٠.

- **السيد توفيق عبد القادر محمد مكحل**

المنصب: نائب المدير العام / المجموعة المصرفية من ٢٠٠٧/١١/١.

تاريخ الميلاد: ١٩٥١

تاريخ التعيين: ١٩٩١/١٠/١٢

المؤهل العلمي: الثانوية العامة

الخبرات العملية:

- مساعد مدير عام/ تسهيلات ١٩٩٨ - ٢٠٠٧.
- مدير تنفيذي إدارة التسهيلات ١٩٩٣ – ١٩٩٧.
- مدير وحدة الائتمان والتسويق ١٩٩١ – ١٩٩٣.
- مدير الائتمان والتسويق، بنك الكويت الوطني - الكويت ١٩٧١-١٩٩٠.

- **السيد ماجد فياض محمود برجاق**

المنصب: نائب المدير العام / مجموعة الخدمات المساندة من ٢٠٠٧/١١/١.

تاريخ الميلاد: ١٩٤٧

تاريخ التعيين: ١٩٩٨/٧/١٨

المؤهل العلمي: بكالوريوس تجارة واقتصاد، الجامعة الأردنية ١٩٦٩ .

الخبرات العملية:

- مساعد المدير العام/ عمليات ١٩٩٨ – ٢٠٠٧.
- مساعد مدير عام عمليات، بنك الصادرات والتمويل ١٩٩٦ – ١٩٩٨.
- مدير عمليات منطقة، بنك كرندليز ١٩٧٠ – ١٩٩٦.

- **السيد وليم جميل عواد دبابنة**

المنصب: مساعد المدير العام/ خزينة واستثمار

تاريخ الميلاد: ١٩٥٧

تاريخ التعيين: ١٩٩٤/٨/٢٧

المؤهل العلمي: الثانوية العامة ١٩٧٥

الخبرات العملية:

- ١٧ سنة في عدة بنوك آخرها بنك الاستثمار العربي الأردني ١٩٩٠-١٩٩٤.

- **السيد شاهر عيد عبد الحليم سليمان**

المنصب: مساعد مدير عام/ التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: ١٩٦٣

تاريخ التعيين: ١٩٩٩/٥/١٦

المؤهل العلمي: ماجستير بنوك دولية، جامعة هيروت وات، بريطانيا ١٩٩٨.

الخبرات العملية:

- عمل لدى البنك المركزي الأردني ١٩٨٨ – ١٩٩٩.

- **السيدة هيام سليم يوسف حبش**

المنصب: مساعد المدير العام/ مالية

تاريخ الميلاد: ١٩٥٥

تاريخ التعيين: ١٩٩٩/٢/٦

المؤهل العلمي: دبلوم إدارة أعمال، الجامعة اللبنانية الأمريكية ١٩٧٨.

الخبرات العملية:

- مدير مالي، المدرسة الانجليزية الحديثة ١٩٩٢ – ١٩٩٧.
- مدير مالي، بنك البتراء ١٩٧٨ - ١٩٨٩ .

- **السيد إسماعيل أحمد محمد أبو عادي**

المنصب: مساعد المدير العام / تسهيلات من ٢٠٠٧/١١/١.

تاريخ الميلاد: ١٩٦٤

تاريخ التعيين: ٢٠٠٠/٩/٣

المؤهل العلمي: ماجستير علوم مالية ومصرفية، الأكاديمية العربية ١٩٩٢.

الخبرات العملية:

- مدير تنفيذي / تسهيلات ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ .
- مدير تسهيلات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥.
- خبرة مصرفية سابقة، البنك الأردني الكويتي ١٩٨٨ - ١٩٩٨.

- **السيد جمال محمود بكر حسن**

المنصب: مساعد المدير العام / فروع من ٢٠٠٧/١١/١

تاريخ الميلاد: ١٩٥٦/١٠/١٩

تاريخ التعيين: ١٩٨٦/٨/٢

المؤهل العلمي: دبلوم مالية ومصرفية، معهد الدراسات المصرفية ١٩٨٠.

الخبرات العملية:

- مدير تنفيذي / إدارة الفروع ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧.
- مدير منطقة / إدارة الفروع ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦ .
- مسؤول فروع من ١٩٨٦.
- أعمال مصرفية، البنك العربي/ الرياض ١٩٨٢- ١٩٨٦.
- أعمال مصرفية، البنك العربي / عمان ١٩٧٥- ١٩٨٢.

• **السيد عبد الحميد محمود عبد الحميد الأحول**

المنصب: مساعد المدير العام / عمليات من ٢٠٠٧/١١/١.

تاريخ الميلاد: ١٩٥٤/١٢/٤

تاريخ التعيين: ١٩٩٠/٤/١

المؤهل العلمي: بكالوريوس إدارة أعمال، جامعة ساوث ايسترن ، الولايات المتحدة، ١٩٨٠.

الخبرات العملية:

- مدير تنفيذي / إدارة الفروع ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧.
- مدير تنفيذي، الفرع الرئيسي ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦.
- مدير فرع ١٩٩٠ - ١٩٩٩.
- خبرة مصرفية سابقة ١٩٨٢ – ١٩٨٩.

• **السيد هيثم سميح "بدر الدين" البطيخي**

المنصب: مساعد المدير العام / منتجات التجزئة والأفراد من ٢٠٠٧/١١/١.

تاريخ الميلاد: ١٩٧٧/١١/٣٠

تاريخ التعيين: ٢٠٠٣/٦/١

المؤهل العلمي: الكلية الملكية العسكرية "ساند هيرست"، بريطانيا ١٩٩٦.
بكالوريوس علوم سياسية جامعة كنت، بريطانيا ٢٠٠٠.

الخبرات العملية:

- مدير تنفيذي الوحدة البنكية الخاصة ٢٠٠٧/١/١ - ٢٠٠٧/١٠/٣١.
- مدير الفرع الرئيسي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦ .

• **السيد سهيل محمد عبد الفتاح التركي**

المنصب: مدير تنفيذي/ العلاقات العامة

تاريخ الميلاد: ١٩٤٤

تاريخ التعيين: ١٩٩١/١٠/١٩

المؤهل العلمي: الثانوية العامة ١٩٦٤

الخبرات العملية:

- مساعد مدير إداري، بنك الكويت الصناعي، الكويت ١٩٧٨ – ١٩٩٠.
- ضابط إداري، الخطوط الجوية الكويتية، الكويت ١٩٦٨ – ١٩٧٨.

• **السيد إبراهيم عيسى اسماعيل كشت**

المنصب: مدير تنفيذي/ الدائرة القانونية

تاريخ الميلاد: ١٩٦٢

تاريخ التعيين: ١٩٨٩/٤/١

المؤهل العلمي: بكالوريوس حقوق، الجامعة الأردنية ١٩٨٧.

الخبرات العملية:

- الدائرة القانونية من ٢٠٠٠/٩/١ .
- دائرة التسهيلات ١٩٩٤ –٢٠٠٠.
- دائرة متابعة التسهيلات ١٩٨٩ –١٩٩٤.

- **السيد ماجد سعدو محمد مقبل**

المنصب: مدير تنفيذي / مراقبة الامتثال من ٢٠٠٨/٧/١.

تاريخ الميلاد: ١٩٦٠/١٢/٢٧

تاريخ التعيين: ١٩٨٤/١٠/٦

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، ١٩٨٢.

الخبرات العملية:

- دائرة الامتثال من ٢٠٠٧/٣/٤.
- دائرة التدقيق الداخلي ١٩٩٩ –٢٠٠٧.
- دائرة عمليات الائتمان ١٩٩٨ –١٩٩٩.
- دائرة التسهيلات ١٩٨٤ –١٩٩٨.

- **السيد سامي عبد الكريم مصابر العساف**

المنصب: مدير تنفيذي / أنظمة المعلومات من ٢٠٠٨/٧/١.

تاريخ الميلاد: ١٩٥٩/١٢/٢٦

تاريخ التعيين: ١٩٨٦/١/١٥

المؤهل العلمي: بكالوريوس نظم معلومات إدارية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٨.

الخبرات العملية:

- مدير أول أنظمة المعلومات ٢٠٠٣ –٢٠٠٨ .
- مدير تطوير النظم ٢٠٠٠ –٢٠٠٣.
- محلل نظم رئيسي ١٩٨٦ –٢٠٠٠.

- **السيد زهدي بهجت زهدي الجيوسي**

المنصب: مدير تنفيذي / تسهيلات الجملة من ٢٠٠٨/١/١.

تاريخ الميلاد: ١٩٧٠/٧/٢٦

تاريخ التعيين: ١٩٩٧/٩/٦

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة، جامعة عمان الأهلية، ١٩٩٤.

الخبرات العملية:

- أعمال مصرفية، بنك الأردن والخليج ١٩٩٤/٩/١٩ – ١٩٩٧/٨/١٥.

- **السيد محمد جميل عزم حمد**

المنصب: مدير تنفيذي / إدارة المخاطر من ٢٠٠٨/٧/١.

تاريخ الميلاد: ١٩٧٢/٩/٢٦

تاريخ التعيين: ١٩٩٩/٨/١٠

المؤهل العلمي: ماجستير مالية ومصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ١٩٩٩.

الخبرات العملية:

- أعمال مصرفية، البنك العقاري العربي ١٩٩٤/٨/٤ – ١٩٩٩/٨/٩.

• **السيد سائد محمود خضر طعمه**

المنصب: مدير تنفيذي / التدقيق الداخلي من ٢٠٠٨/٧/١.

تاريخ الميلاد: ١٩٧٠/٥/٢٠

تاريخ التعيين: ٢٠٠١/٥/١

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٢.

الخبرات العملية:

- أعمال مصرفية، بنك الإسكان ١٩٩٢/٩/١٢ – ٢٠٠١/٤/١٩.

• **السيد ابراهيم فريد آدم بيشه**

المنصب: مدير تنفيذي / الخزينة من ٢٠٠٨/٧/١.

تاريخ الميلاد: ١٩٧١/٣/١٦

تاريخ التعيين: ٢٠٠١/٦/١٩

المؤهل العلمي: ماجستير إدارة أعمال، كلية ماسترخت للإدارة، قبرص ، ٢٠٠٥ .

الخبرات العملية:

- أعمال مصرفية، البنك الأردني الكويتي (فرع قبرص) ٢٠٠١ - ٢٠٠٦.
- أعمال مصرفية، بنك الجزيرة - السعودية ١٩٩٩ -٢٠٠١.
- أعمال مصرفية، شركة دار إثمار للخدمات المالية ١٩٩٧ -١٩٩٩.
- أعمال مصرفية، بنك عمان للاستثمار ١٩٩٢ -١٩٩٧.

٤ب/٤ **أسماء مالكي ٥٪ فأكثر من أسهم البنك ٢٠٠٨ و ٢٠٠٧**

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم ٢٠٠٨/١٢/٣١	النسبة ٪	عدد الأسهم ٢٠٠٧/١٢/٣١	النسبة ٪
بنك برقان	الكويتية	٥٠,٨٣٥,٠٧٢	٥٠,٨٣٥	٣,٦٦٣,٨٠٥	٤,٨٨٥
المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي	الأردنية	٢١,٠١٩,٠٥٩	٢١,٠١٩	١٥,٨٣٣,٤٢٥	٢١,١١
بنك الخليج المتحد - البحرين	البحرينية	٢٢٦,٦٦٧	٠,٢٢٧	٣٣,٠٦٨,١٧٢	٤٤,٠٩١

٤ب/٥ **الوضع التنافسي: ورد ضمن التقرير**

٤ب/٦ لا يوجد تعامل مع موردين محددين و/أو عملاء رئيسين (محلياً وخارجياً) بما يشكل (١٠٪) فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات أو الإيرادات.

٤ب/٧ - لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.

- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

٤ب/٨ لا يوجد قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

٤ب/٩ بيانات الموظفين والتدريب والهيكل التنظيمي

- بلغ عدد موظفي البنك كما في ٢٠٠٨/١٢/٣١ (٨٥٦) موظفا منهم (١٥) موظفا في فرع نابلس و (١٤) موظفا في فرع رام الله و(٥) موظفين في فرع قبرص. وبلغ عدد موظفي الشركات التابعة (١٥٣) موظفا كما في ٢٠٠٨/١٢/٣١.

- **الموظفون حسب فئات مؤهلاتهم**

	البنك الأردني الكويتي	الشرق العربي للتأمين	المتحدة للاستثمارات المالية
المؤهل العلمي	العدد	العدد	العدد
دكتوراه	١	–	–
ماجستير	٥١	٣	٢
بكالوريوس	٥٣٣	١١٠	٨
دبلوم عالي	٧	–	–
دبلوم	١٦١	١٢	٢
الثانوية العامة	٤٩	١٠	٤
دون الثانوية العامة	٥٤	٢	–
المجموع	**٨٥٦**	**١٣٧**	**١٦**

- **الدورات التدريبية لعام ٢٠٠٨**

مواضيع الدورات	عدد الدورات	عدد المشاركين
استثمار وتمويل وائتمان	٢٥	٢٤٥
استخدامات الكمبيوتر وأنظمة المعلومات	٣٢	٢٦٨
التسويق والمبيعات وخدمة العملاء	٢٤	٣٣٢
إدارة المخاطر والامتثال وبازل ٢	٢١	٦٣
مكافحة غسيل الاموال والتزوير والتزييف والاحتيال المصرفي	٢٥	٣٨٦
العمليات المصرفية والمالية	٧٢	٦٧٠
اللغة الانجليزية	٨٦	١٢٨
تطوير المهارات الإدارية والسلوكية للموظفين	٣٢	٣١٨
التشريعات المصرفية والقانونية	٧	٥١
التامين المصرفي	٣	٨٥
المجموع	**٣٢٧**	**٢٥٤٦**

الهيكل التنظيمي للبنك الأردني الكويتي

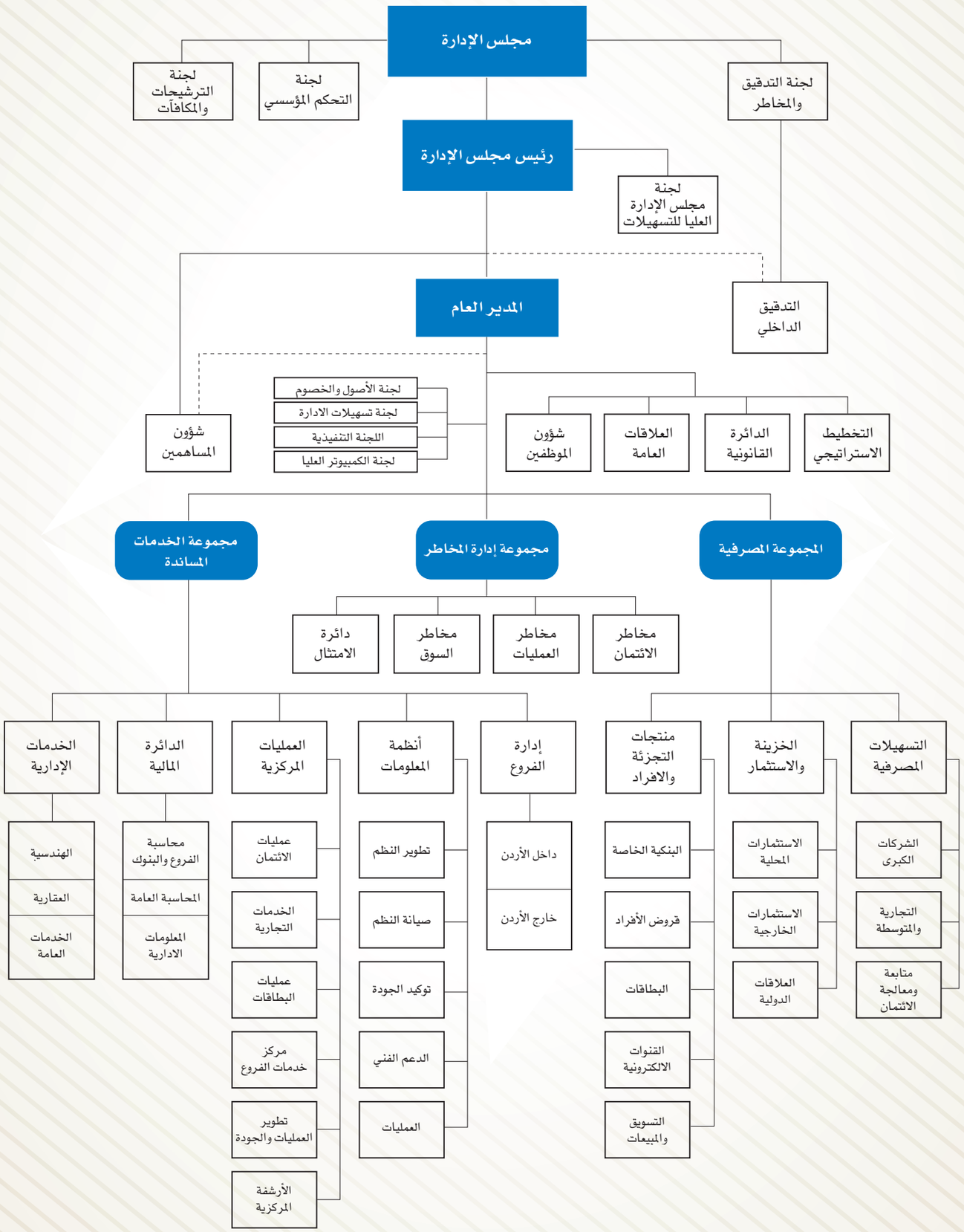

الهياكل التنظيمية للشركات التابعة

شركة الشرق العربي للتأمين

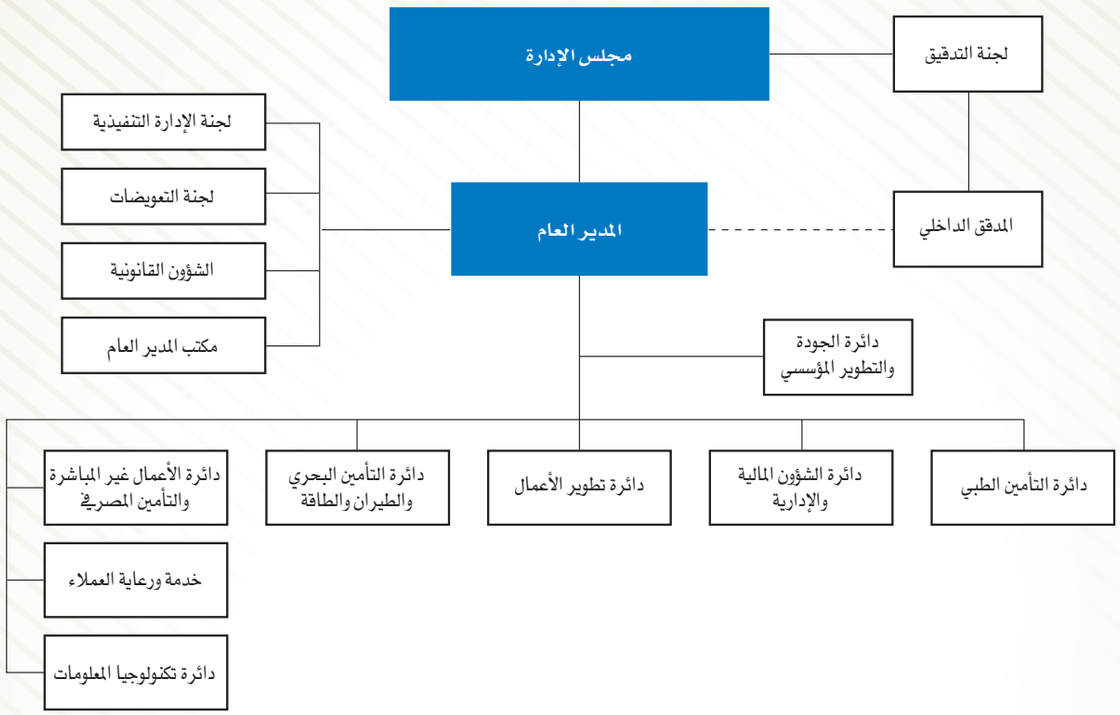

الشركة المتحدة للإستثمارات المالية

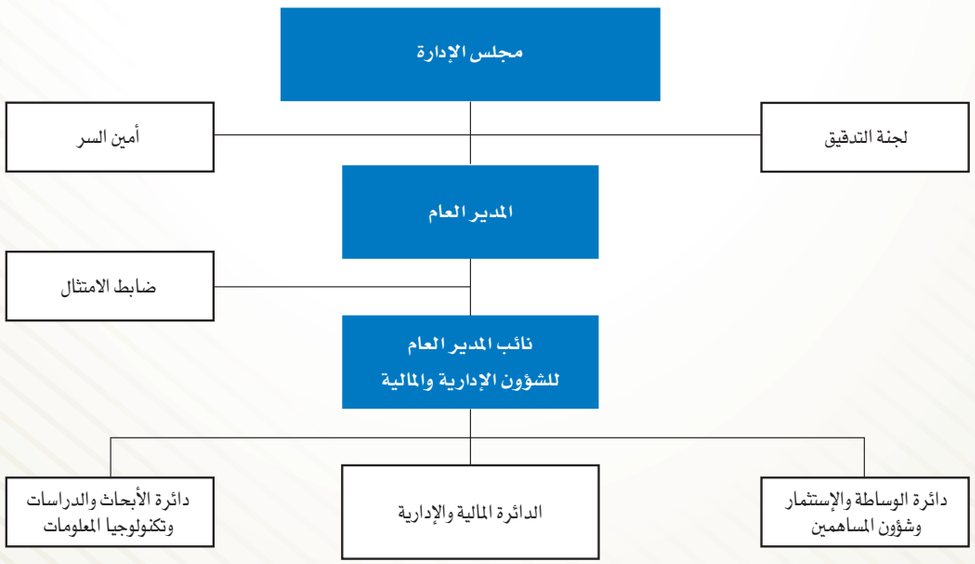

٤ب/١٠ **وصف المخاطر: ورد ضمن التقرير**

٤ب/١١ **الانجازات خلال عام ٢٠٠٨ : وردت ضمن التقرير**

٤ب/١٢ لم تترتب خلال السنة المالية ٢٠٠٨ أي آثار مالية لعمليات ذات طبيعة غير متكررة ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للبنك.

٤ب/١٣ **السلسلة الزمنية للأرباح المحققة والموزعة وصافي حقوق المساهمين (بآلاف الدنانير) وسعر السهم (٢٠٠٤ – ٢٠٠٨)**

السنة	الأرباح المحققة قبل الضريبة	الأرباح الموزعة		صافي حقوق المساهمين	سعر السهم دينار
		أسهم منحة	نقدية		
٢٠٠٤	٢٧,٦٦٩	٢٨٪	٢٠٪	٨٣,٩٧٠	١١,٨٠٠
٢٠٠٥	٣٩,٣٠٤	٥٠ ٪	–	١٠٢,٨٧٦	١٠,٦٠٠
٢٠٠٦	٥٥,٩٤٤	–	٢٠٪	١٨٧,٦٦٦	٦,٥٣٠
٢٠٠٧	٦٣,٦٦٨	٣٣,٣٪	٢٠٪	٢١٦,٩٤٧	٨,٢٥٠
٢٠٠٨	**٦٨,٣٣٤**	–	١٠٪	**٢٣٩,٣٩٨**	**٤,٦٩٠**

٤ب/١٤ **تحليل المركز المالي: ورد ضمن التقرير**

٤ب/١٥ **الخطة المستقبلية: وردت ضمن التقرير**

٤ب/١٦ **أتعاب مدققي الحسابات** : بلغ إجمالي أتعاب مدققي الحسابات لمجموعة البنك في عام ٢٠٠٨ مبلغ ١٥٧,٨٢٣ دينار موزعا على النحو التالي:

	دينار
البنك الأردني الكويتي	١٣٠,٧٢٣
شركة الشرق العربي للتأمين	١٥,٥٠٠
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	١١,٦٠٠
المجموع	**١٥٧,٨٢٣**

١٧/ب٤ **عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة خلال عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٧.**

الرقم	الاسم	المنصب / الصفة	الجنسية	عدد الأسهم كما في	
				٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٧/١٢/٣١
١	الشركة الإستراتيجية للاستثمارات	رئيس مجلس الإدارة	أردنية	٤٦٥,٦٣١	٧٨١,٥٦٨
	السيد عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي	ممثل الشركة الإستراتيجية للاستثمارات	أردني	٥٩٦	٤٤٧
٢	بنك الخليج المتحد	نائب رئيس مجلس الإدارة	بحريني	٢٢٦,٦٦٧	٣٣,٠٦٨,١٧٢
	السيد فيصل حمد مبارك العيار	ممثل بنك الخليج المتحد	كويتي	١٠,٠٠٠	٧,٥٠٠
	الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس	ممثل بنك الخليج المتحد	أردني	٨,٦٦٦	١,٤٩٠
٣	شركة الفتوح القابضة	عضو مجلس الإدارة	كويتية	٤٤,٩٩٦	٣٣,٧٤٧
	السيد مسعود محمود جوهر حيات	ممثل شركة الفتوح القابضة	كويتي	٣٢	٢٤
٤	شركة مشاريع الكويت القابضة	عضو مجلس الإدارة	كويتية	٥٠,٩٩٦	٣٨,٢٤٧
	السيد طارق محمد يوسف عبد السلام	ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة	كويتي	١٠,٠٠٠	٧,٥٠٠
٥	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	عضو مجلس الإدارة	أردنية	٢١,٠١٩,٠٥٩	١٥,٨٣٣,٤٢٥
	السيد عماد جمال احمد القضاة	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	أردني	–	–
٦	السيد محمد أحمد محمد أبو غزالة	عضو مجلس الإدارة	أردني	٨٦١,٧٦٤	٦٥٢,٤٩١
٧	السيد فاروق عارف شحادة العارف	عضو مجلس الإدارة	أردني	١٤,٠٠٤	١٠,٥٠٣
٨	المهندس ناصر احمد عبد الكريم اللوزي	عضو مجلس الإدارة	أردني	٤,٩٩٦	٣,٧٤٧

عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا التنفيذية خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٧

الرقم	الاسم	المنصب / الصفة	الجنسية	عدد الأسهم كما في	
				٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٧/١٢/٣١
١	محمد ياسر مصباح محمود الأسمر	المدير العام	أردني	٧,٠٠٠	٢٤,٠٠٠
٢	توفيق عبد القادر محمد مكحل	نائب المدير العام / المجموعة المصرفية	أردني	–	–
٣	ماجد فياض محمود برجاق	نائب المدير العام / مجموعة الخدمات المساندة	أردني	–	–
٤	وليم جميل عواد دبابنه	مساعد المدير العام / الخزينة والاستثمار	أردني	–	–
٥	شاهر عيد عبد الحليم سليمان	مساعد مدير عام / التدقيق الداخلي	أردني	–	–
٦	هيام سليم يوسف حبش	مساعد المدير العام / المالية	أردني	١,٦٠٠	١,٢٠٠
٧	إسماعيل أحمد محمد أبو عادي	مساعد المدير العام / التسهيلات المصرفية	أردني	–	٤٦٨
٨	جمال محمود بكر حسن	مساعد المدير العام / الفروع	أردني	–	–
٩	عبد الحميد محمود عبد الحميد الأحول	مساعد المدير العام / العمليات المركزية	أردني	–	–
١٠	هيثم سميح بدر الدين البطيخي	مساعد المدير العام / منتجات التجزئة والأفراد	أردني	–	–
١١	سهيل محمد عبدالفتاح التركي	مدير تنفيذي / العلاقات العامة	أردني	–	٣,٦٩٤
١٢	إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	مدير تنفيذي / الدائرة القانونية	أردني	–	–
١٣	ماجد سعدو محمد مقبل	مدير تنفيذي / دائرة مراقبة الامتثال	أردني	٨٧٤	٦٥٦
١٤	سامي عبد الكريم مصابر العساف	مدير تنفيذي / دائرة أنظمة المعلومات	أردني	–	–
١٥	زهدي بهجت زهدي الجيوسي	مدير تنفيذي / التسهيلات	أردني	–	–
١٦	محمد جميل عزم حمد	مدير تنفيذي / دائرة إدارة المخاطر	أردني	–	–
١٧	سائد محمود خضر طعمه	مدير تنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي	أردني	–	–
١٨	إبراهيم فريد ادم بيشه	مدير تنفيذي / دائرة الخزينة	أردني	–	–

الأسهم المملوكة من قبل الشركات التي يسيطر عليها أعضاء مجلس الإدارة / الأشخاص المطلعين

اسم العضو / الشخص المطلع	الصفة	اسم الشركة المسيطر عليها	نسبة المساهمة في الشركة المسيطر عليها ٪	عدد الأسهم المملوكة من قبل الشركة المسيطر عليها	
				٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٧/١٢/٣١
بنك الخليج المتحد - البحرين	عضو مجلس الإدارة	شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول	٧٢,٩١	١٢٣,٢٧٠	٤١٨,٣٠٨
شركة الفتوح القابضة - الكويت	عضو مجلس الإدارة	شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت	٤٩,٦٥	٥٠,٩٩٦	٣٨,٢٤٧
شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت	عضو مجلس الإدارة	بنك برقان – الكويت	٥٤,٥٨	٥٠,٨٣٥,٠٧٢	٣,٦٦٣,٨٠٥
شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت	عضو مجلس الإدارة	بنك الخليج المتحد – البحرين	٩٠,٧	٢٢٦,٦٦٧	٣٣,٠٦٨,١٧٢

عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة وممثليهم وأقارب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٧

الرقم	الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الأسهم كما في	
				٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٧/١٢/٣١
١	زكية إبراهيم محمود مراد	زوجة فاروق عارف شحاده العارف / عضو مجلس الإدارة	أردنية	١٤,٤٠٩	١٠,٨٠٧
٢	هند محمد إسماعيل جبر	زوجة محمد ياسر مصباح الأسمر / المدير العام	أردنية	٥,١٦٦	٢٢,٦٢٥
٣	شهيره عبد القادر ناجي بدير	زوجة توفيق عبد القادر محمد مكحل / نائب المدير العام – المجموعة المصرفية	أردنية	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
٤	وسام عارف أسعد جعارة	زوجة جمال محمود بكر حسن / مساعد المدير العام - الفروع	أردنية	-	٣١٢
٥	سهير مصطفى عبد الفتاح التركي	زوجة سهيل محمد عبد الفتاح التركي / مدير تنفيذي – العلاقات العامة	أردنية	١٦٦	١٢٥

٤ب/١٨ بلغ إجمالي الأجور والأتعاب والرواتب والعلاوات ومصاريف السفر والانتقال المدفوعة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء الرئيسيين في البنك والشركات التابعة في عام ٢٠٠٨ مبلغ ٢,٥٦٨,٨٦٠ دينار باستثناء المكافآت والحوافز المرتبطة بالإنتاجية.

٤ب/١٩ **التبرعات**: بلغ إجمالي تبرعات البنك والشركات التابعة لعام ٢٠٠٨ مبلغ ١٨٣,٢٣٨ دينار حسب الجدول أدناه:

الجهة	المبلغ/دينار
جمعيات ومراكز خيرية	١٢٢,٨٧٥
أندية	٣,٤٥٠
نشاطات اجتماعية	٢٤,٣٢٣
ابحاث ومؤتمرات	٥,٢٥٠
تبرعات الشركات التابعة	١٠,٣٧٣
تبرعات الفروع الخارجية	١٥٨
اخرى	١٦,٨٠٩
المجموع	**١٨٣,٢٣٨**

٤ب/٢٠ تعاقد البنك مع الشركة التابعة (شركة الشرق العربي للتأمين) للحصول على تغطيات تأمينية عامة للبنك بما فيها التأمين الصحي والحوادث للموظفين وبلغ إجمالي قيمة العقود ٥٨٥,٧١٦ دينارا. ولم يعقد البنك، عدا ذلك، أية عقود أو مشاريع أو ارتباطات مع شركات تابعة أو شقيقة أو حليفة أو مع رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم.

٤ب/٢١ يساهم البنك في خدمة البيئة والمجتمع المحلي، وقد تم إيضاح ذلك ضمن الجزء الخاص بإنجازات البنك لعام ٢٠٠٨ في هذا التقرير.

٤ج ١-٥ **البيانات المالية**: وردت ضمن التقرير.

٤ د **تقرير مدققي الحسابات** : ورد ضمن التقرير.

٤هـ **إقرارات مجلس الإدارة**

٤هـ/ ١ يقر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال السنة المالية ٢٠٠٩ .

٤هـ/ ٢ يقر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك.

تواقيع رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة	التواقيع
١- دولة السيد عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي / ممثل الشركة الإستراتيجية للإستثمارات	
٢- السيد فيصل حمد مبارك الحمد العيار / ممثل بنك الخليج المتحد	
٣- السيد محمد أحمد محمد أبو غزالة	
٤- السيد مسعود محمود جوهر حيات / ممثل شركة الفتوح القابضة	
٥- السيد طارق محمد يوسف عبد السلام / ممثل شركة مشاريع الكويت (القابضة)	
٦- السيد عماد جمال أحمد القضاه / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	
٧- السيد فاروق عارف شحادة العارف	
٨- الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس / ممثل بنك الخليج المتحد	

٤هـ/ ٣ نقر نحن الموقعين أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في هذا التقرير

رئيس مجلس الإدارة	المدير العام	المدير المالي
عبد الكريم الكباريتي	محمد ياسر الأسمر	هيام سليم حبش

دليل الحاكمية المؤسسية

(التحكم المؤسسي)

CORPORATE GOVERNANCE MANUAL

المحتويات

المقدمة	٣
رسالة البنك فيما يتعلق بالتحكم المؤسسي	٣
الإطار القانوني للدليل	٣
الممارسات السليمة للتحكم المؤسسي	٤
أطراف الحاكمية المؤسسية	٤
مجلس الإدارة	٤
– الواجبات والمسؤوليات	٤
– تشكيلة أعضاء المجلس	٥
– رئيس المجلس	٥
– تنظيم أعمال المجلس	٥
– معايير عضوية مجلس الإدارة	٦
اللجان المنبثقة عن المجلس	٧
– لجنة التدقيق والمخاطر	٧
– لجنة الترشيحات والمكافآت	٨
– لجنة التحكم المؤسسي	٨
– لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات	١١
الإدارة التنفيذية	١١
اللجان التنفيذية	١١
أنظمة الضبط والرقابة الداخلية	١٢
– الهياكل التنظيمية وتنظيم العمل في البنك	١٢
– أهم مهام وواجبات الدوائر المختلفة بالبنك	١٣
– دائرة التسهيلات	١٣
– دائرة عمليات الائتمان	١٤
– ادارة الخزينة والاستثمار	١٥
– دائرة التدقيق الداخلي	١٦
– دائرة إدارة المخاطر	١٨
– دائرة الامتثال	١٨
– ميثاق اخلاقيات لعمل	١٩
علاقة البنك مع المساهمين	٢٠
الشفافية والإفصاح	٢٠

المقدمة Introduction

لقد أصبحت أسس وقواعد الحاكمية المؤسسية من ابرز الموضوعات المطروحة على صعيد اقتصاديات كافة دول العالم باعتبارها عنصراً هاماً وفاعلاً لتعزيز النجاح والإصلاح الاقتصادي خصوصاً في ظل العولمة وانفتاح الاقتصاديات الدولية على بعضها البعض. وغني عن القول أن هذه المبادئ والأسس أصبحت ضرورية للقطاعين العام والخاص على حد سواء كمتطلب رئيس لتعزيز الثقة في اقتصاد أي دولة ودليل على توفر مبادئ حسن الإدارة و الشفافية والمحاسبة. إن الحاكمية الجيدة أساس نجاح المؤسسات وتعتمد إلى حد بعيد على المهارات والخبرات وعلى المعرفة التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

يمكن تعريف الحاكمية المؤسسية على أنها عبارة عن [1] " مجموعة الأنظمة والهياكل التنظيمية التي توضح مسؤوليات وواجبات مختلف المستويات الإدارية في البنك ومجلس إدارته ومساهمي البنك بالإضافة إلى الجهات ذات العلاقة التي تهتم بالبنك وذلك كله من اجل ضمان تمكن البنك من تحقيق أهدافه في ظل وجود عملية رقابية فعالة وبالتالي المساعدة على استغلال موارد المؤسسة بكفاءة ".

وينظر البنك الأردني الكويتي بمفهومه الخاص إلى الحاكمية المؤسسية على أنها مفتاح ثقة العملاء وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بالبنك، فالحاكمية المؤسسية هي الطريقة والأسلوب الذي تدار به علاقات البنك مع نفسه ومع الأطراف الأخرى المتأثرة به.

يؤمن البنك الأردني الكويتي بأن توفير حاكميه مؤسسية جيدة يؤدي إلى إدارة جيدة للبنك ويعمل على تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية، بالإضافة إلى إيمانه المطلق بان وجود حاكميه جيدة لدى كافة مؤسسات المملكة سوف يؤدي إلى وجود مؤسسات كفؤه بالإضافة إلى توفير بيئة تنافسية مناسبة، مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني بشكل عام، خصوصاً وأن البنوك تلعب دوراً هاماً في النظام المالي، وتعتمد على ودائع عملائها في أعمالها مما يؤكد على أهمية وجود حاكميه مؤسسية جيدة لديها.

وعليه فقد قرر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي تبني دليل الحاكمية المؤسسية (يشار إليه لاحقاً بالدليل) والذي تم إعداده وفقاً لأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص واستناداً إلى تعليمات وإرشادات البنك المركزي الأردني، حيث يهدف البنك من تبنيه لهذا الدليل الوصول إلى تحقيق مبادئ الحاكمية المؤسسية المتمثلة بعدالة معاملة كافة الجهات ذات العلاقة بالبنك Stakeholders والشفافية والإفصاح عن وضع البنك المالي والإداري الحقيقي والمسائلة في العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات المختلفة الأخرى، بالإضافة إلى المسؤولية من حيث الفصل الواضح في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات.

رسالة البنك بخصوص التحكم المؤسسي Mission

يهدف البنك الأردني الكويتي إلى الوصول لأفضل المعايير المتعلقة بأخلاقيات العمل من كافة جوانبه وذلك من خلال الإفصاح عن نتائج البنك بكل دقة وشفافية إلى جانب المحافظة على التقيد التام بالقوانين والتشريعات المختلفة التي تحكم عمل البنك.

الإطار القانوني ومصادر اعداد الدليل Legal Framework

يرتبط التحكم المؤسسي الفعال بعوامل داخلية تشمل مدى فعالية التعامل بين إدارة البنك ومجلس الإدارة والمساهمين إضافة إلى الجهات ذات العلاقة. أما العوامل الخارجية والتي تدعم وتوفر تحكم مؤسسي جيد فيمكن إدراجها بما يلي:-

- قانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠.
- قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧.
- قانون الأوراق المالية رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢.
- قانون ضمان الودائع رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ بالإضافة الى كافة القوانين التي تحمي حقوق المساهمين والمودعين والأطراف ذات العلاقة.
- الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى القوانين المذكورة أعلاه.

كما استند البنك إلى المصادر التالية والتي شكلت أساس إعداد هذا الدليل: -

- دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن الصادر من قبل البنك المركزي الأردني في العام ٢٠٠٧.
- إصدارات لجنة بازل حول الموضوع.
- إصدارات دول OECD والبنك الدولي بهذا الخصوص.
- وضع البنك الحالي في مجال الحاكمية المؤسسية.
- إصدارات مختلفة مهنية تتحدث عن الحاكمية المؤسسية.
- المعايير المحاسبية والمعايير الدولية للتقارير المالية والتي يستخدمها المستثمرون لمساءلة إدارة البنك.

---

(١) حسب تعريف منظمة دول التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD).

الممارسات السليمة للتحكم المؤسسي Best Practices

ان تنظيم عملية التحكم المؤسسي بالإضافة إلى الأطر القانونية والتنظيمية تختلف بشكل واسع بين الدول ، ومع هذا فان التحكم المؤسسي السليم يمكن تحقيقه بغض النظر عن النموذج الذي تتبناه المؤسسة المصرفية طالما أن هناك وظائف أساسية تعمل كما يجب .

هنالك أربعة أشكال من الرقابة يجب تضمينها الهيكل التنظيمي لأي بنك لضمان تحقيق رقابة فعالة وهي: -

١. الرقابة من قبل مجلس الإدارة.

٢. الرقابة من قبل الأشخاص غير المكلفين بالأعمال اليومية.

٣. الرقابة المباشرة من وحدات العمل نفسها.

٤. إدارة مستقلة لوظائف المخاطر، الامتثال وخضوع كل ذلك لإجراءات التدقيق الداخلي.

أولاً : أطراف الحاكمية المؤسسية ذات العلاقة (Stakeholders)

وتاليا بعض الأمثلة على ذلك:

١. المساهمون (Shareholders)

امتلاك الأسهم في الشركات المساهمة العامة تعطي صاحبها حقوقاً مختلفة، حيث أن السهم يمكن شراؤه، بيعه، أو تحويله، أو تعطيه الحق في أرباح الشركة، بينما تحصر مسؤوليته في حدود قيمة استثماره فقط.

كذلك تعطي الأسهم صاحبها الحق في معرفة المعلومات المختلفة التي تخص الشركة بالإضافة إلى حقه في التأثير على القرارات المختلفة المتعلقة بالشركة، وبالتالي كان من المهم جداً أن يركز الدليل على حماية حقوق كافة مساهمي البنك.

٢. أعضاء مجلس الإدارة (Directors)

المسؤول الأساسي والأول عن إدارة البنك وأدائه هم أعضاء مجلس الإدارة، حيث يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالنيابة عن المساهمين بإدارة البنك، وتغطي التشريعات والقوانين المختلفة واجباتهم ومسؤولياتهم (مثل قانون الشركات، قانون البنوك ... الخ).

٣. الموظفون (Employees)

كافة موظفي البنك عليهم مسؤولية في تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية كجزء من مسؤولياتهم في تحقيق أهداف البنك، كل فيما يخصه.

يجب على موظفي البنك أن يتمتعوا بالمعرفة الضرورية والمهارات والمعلومات والصلاحيات للقيام بأعمال البنك، وهذا يتطلب الفهم الكامل للبنك وللصناعة وللسوق والمخاطر التي يواجهونها.

من خلال سعي الموظفين لتحقيق هذه المتطلبات فإنهم سوف يساهمون بشكل ايجابي في أداء وإنجازات البنك والنجاح في ذلك سوف يؤدي إلى الأمان والرضا الوظيفي.

٤. الدائنون (Creditors)

الأطراف المختلفة التي ترتبط مع البنك بعلاقات تعاقدية مثل العملاء، الموردون، الدائنون هم أساس لأي مؤسسة.

العلاقة بين البنك والإطراف المختلفة تعتمد على الثقة التي يتم تطويرها بين البنك والأطراف المختلفة الأخرى

ثانياً : مجلس الإدارة Board of Directors

الواجبات والمسؤوليات Duties & Responsibilities

تحقيقاً لمبادئ التحكم المؤسسي فإن مجلس إدارة البنك يقوم بالمهام والمسؤوليات الرئيسية التالية ووفقا لما ورد في نظام البنك الأساسي إضافة إلى ما نص عليه قانون البنوك والشركات والتشريعات الأخرى ذات العلاقة: -

١. مجلس إدارة البنك هو المسؤول الأول عن سلامة الوضع المالي للبنك، وعن التأكد من قيام البنك بتلبية مسؤولياته المختلفة تجاه كافة الأطراف التي تشمل البنك المركزي، المساهمين، المودعين، الدائنين، الموظفين والمستثمرين، وأية جهات أخرى لها مصالح او ذات علاقة بالبنك.

٢. يقوم المجلس بعملية رسم الأهداف الإستراتيجية للبنك والرقابة على الإدارة التنفيذية التي يقع عليها عبء العمليات التشغيلية اليومية للبنك.

٣. يقوم المجلس بالمصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتأكد المستمر من فعاليتها في إدارة المخاطر المختلفة التي يواجهها البنك.

٤. يقوم المجلس بالتأكد من مدى تقيد البنك بالخطط الإستراتيجية والسياسات والإجراءات المختلفة المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات المختلفة النافذة.

٥. يقوم المجلس بالتأكد من تمتع البنك بالنزاهة في كافة أعماله، حيث وفر المجلس ميثاق لأخلاقيات العمل، عبر فيه عن القيم والمبادئ الأخلاقية للبنك وفق المرتكزات الأساسية التالية: النزاهة، الامتثال للقوانين، الشفافية، والولاء للبنك وقد تم تعميم هذا الميثاق على كافة موظفي البنك وأعضاء المجلس ونشره للجمهور.

٦. يقوم المجلس بالتأكد من توفر سياسات مكتوبة (واعتماد هذه السياسات) تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك، وبأنها معممة على كافة المستويات الإدارية، ويتم مراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأي تغييرات تطرأ على القوانين والتعليمات المختلفة التي تحكم عمل البنك.

٧. يقوم المجلس بتعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والأخلاق الحميدة والخبرة والكفاءة المهنية، و يتم تقييم المدير العام سنوياً من قبل المجلس.

٨. يقوم المجلس بالموافقة على تعيين أو استقالة المدراء التنفيذيين في البنك.

٩. يقوم المجلس بالتقييم الذاتي لأدائه – من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت- على الأقل مرة واحدة سنوياً وفق آلية واضحة.

١٠. يقوم المجلس بإقرار خطط إحلال Succession plans للمدراء التنفيذيين للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توافرها لشاغلي هذه الوظائف.

تشكيلة أعضاء المجلس Structure of the Board

١. تتصف تشكيلة أعضاء المجلس بالتنوع في الخبرة العملية والمهنية.

٢. يمكن ان يضم المجلس أعضاء تنفيذيين (الذين يشغلون وظائف بالبنك) وأعضاء غير تنفيذيين، ويكون أغلبية أعضاء المجلس غير تنفيذيين .

٣. يراعي البنك دائماً أن يكون هناكً ثلاثة أعضاء مستقلين على الأقل(Independent Directors) ضمن تشكيلة المجلس.

٤. يعرف البنك العضو المستقل أنه العضو الذي لا تربطه بالبنك أي علاقة يمكن أن تؤثر على موضوعية وحيادية حكمه وقراره وبحيث تتوفر في عضو المجلس الحدود الدنيا التالية ليعتبر مستقلاً:-

- أن لا يكون قد عمل كموظف في البنك خلال السنوات الخمس السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس.
- ان لا تربطه بأي إداري في البنك قرابة دون الدرجة الثانية.
- أن لا يتقاضى من البنك أي راتب أو أتعاب مالية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر باستثناء ما يتقاضاه مقابل عضويته في المجلس.
- أن لا يكون عضو مجلس إدارة أو مالكاً لشركة يتعامل معها البنك و يستثنى من ذلك التعاملات التي تنشأ بسبب الخدمات و/او الأعمال المعتادة التي يقدمها البنك لعملائه وعلى ان تحكمها ذات الشروط التي تخضع لها التعاملات المماثلة مع أي طرف آخر ودون أي شروط تفضيلية.
- أن لا يكون شريكاً للمدقق الخارجي أو موظفا لديه أو لشركة استشارات لها تعاملات مادية مع البنك خلال السنوات الخمس السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس.
- أن لا تشكل مساهمته مصلحة مؤثرة في رأس مال البنك بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة كأن يكون حليفاً لمساهم رئيسي في البنك.

٥. يفصل البنك بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام وعلى أن لا تربط بين الرئيس والمدير العام أي قرابة دون الدرجة الثالثة.

٦. إذا كان الرئيس تنفيذيا فيقوم البنك بتعيين عضو مستقل كنائب لرئيس المجلس.

رئيس المجلس Chairman

يقوم رئيس المجلس بالإضافة إلى مهامه التقليدية بما يلي:

١. العمل على بناء والمحافظة على علاقات جيدة وبناءة تقوم على أسس الحاكمية المؤسسية بين أعضاء المجلس وبين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

٢. التأكد من وصول المعلومات الملائمة والكافية وفي الأوقات المناسبة لكافة أعضاء المجلس والمساهمين.

٣. العمل على خلق ثقافة النقد البناء وتشجيع تبادل وجهات النظر بين أعضاء المجلس خلال اجتماعات المجلس.

٤. التأكد من توفر معايير ذات مستوى عال من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.

تنظيم أعمال المجلس Organizing the Board Tasks

١. يجتمع مجلس إدارة البنك ست مرات على الأقل في السنة وتبادر الإدارة التنفيذية للبنك باقتراح المواضيع التي تراها مناسبة على جدول أعمال كل اجتماع.

٢. يقوم البنك بتزويد أعضاء المجلس بالمعلومات الملائمة والكافية وفي الأوقات المناسبة.

٣. يقوم أمين سر المجلس بتدوين اقتراحات ونقاشات ونتائج تصويت أعضاء المجلس في اجتماعات المجلس.

٤. يقوم البنك بإعداد كتيب خاص يتضمن حقوق /واجبات ومسؤوليات عضو مجلس الإدارة بشكل واضح وبحيث توزع على كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه.

٥. يقوم البنك بإعداد كتيب خاص يتضمن كافة العمليات المصرفية التي تتطلب موافقة المجلس عليها.

٦. يجب أن يكون أعضاء المجلس على إطلاع دائم و مستمر بالتطورات داخل البنك وخارجه، كذلك يقوم البنك بتزويد الأعضاء بملخص عن أعمال البنك عند التعيين وخلال فترة العضوية، بحيث يتضمن خطط البنك الاستراتيجية، أهم الأمور المتعلقة بوضع البنك الحالي وإدارة المخاطر لدى البنك وبرنامج الامتثال بالإضافة الى ميثاق أخلاقيات العمل، الهيكل التنظيمي، المدراء التنفيذيون و المدقق الخارجي.

٧. لكافة أعضاء المجلس ولجانه حق الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية في البنك.

٨. يمكن لأعضاء المجلس واللجان المختلفة المنبثقة عنه الاستعانة بمصادر خارجية لمساعدتهم في القيام بالمهام الموكولة إليهم اذا اقتضت الحاجة إلى ذلك.

٩. لدى البنك هيكل تنظيمي يبين التسلسل الإداري(بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية) ويتم الإفصاح للجمهور عن الجزء المتعلق بالإدارة العليا للبنك.

١٠. يقوم المجلس بترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين .

١١. يقوم المجلس بإعداد كتاب رسمي يبين فيه مهام ومسؤوليات وواجبات أمين سر المجلس والتي تشمل التأكد من قيام أعضاء المجلس بإتباع الإجراءات المقرة من المجلس والتأكد من انتقال المعلومات بين أعضاء المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية، إضافة إلى تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وكتابة محاضر الاجتماعات ويتم تعيين او تنحية أمين سر المجلس من قبل المجلس بالإجماع.

معايير عضوية مجلس الإدارة

تعتبر المعايير التالية الحدود الدنيا الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة:-

أ-توفر المؤهلات والشروط اللازمة للعضوية

يجب أن تتوفر في كل من أعضاء مجلس الإدارة المؤهلات والشروط الكافية لخدمة مصالح البنك والجهات الأخرى ذات العلاقة ويتضمن ذلك تحقيق ما ورد في قانوني البنوك والشركات وأية قوانين أخرى ذات علاقة. كذلك يجب أن تتوفر لدى أعضاء مجلس الإدارة أي من أو جميع الخبرات والمؤهلات التالية:-

- خبرة مصرفية ملائمة.
- مستوى معين من التعليم والتدريب.
- القدرة على الاستقلالية في الحكم على الأمور.
- المعرفة بالبيانات المالية والفهم المعقول للنسب المستخدمة لقياس الأداء وتوفر الخبرة اللازمة في مجال عمل البنك.
- توفر مهارات أو خبرات مالية / مصرفية تساهم في إثراء المجلس.
- الالتزام بتعلم أعمال البنك واستيفاء شروط المساهمة والاستعداد للاستقالة من المجلس في حال عدم القيام بالأعمال الموكلة إليه.
- وجود فهم ودراية بأفضل الممارسات الدولية في مجال الإدارة وتطبيقها.
- القدرة على التوجيه الاستراتيجي والرؤيا المستقبلية الواضحة واتخاذ القرارات السليمة.

ب- الولاء والصدق والاهتمام

يعتبر التزام أعضاء مجلس الإدارة بالصدق، الولاء والاهتمام بالبنك من أهم الجوانب للوصول إلى تحكم مؤسسي جيد من حيث حرص العضو على ان تكون علاقته بالبنك علاقة صادقة وان يقوم كأي موظف آخر بالتصريح عن أي معلومات ذات أهمية قبل إجراء أي صفقة أو تعامل تجاري مع البنك.

أما في جانب الولاء فانه في حالة حصول أي تضارب في المصالح بين العضو والبنك فأنه على جميع الأطراف أن تسعى لان تكون العملية عادلة بالنسبة للبنك، ويجب أن يطبق المجلس على أي عضو يتعامل مع البنك نفس الشروط التي يطبقها على العملاء الآخرين دون أية أفضلية.

وتحقيقا للولاء المنشود يقوم عضو مجلس الإدارة بما يلي:-

- ممارسة دورة بأمانه ووضع مصلحة البنك نصب عينيه.
- تجنب تضارب المصالح او استغلال منصبه او معلومات البنك لتحقيق مآرب شخصية والإفصاح عن اية حالات نشأت او يمكن ان تنشأ بهذا الخصوص فورا.
- إطلاع المجلس على أي تضارب محتمل في المصالح وعدم التصويت على أي قرارات تتعلق بهذا الموضوع.

اما في جانب الاهتمام فيحرص العضو على القيام بجميع الواجبات المنصوص عليها بموجب القوانين والأنظمة المرعية في هذا المجال ، ان يسعى للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من ان جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك، وعليه حضور اجتماعات المجلس والتحضير المسبق لها بشكل جيد . كذلك يجب ان يقوم بالواجبات الموكولة اليه بأمانة.

ج- الاستقلالية

حتى يتمكن المجلس من أداء دوره الرقابي على الإدارة التنفيذية والتأكد من عدم ممارستها لأي إجراءات غير سليمة فان مجلس إدارة البنك يحتفظ بعدد مناسب من الأعضاء المستقلين في المجلس (وفقا لتعريف العضو المستقل الوارد في هذا الدليل) وقد اعتبر المجلس ان ثلاثة اعضاء يعتبر مناسبا .

د- الإطلاع والمعرفة

وفي هذا المجال يجب على عضو مجلس الادارة ان يكون :-

- على فهم ودراية بالعمليات المصرفية والمخاطر التي تواجه البنك، إضافة الى البيانات المالية التي تعكس وضعه المالي.
- على دراية بالقوانين والتعليمات المطلوب من البنك التقيد بها ومتابعا للمواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية وأي تطورات تطرأ عليها.
- ملتزماً بحضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، ومراجعة كافة المواضيع المطروحة والتقارير المقدمة من الإدارة التنفيذية والمدققين الداخلي والخارجي والسلطات الرقابية التي تحكم عمل البنك.

ثالثا: اللجان المنبثقة عن المجلس Board Committees

بهدف تنظيم أعمال المجلس وزيادة كفاءته وفعاليته، قام مجلس الإدارة بتشكيل لجان مختلفة فوضها بعض الصلاحيات والمسؤوليات وبشكل يتوافق مع أهداف واستراتيجيات البنك وقد تم تشكيل هذه اللجان بشكل رسمي وبتعليمات أقرت من المجلس. علماً بأن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس من تحمل المسؤولية المباشرة لجميع الأمور المتعلقة بالبنك.

يقوم البنك بالإفصاح عن أسماء أعضاء اللجان بالإضافة لملخص عن مهامها ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك.

يمكن للمجلس أن يقوم بدمج مهام لجنة أو أكثر في لجنة واحدة إذا رأى أن في ذلك تحقيق لمصالح البنك وأفضل من الناحية الإدارية.

أ) لجنة التدقيق والمخاطر Board Audit & Risk Committee

١. تتألف لجنة التدقيق والمخاطر من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين.

٢. يقوم البنك بالإفصاح عن أسماء أعضاء هذه اللجنة في التقرير السنوي للبنك.

٣. على الأقل يجب أن تضم لجنة التدقيق عضوين حاصلين على مؤهلات وخبرات في مجالات المحاسبية أو المالية.

٤. يجب أن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في اللجنة عن عضوين أثنين.

٥. يعهد إلى لجنة التدقيق مهام ومسؤوليات لجنة ادارة المخاطر ولجنة مراقبة الامتثال في البنك.

٦. من حق اللجنة الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية تراها ضرورية لأداء مهامها، كما لها الحق في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

٧. لدى البنك كتيب (ميثاق) يبين مهام ومسؤوليات وصلاحيات لجنة التدقيق والمخاطر.

٨. تعهد الى اللجنة مسؤولية تقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين، إنهاء عمل، مكافآت، وتقييم موضوعية المدقق الخارجي. ويراعى الأمور التالية :-

- الدوران المنتظم للتدقيق الخارجي بين مكاتب التدقيق .وفي حال صعوبة تطبيق ذلك من الناحية العملية ، الدوران المنتظم للشريك الرئيسي المسؤول عن التدقيق الخارجي للبنك .
- قيام المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره .

٩. تقوم اللجنة بالاجتماع مع المدقق الخارجي، المدقق الداخلي، مسئولي الامتثال والمخاطر مرة واحدة على الأقل سنويا أو كلما دعت الحاجة لذلكً وبدون حضور الإدارة التنفيذية للبنك.

١٠. تقوم لجنة التدقيق بممارسة الدور الموكول إليها بموجب قانون البنوك والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وبحيث يتضمن ذلك وبشكل خاص:-

- مراجعة والمصادقة على خطة التدقيق الداخلي التي تشمل نطاق التدقيق وتكراره.
- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ الإجراءات التصويبية وبالوقت المناسب لنقاط الضعف في الرقابة الداخلية، عدم الالتزام بالسياسات والقوانين والتعليمات، والملاحظات الأخرى التي يتم تحديدها من قبل التدقيق الداخلي.
- التأكد من قيام البنك بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية بالشكل السليم.
- تقييم نطاق ونتائج ومدى كفاية عمليات التدقيق الداخلي والخارجي للبنك.
- التقييم المستمر لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.
- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير الجهات الرقابية وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة إجراءات التصويب.
- مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة وبصفة خاصة التحقق من أوامر الجهات الرقابية بشأن كفاية راس المال وكفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها وكافة المخصصات الأخرى وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديونا هالكة.
- التأكد من القوانين والأنظمة التي تحكم عمل البنك.
- تقوم اللجنة برفع تقاريرها وتوصياتها ونتائج ممارستها لمهامها إلى مجلس الإدارة.
- يدعى مدير دائرة التدقيق الداخلي في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها ان تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة.

وبشكل عام فان مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية للبنك فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.

أما دور لجنة التدقيق والمخاطر في جانب إدارة المخاطر فتتلخص مهامها بالآتي:

١. التوصية باعتماد إستراتيجية وسياسات إدارة المخاطر والتأكد مما يلي:

- أن تكون شاملة وموثقة لإدارة جميع المخاطر المادية.
- أن تكون ملائمة لحجم ونشاطات البنك وشركاته التابعة.
- وجود البرامج والإجراءات والأدوات (ومنها السقوف) لترجمة هذه الخطط والسياسات والتأكد من مدى تطبيقها وان أي استثناء يتم من خلال موافقات إدارية محددة.

- يتم مراجعتها بصورة دورية.
- تم إيصالها إلى المعنيين ضمن البنك.
- مراقبة الإدارات التنفيذية فيما يتعلق بإدارة مخاطر الائتمان، السوق، السيولة، التشغيلية، الامتثال والسمعة وكافة أنواع المخاطر الأخرى وذلك من خلال الإطلاع على التقارير الصادرة عن إدارة المخاطر التي توضح للجنة ما هي المخاطر التي يعمل ضمنها البنك والإجراءات المتخذة لتخفيفها، وبحيث تكون هذه التقارير ملائمة، مفصلة، وتقدم بالوقت المناسب ضمن إطار أنظمة معلومات كفؤة.

٢. متابعة المخاطر التي يعمل ضمنها البنك وقياس ماديتها والتأكد من وجود إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال وربطها مع مخاطر البنك (Risk Profile) .

٣. التأكد من المخاطر المتضمنة في المنتجات الجديدة التي يرغب البنك بالتعامل بها قبل ان يتم طرحها .

٤. التوصية باعتماد الهيكل التنظيمي لدائرة إدارة المخاطر والتأكد من استقلاليتها ومن قيامها بممارسة أعمالها ضمن إدارة مستقلة.

٥. مراجعة حجم المخاطر المقبولة Risk Appetite التي يمكن أن يتحملها البنك ويعمل ضمنها والتوصية بها لمجلس الإدارة.

٦. الإطلاع على التقارير المتعلقة بضمان استمرارية العمل Business Continuity.

٧. تقوم اللجنة برفع تقارير دورية لمجلس الإدارة.

وفيما يتعلق بدور لجنة التدقيق والمخاطر في جانب مراقبة الامتثال فيمكن إدراجه بما يلي: -

١. التوصية باعتماد سياسة مراقبة الامتثال والتأكد بخصوصها مما يلي:

- أن تكون السياسة مكتوبة.
- ان تكون ملاءمة لحجم ونشاطات البنك وشركاته التابعة.
- ان تحدد الإجراءات التي يجب إتباعها من قبل الإدارة والموظفين.
- انها توضح المتطلبات الرئيسية بشأن التعرف على مخاطر الامتثال وإدارتها ضمن جميع مستويات البنك.
- ان يتم تعميم السياسة على كافة الإدارات والعاملين في البنك.

٢. تقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك مخاطر الامتثال مرة واحدة في السنة على الأقل ومراجعتها عند إجراء أي تغييرات عليها.

٣. مراقبة ومتابعة تطبيق هذه السياسة.

٤. اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قيم الاستقامة والممارسات المهنية السليمة داخل البنك بالشكل الذي يجعل الامتثال بالقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر والمعايير المطبقة هدفاً أساسياً واجب التحقق.

٥. اعتماد الهيكل التنظيمي لدائرة مراقبة الامتثال والتأكد من استقلاليتها وبما يحقق وجود فصل بين وظيفة مراقبة الامتثال وأنشطة التدقيق الداخلي.

٦. التأكد من وجود خطة سنوية لإدارة مخاطر الامتثال وأنها تاخذ بعين الاعتبار أي قصور في السياسة او الإجراءات او التطبيق وانها مرتبطة بمدى فعالية ادارة مخاطر الامتثال القائمة وانها تحدد الحاجة الى أي سياسات او إجراءات للتعامل مع مخاطر الامتثال الجديدة الناتجة عن التقييم السنوي لهذه المخاطر.

٧. الإطلاع على الإجراءات والتدابير التصحيحية و/أو التأديبية المناسبة التي يتم اتخاذها من قبل الإدارة التنفيذية بالبنك في حال اكتشاف مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال وخاصة في حالة المخالفات التي تعرض البنك لعقوبات قانونية او تعرضه لخسائر مالية كبيرة او خسائر السمعة مع التأكد من انه يتم الإبلاغ الفوري عن هذه الحالات.

٨. الإطلاع على التقارير التي تظهر نتائج الاختبارات التي تمت بمراقبة الامتثال والتي يجب ان تتضمن تقييم مخاطر الامتثال والمخالفات وجوانب القصور التي يتم الكشف عنها والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.

ب) لجنة الترشيحات والمكافآت Compensation & Remuneration Committee

١- تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة اعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين، اثنان منهم بما في ذلك رئيس اللجنة من الاعضاء المستقلين، تجتمع على الاقل مرتين من كل عام او كلما دعت الحاجة وتكون قراراتها بالاغلبية على ان يتضمنها قرار رئيس اللجنة ويتولى امانة سرها امين سر مجلس الادارة.

٢- تقوم اللجنة بالمهام التالية:-

- تسمية اعضاء المجلس مع الاخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الاشخاص المرشحين. وفي حالات اعادة الترشيح يؤخذ بعين الاعتبار عدد مرات حضورهم ونوعية وفاعلية مشاركتهم في اجتماعات المجلس، مع مراعاة ما ورد في قانون الشركات بخصوص تجديد عضوية عضو مجلس الادارة.
- تحديد فيما اذا كان للعضو صفة العضو المستقل .
- تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت باتباع اسس محددة ومعتمدة في تقييم فعالية المجلس بالاضافة الى مدى مشاركة العضو في اجتماعات المجلس . وبحيث يكون معيار تقييم الاداء موضوعي ويتضمن مقارنة بالبنوك الاخرى، بالاضافة الى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بمتطلبات السلطات الرقابية.
- تتولى اللجنة مسؤولية توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لاعضاء مجلس الادارة، والتاكد من اطلاعهم المستمر حول احدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
- توصي لجنة الترشيحات والمكافآت بالمكافآت (بما في ذلك الراتب الشهري والمنافع الاخرى) للمدير العام . كما تقوم اللجنة بمراجعة المكافآت الممنوحة لباقي الادارة التنفيذية.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير عام على ان يتمتع بالشروط التي نص عليها قانون البنوك.
- التوصية لمجلس الإدارة بإقرار خطط الإحلال Succession Planning للادارة التنفيذية للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف.

- التوصية لمجلس الادارة بتعيين المدراء التنفيذيين.
- تتولى اللجنة مسؤولية التأكد من وجود سياسة لدى البنك تتضمن ان المكافآت / الرواتب كافية لاستقطاب اشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم وبشكل يتماشى مع المكافآت / الرواتب الممنوحة من قبل البنوك المماثلة في السوق. كما يجب ان تتضمن سياسة البنك ان يتم ربط الرواتب وبشكل جزئي بالأداء، وان توضع برامج للحوافز تهدف الى تعزيز قيمة اسهم البنك على المدى طويل الاجل وتهدف ايضا الى تعزيز البيئة الرقابية الداخلية وتؤدي الى سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك، بمعنى ان لا يتم التركيز على زيادة حصة سهم البنك من الارباح على المدى القصير فقط .
- التاكد من ان سياسة المكافآت يتم الافصاح عنها في التقرير السنوي للبنك وتحديدا مكافآت اعضاء المجلس كل على حده واعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للمدراء التنفيذيين من غير اعضاء المجلس.
- إطلاع المجلس على التقارير التي تضمن المعلومات اللازمة له لأداء أعماله .

ج- لجنة التحكم المؤسسي Corporate Governance Committee

تتألف لجنة التحكم المؤسسي من رئيس مجلس الإدارة وثلاثة أعضاء غير تنفيذيين. تجتمع اللجنة مرة على الأقل من كل عام وذلك بدعوة من رئيسها ويتولى مدير التدقيق الداخلي امانة السر . للجنة ان تقوم بدعوة أي شخص في البنك وعلى كافة المستويات الإدارية للاستئناس برأيه او مساءلته عن أي أمر من الأمور.

مهام لجنة التحكم المؤسسي

ان مهام لجنة التحكم المؤسسي بشكل رئيسي تنصب على التأكد من تطبيق ما ورد في دليل التحكم المؤسسي من كافة جوانبه وذلك من قبل كافة الإطراف المرتبطة به من إدارة تنفيذية ومجلس إدارة ولجان، إضافة إلى المراجعة الدورية للدليل من وقت لآخر أو كلما اقتضت الحاجة وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجات وتوقعات كل من البنك والسوق المصرفي .

وتاليا ابرز المهام الموكلة للجنة التحكم المؤسسي

١- التأكد من قيام المجلس برسم أهداف استراتيجية وتحديد قيم عليا للبنك وتعميمها على كافة المستويات الإدارية داخل البنك وفي هذا المجال تقوم اللجنة بالتأكد من عدة أمور منها:-

- رسم استراتيجية للبنك والعمل على إقرارها من المجلس.
- قيام مجلس الادارة باعتماد السياسات العامة للبنك بما فيها الاستراتيجية العامة والإشراف على تنفيذها بشكل يضمن عدم تضارب المصالح.
- الالتزام بميثاق اخلاقيات العمل المعتمد لدى البنك وذلك على مستوى مجلس الإدارة وكافة المستويات الإدارية في البنك.

٢- التأكد من تحديد المسؤوليات وتوضيح خطوط الاتصال والمرجعية للإداريين على مختلف مستوياتهم الإدارية وذلك ضمن الإطار التالي:-

- حدد قانون البنوك وقانون الشركات شروط ومسؤوليات مجلس الإدارة والمدير العام، حيث يعتبر المجلس مسؤولا عن الرقابة على إدارة البنك التنفيذية والتي تقوم بإدارة أعمال البنك اليومية .
- ضرورة وضوح خطوط المساءلة والمسؤولية من خلال التفويض الرسمي للصلاحيات والتأكيد على الفصل ما بين الوظائف ووجود انظمة الضبط والرقابة الداخلية المناسبة.

٣- التأكد من اهلية اعضاء مجلس الادارة لمناصبهم وان لديهم فهم واضح لدورهم في التحكم المؤسسي اضافة الى الاستقلالية في حل المشاكل واتخاذ القرارات وفي هذا الاطار يقع على عاتق اللجنة مسؤولية التأكد من عدة امور منها :-

- ان مجلس الادارة يقوم بدوره المطلوب في مجال الرقابة على اعمال البنك بما في ذلك فهم للمخاطر التي يتعرض لها البنك.
- التأكد من وجود عدد مناسب من الاعضاء المستقلين ضمن اعضاء مجلس الادارة(Independent Directors)
- التأكد من توفر المحددات و الشروط الواردة ضمن قانون البنوك بخصوص الاشخاص الذين يشغلوا رئاسة وعضوية مجلس الادارة .
- التأكد من تطبيق مبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب(Fit and Proper)
- التأكد من وجود لجنة تدقيق مشكلة من اعضاء مجلس الادارة ضمن الشروط المحددة بقانون البنوك وأنها تمارس دورها بالشكل المطلوب اضافة الى التأكد من وجود اللجان المطلوبة بموجب تعليمات البنك المركزي مثل (لجنة ادارة المخاطر ولجنة مراقبة الامتثال) .
- التأكد من وجود اللجان الكافية والمنبثقة عن مجلس إدارة البنك مع العمل على استحداث اللجان التي تظهر الحاجة إليها واللازمة لإرساء قواعد التحكم المؤسسي وتطبيق ثقافتها على كافة المستويات لدى البنك.

٤- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بواجبها فيما يتعلق بالرقابة المناسبة على أعمال البنك والقيام بدورها حسبما هو منصوص عليه في تعليمات أنظمة الضبط والرقابة الداخلية الصادرة عن البنك المركزي الأردني وذلك من خلال العديد من الأمور منها:-

- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بمهمة إدارة المخاطر (Risk Management) الأمر الذي يتضمن مهمة التأكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مقبول لكل من مخاطر الائتمان Credit Risk، مخاطر السوق Market Risk، مخاطر السيولة Liquidity Risk و المخاطر التشغيلية Operational Risk، إضافة إلى الالتزام بدورها في إدارة ومراقبة مخاطر الامتثال Compliance Risk وفقا للسياسات المعدة لهذا الغرض، وصولا إلى تحقيق عائد معقول للمساهمين دون المساس بقضايا السلامة المصرفية.
- التأكد من تطبيق مبدأ الرقابة الثنائية في كافة أعمال ونشاطات البنك وعدم اضطلاع شخص واحد للقيام بعمل كامل.
- التأكد من كفاءة الإدارة التنفيذية وكافة مدراء الدوائر بشكل عام.

٥- الاستفادة بشكل فعال من الأعمال التي يقوم بها المدققون الداخليون(Internal Auditors) والمدققون الخارجيون (External Auditors) .

٦- التأكد من قيام البنك وكجزء من عملية الموافقة على منح الائتمان بتقييم نوعية الحاكمية المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة بحيث يتم تقييم مخاطر العملاء. وقد يرى البنك مكافأة عملائه الذين تتوفر لديهم حاكمية جيدة.

من ضمن مهام مجلس الادارة وضع الانظمة والتعليمات الداخلية للبنك والتي تحدد مهام الدوائر المختلفة بما يكفل تحقيق الرقابة المطلوبة وفي هذا الاطار يبرز دور لجنة التحكم المؤسسي في توفير ما يلي بهذا الخصوص :-

١- **التدقيق الداخلي** (Internal Auditing)

ان توفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية فعالة داخل البنك يجب أن يكون مدعما بدائرة تدقيق داخلي فعالة تقوم بتقييم هذه الأنظمة باستقلالية.

تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتقييم فعالية وكفاءة العمليات ومدى التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات إضافة الى تقييم فعالية نظام إدارة المخاطر وكفاية رأسمال البنك نسبة إلى مخاطره وفق البيانات المالية للبنك، وتحقيقا لهذا الدور يجب أن يتم ما يلي:-

- التأكد من تمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية التامة من خلال قيامه برفع تقاريره وتوصياته بنتائج مهامه مباشرة الى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- التأكد من ان لجنة التدقيق هي المسؤولة عن تحديد رواتب ومزايا كادر دائرة التدقيق الداخلي وتقييم أدائه.
- التأكد من قيام كل من المدقق الداخلي ولجنة التدقيق مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الاجراءات المتخذة بشانها.

٢- **التدقيق الخارجي** External Auditing

يمثل مستوى اخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية وتقييم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية:-

- تضمن قانون البنوك المهام المطلوبة من المدقق الخارجي وبحيث يتم اختياره من ضمن قائمة يعدها البنك المركزي سنويا.
- مراعاة وجود تعاون وتنسيق بشكل كامل بين المدقق الداخلي والخارجي .

٧- مراعاة أن تتصف عملية التحكم المؤسسي بالإفصاح والشفافية.

٨- يجب أن يكون مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على فهم لهيكلية عمليات البنك، بما في ذلك العمليات التي يقوم بها البنك في مناطق او ضمن هياكل تشريعاتها تعيق الشفافية، وبهذا الخصوص يكون دور لجنة التحكم المؤسسي التأكد مما يلي:-

- التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتبع سياسات واضحة وإجراءات سليمة للعمل ضمن هذه المناطق / التشريعات.
- اجراء تقييم دوري للتأكد من مدى احتياج البنك للعمل ضمن هذه المناطق والتي تعيق الشفافية.
- إن لجنة التدقيق تراقب أعمال التدقيق الداخلي على الضوابط على الأنشطة التي تمارس في هذه المناطق وترفع التقارير اللازمة سنويا أو لدى ملاحظة أي قصور مادي إلى مجلس الإدارة.
- التأكد من وجود استراتيجيات وسياسات وإجراءات عمل تحكم المنتجات والأدوات المالية المعقدة التي يقدمها البنك، وان يكون هناك سياسات لتقييم هذه المنتجات سواء عند استخدامها أو بيعها.
- التأكد من أن وجود سياسات للتعرف، قياس، وإدارة للمخاطر المادية، بما في ذلك المخاطر القانونية ومخاطر السمعة التي يمكن ان تنشا من ممارسة البنك لأي نشاطات.
- الإطلاع على التقييم الدوري للامتثال للقوانين والأنظمة بالإضافة إلى الامتثال مع السياسات الداخلية.
- التأكد من أن هذه الأنشطة خاضعة لأعمال التدقيق الداخلي للبنك وضمن نطاق أعمال التدقيق الخارجي.
- التأكد من وصول المعلومات اللازمة للإدارة الرئيسية للبنك، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بمخاطر تلك الأنشطة ويتم رفع التقارير اللازمة لمجلس الإدارة والسلطات الرقابية ويتم الالتزام بمتطلبات الإفصاح بمقتضى القوانين والتعليمات التي يعمل بها البنك.

د) لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات Board Credit Committee

تتلخص عمل وصلاحيات اللجنة النظر في المقترحات والطلبات المقدمة من لجنة الإدارة للتسهيلات والتي تزيد عن حدود صلاحيتها.

- تتألف اللجنة من رئيس مجلس الإدارة او نائبه وعضوية اثنين من أعضاء مجلس الإدارة.
- تجتمع اللجنة أسبوعيا.
- تقوم اللجنة بمراجعة السياسة الائتمانية دوريا والتأكد من تحديثها بما يتفق مع التعليمات والتشريعات ذات العلاقة.

رابعاً : الإدارة التنفيذية Executive Management

١. تقوم الإدارة التنفيذية بوضع خطط العمل لتحقيق وتنفيذ إستراتيجية البنك وذلك عن طريق عملية تخطيط شاملة لكافة دوائر البنك.

٢. تقوم الإدارة التنفيذية وبشكل دوري بمراجعة الإنجازات المتحققة ومقارنتها مع الخطط الموضوعة وتتخذ الإجراءات التصويبية إن لزم الأمر.

٣. تقوم الإدارة التنفيذية بإعداد الموازنات التقديرية كأداة من أدوات التخطيط والرقابة.

٤. تعتبر الإدارة التنفيذية مسئولة عن إعداد وتطوير سياسات وإجراءات إدارة مختلف أنواع المخاطر وتنفيذ الاستراتيجيات المعتمدة من المجلس.

٥. تقع الأعمال اليومية التشغيلية للبنك ضمن حدود مسؤوليات ومهام الإدارة التنفيذية للبنك.

خامساً : اللجان التنفيذية Executive Committees

من أجل ضمان تحقيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في البنك فلدى البنك عدة لجان تنفيذية متخصصة تم تشكيلها لأغراض محددة ولزيادة فعالية البنك بشكل عام وهذه اللجان هي :

- **اللجنة التنفيذية.**
- **لجنة الموجودات والمطلوبات.**
- **اللجنة التوجيهية لأنظمة المعلومات.**
- **لجنة تسهيلات الإدارة.**
- **لجنة العقارات.**

وتتكون هذه اللجان من المدير العام رئيساً وعضوية بعض أو كافة نواب ومساعدي المدير العام .

بالإضافة إلى اللجان المذكورة أعلاه هناك لجنة الاستثمار في دائرة الخزينة ولجنة المشتريات ولجنة استلام الفروع الجديدة والمجددة.

والملخص التالي يبين مسؤوليات ومهام أهم اللجان التنفيذية:

- **اللجنة التنفيذية**

- تتلخص مسؤولياتها ومهامها بمتابعة إنجازات البنك المختلفة وسير خطط العمل وتقييم أوضاع البنك أولاً بأول بالإضافة إلى بحث سبل تطوير مختلف جوانب العمل بالبنك لتحقيق الأهداف الموضوعة والاستجابة لأي مستجدات بسرعة وكفاءة. تتألف اللجنة من المدير العام رئيساً وعضوية نائبيه ومساعدي المدير العام والمدراء التنفيذيين في البنك وتعقد اجتماعها بشكل شهري.

- **لجنة الموجودات والمطلوبات**

الهدف الاستراتيجي للجنة هو تعظيم ربحية البنك على المدى الطويل من خلال التخصيص الأمثل للموارد المتاحة على التوظيفات المربحة مع المحافظة على مستوى مقبول من المخاطر وبما يتوافق مع أهداف البنك وتقوم هذه اللجنة بدورين رئيسيين:

- التوزيع / التخصيص الاستراتيجي لكل من الأصول والخصوم.
- ضبط ورقابة المخاطر

بالإضافة إلى تقييم العائد / المخاطر للأصول المختلفة وتركيبة رأس المال ومؤثراتها والبحث عن مصادر الأموال وتقييمها والتسعير.

تتألف اللجنة من المدير العام رئيساً وعضوية كل من:-

- نائب المدير العام – المجموعة المصرفية، نائب المدير العام – الخدمات المساندة.
- مساعد المدير العام- الخزينة والاستثمار، مساعد المدير العام – التسهيلات.
- مساعد المدير العام – المالية، - مساعد المدير العام – منتجات التجزئة و الأفراد.
- مدير دائرة إدارة المخاطر.

وتجتمع اللجنة بشكل شهري أو كلما دعت الحاجة لذلك.

- **اللجنة التوجيهية لأنظمة المعلومات:**

حيث تضطلع هذه اللجنة بالمهام التالية :

- تحديد الاتجاه الاستراتيجي لأنظمة المعلومات على مستوى البنك.
- مراجعة سياسات تطبيق أنظمة المعلومات في البنك.
- تقديم المعلومات والتوجيه لدائرة أنظمة المعلومات حول الخطط الإستراتيجية لأنظمة المعلومات.

تتألف اللجنة من المدير العام رئيساً وعضوية كافة أعضاء اللجنة التنفيذية وتجتمع اللجنة بشكل شهري او كلما دعت الحاجة لذلك.

- **لجنة تسهيلات الإدارة**

تتلخص مهامها وصلاحياتها بما يلي:-

- الموافقة على التسهيلات ضمن سقوف محددة في السياسة الائتمانية للبنك.
- التوصية إلى لجنة مجلس الإدارة على أية طلبات تفوق صلاحيات اللجنة.
- التوصية إلى لجنة مجلس الإدارة باتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتخلفين عن السداد.
- التوصية إلى لجنة مجلس الإدارة ببرامج تسوية و/أو جدولة المديونيات المتعثرة مع مراعاة الالتزام بتعليمات البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية التابعة لها فروع البنوك الخارجية.
- الموافقة على اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتخلفين عن السداد من عملاء القروض الاستهلاكية والبيع الآجل وبطاقات الائتمان ضمن سقوف معينة.
- الإطلاع على القرارات بالموافقة أو الاعتذار ضمن صلاحيات معينة.

- تتألف اللجنة من المدير العام رئيساً ونائب المدير – مصرفية نائبا وعضوية كل من نائب المدير العام – خدمات مساندة ومساعد المدير العام – فروع، مساعد المدير العام – بنكية خاصة وتجزئة، مساعد المدير العام – تسهيلات و يشارك المدير التنفيذي / الدائرة القانونية مستشارا قانونيا للجنة ويكون مدير دائرة عمليات الائتمان سكرتيراً للجنة.
- تجتمع اللجنة مرتين في الأسبوع على الأقل.

سادساً : أنظمة الضبط والرقابة الداخلية Internal Control

١. تتم مراجعة هيكل انظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي مرة واحدة على الاقل سنويا .

٢. يقوم المجلس بتضمين التقرير السنوي تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي (Financial Reporting) وبحيث يتضمن ذلك:
- توضيح لمسؤولية الإدارة التنفيذية عن وضع أنظمة الرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي.
- توضيح لإطار العمل الذي قامت باستخدامه الإدارة التنفيذية لتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.
- تقييم الإدارة التنفيذية لأنظمة الرقابة الداخلية كما بتاريخ البيانات المالية.
- الإفصاح عن أي مواطن ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية ذات قيمة جوهرية.
- تقرير من المدقق الخارجي يبين رأيه في تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الرقابة الداخلية.

٣. على البنك القيام بإعداد تعليمات وإجراءات يتمكن بموجبها موظفو البنك من الإبلاغ وبشكل سري عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات، وبحيث يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ومتابعتها، ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق والمخاطر.

الهياكل التنظيمية وتنظيم العمل في البنك Organizational Structures

تحقيقا لمبادئ الرقابة الداخلية وأسس الحاكمية المؤسسية وبشكل خاص الرقابة الثنائية ووضوح خطوط السلطة والمسؤولية فقد قام البنك بتوزيع المهام والواجبات بين الدوائر المختلفة للبنك وقام بتحديد خطوط السلطة والمسؤولية بشكل واضح بالإضافة إلى وضع السياسات التفصيلية المختلفة وإقرارها من المجلس ومن أهم هذه السياسات السياسة الائتمانية والسياسة الاستثمارية في البنك، هذا إلى جانب السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر ومراقبة الامتثال.

في هذا الإطار يشير الهيكل التنظيمي للبنك إلى تربع مجلس الإدارة على قمة الهرم ثم يأتي دور رئيس مجلس الإدارة ومن ثم المدير العام هذا وقد تم تقسيم العمل في البنك بين ثلاثة مجموعات رئيسية.

المجموعة الأولى

المجموعة المصرفية، وتضم أنشطة التسهيلات المصرفية والخزينة والاستثمار ومنتجات التجزئة والأفراد وكل نشاط من هذه الأنشطة مقسم إلى أنشطة فرعية لضمان التخصص في العمل وتحقيقاً لمبادئ الرقابة الداخلية.

المجموعة الثانية

مجموعة إدارة المخاطر وتضم مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق إلى جانب مراقبة الالتزام.

المجموعة الثالثة

مجموعة الخدمات المساندة، وتضم هذه المجموعة أنشطة إدارة الفروع، أنظمة المعلومات، العمليات المركزية، المالية، والخدمات الإدارية. وكل نشاط من هذه الأنشطة يضم أنشطة فرعية أخرى محددة.

هذه المجموعات الثلاثة يرأسها نواب للمدير العام تبعيتهم للمدير العام مباشرة، مع الإشارة إلى ان دوائر المخاطر والامتثال ترفع تقاريرها أيضا إلى لجنة التدقيق والمخاطر وذلك من خلال نائب المدير العام مخاطر و امتثال.

وهناك دوائر أخرى يرأسها مدراء دوائر وتتبع مباشرة للمدير العام وهي الدائرة القانونية، العلاقات العامة، شؤون الموظفين، والتخطيط الاستراتيجي.

أما دائرة التدقيق الداخلي فتتبع مباشرة لرئيس مجلس الإدارة وترفع تقاريرها له وللجنة التدقيق والمخاطر.

اهم مهام وواجبات الدوائر المختلفة في البنك

قام البنك بتنظيم أعمال الدوائر المختلفة في البنك من حيث وضع الهياكل التنظيمية المناسبة لكافة الدوائر وتحديد مهام وواجبات الدوائر وعمل وصف وظيفي للوظائف المختلفة في الدوائر وكما يلي :

دائرة التسهيلات

يشير الهيكل التنظيمي إلى رئاسة الدائرة من قبل مساعد المدير العام –تسهيلات ويقسم العمل بين ثلاثة دوائر ووحدتين: دائرة تسهيلات الشركات، دائرة التسهيلات التجارية والمتوسطة، دائرة متابعة ومعالجة الائتمان بالإضافة إلى وحدة المعلومات ووحدة التحليل المالي.

أما المهام والواجبات لدوائر ووحدات ادارة التسهيلات فهي كما يلي:

دائرة تسهيلات الشركات

- دراسة وإدارة التسهيلات المباشرة وغير المباشرة ضمن سقوف معينة ويتبع لها قروض التجمع البنكي، تسهيلات المؤسسات الحكومية، التسهيلات الخاصة بالشخصيات والفعاليات الاجتماعية والسياسية، تمويل المشاريع، التأجير التمويلي، البرامج الائتمانية الخاصة للشركات.

دائرة التسهيلات التجارية والمتوسطة

- دراسة وإدارة التسهيلات المباشرة وغير المباشرة ضمن شرائح محددة ويتبع لها القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

دائرة متابعة ومعالجة الائتمان

- المحافظة على عدم ظهور المستحقات والحد من تناميها بمعالجتها بأسس مصرفية سليمة منبثقة عن دليل وإجراءات العمل وتعليمات البنك الداخلية وبما يتناسب مع تعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية.

اضافة لذلك يتبع لدائرة التسهيلات الوحدات التالية:-

وحدة المعلومات

- إعداد الدراسات والتقارير بخصوص التسهيلات من تجاوزات، مستحقات، تسهيلات غير مستغلة... الخ، بالإضافة للتنسيق مع المدققين الداخليين والخارجيين بخصوص متطلباتهم والإجابة على تقاريرهم.

وحدة التحليل المالي

- إعداد الدراسات التحليلية للبيانات المالية ووضع التوصيات بخصوص مؤشراتها سواء لعملاء البنك أو أية مؤسسات أو شركات تكون محل اهتمام البنك، إضافة لإنشاء قاعدة بيانات مالية عن العملاء والقطاعات الاقتصادية المختلفة.

دائرة عمليات الائتمان

ويشير الهيكل التنظيمي للدائرة إلى رئاسة الدائرة من قبل مساعد المدير العام – عمليات ويتبع له مدير الدائرة ويقسم العمل بين أربعة دوائر هي: وحدة العمليات الداخلية، وحدة العمليات الخارجية ، وحدة التوثيق القانوني ،وحدة اللجان والقرارات ، بالإضافة إلى موظف خدمات مساندة . تم فصل هذه الدائرة عن ادارة التسهيلات وذلك تحقيقا لوظيفة فصل المهام (Segregation of Duties) وانسجاما مع مبدأ الرقابة الثنائية.

أما ابرز المهام والواجبات لوحدات الدائرة فهي كما يلي:

وحدة العمليات الداخلية

١. تنفيذ عمليات منح وتجديد وتعديل وإلغاء التسهيلات، وما يرافق ذلك من إعداد ومراجعة وترحيل واعتماد القيود المحاسبية الخاصة بالعمليات المنفذة.

٢. اعتماد صرف أو اعادة شيكات المقاصة العالقة بناءً على قرار الجهات ذات الصلاحية.

٣. ترحيل بيانات الضمانات والتعزيزات على النظام البنكي.

٤. ترحيل بيانات المحافظ الائتمانية لضباط الائتمان وصلاحياتهم، وكذلك صلاحيات الفروع والمكاتب في كشف الحسابات الجارية على النظام البنكي، بناءً على قرار إدارة التسهيلات.

وحدة العمليات الخارجية

١. إعداد كشوفات تصنيف الديون واحتساب مخصص التدني والاحتياطيات، وما يرافق ذلك من بيانات تتطلبها تعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية والمدقق الخارجي للبنك.

٢. إعداد كشف التركزات الائتمانية، وما يرافق ذلك من ادخالات على النظام البنكي، مثل المجموعات ذات الصلة وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين والشركات التابعة، وما إلى ذلك من بيانات تتطلبها تعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية.

٣. إعداد كشف الأخطار المصرفية لعملاء البنك، وما يرافق ذلك من طلب للأرقام السرية للعملاء من البنك المركزي الأردني، وإدخالها على النظام البنكي، واعتماد الادخالات الشهرية قبل إرسالها إلى البنك المركزي.

٤. الاستعلام المباشر عن مركزية مخاطر العملاء الجدد تجاه البنوك من خلال الربط المباشر مع البنك المركزي الأردني.

٥. الرد على استعلامات البنوك عن عملاء البنك.

وحدة اللجان والقرارات

١. تبويب وترتيب المواضيع التي يتطلب عرضها على لجنة الإدارة – تسهيلات ولجنة مجلس الإدارة – تسهيلات، وفقاً للصلاحيات المنصوص عليها في دليل سياسة الائتمان.

٢. حضور اجتماعات لجنة الإدارة – تسهيلات، واعداد قرارات تلك اللجان.

٣. إعداد محضر اجتماع لجنة مجلس الإدارة – تسهيلات.

٤. تبليغ القرارات المنبثقة عن اللجان (لجنة الإدارة – تسهيلات أو لجنة مجلس الإدارة – تسهيلات) إلى العملاء والفروع والدوائر المعنية.

٥. إعداد كتب فك الرهونات العقارية والرهن الحيازي والأسهم والسيارات.

وحدة التوثيق القانوني

١. اعداد واعتماد العقود والمستندات التي توثق العمليات ضمن سقف معين وما زاد عن هذا السقف ذلك يتم اعتماده من الدائرة القانونية.

٢. الحصول على الرأي القانوني في الحالات التي تتطلب ذلك.

٣. حفظ النسخة الأولى من العقود والمستندات في القاصات الحديدية، وبعهدة مدير الوحدة.

٤. مراسلة دائرة الخدمات الإدارية بشأن تقدير العقارات المرهونة أو المقترحة كضمان للتسهيلات.

السياسة الائتمانية

لغايات تنظيم العمل في مختلف دوائر ووحدات إدارة التسهيلات فقد اقر مجلس الإدارة دليل سياسة الائتمان لدى البنك وبحيث يؤدي تنفيذ هذه السياسة إلى أن يحقق البنك ما يلي: -

- محفظة ائتمانية نظيفة وعالية الجودة.
- تقسيم نوعي وقطاعي لمخاطر الائتمان.
- الحصول على الضمانات المناسبة والمدروسة.
- حدود قصوى لتسهيلات العميل الواحد والعملاء ذوي الصلة.
- وضع أسس ثابتة لمتابعة تحصيل الديون المستحقة وغير المدفوعة.
- وضع معايير محددة وثابتة لتصنيف التسهيلات من حيث الجودة والمخاطر.
- التقدير الجيد للمخاطر الإئتمانية من حيث: مخاطر العميل، النشاط، المخاطر الاقتصادية.
- وأخيراً، تحقيق الالتزام بتعليمات السلطات النقدية والضوابط التي تنظم منح الائتمان في البلد التي تعمل فيها فروع البنك ومكاتبه التمثيلية ووحداته الاستثمارية.

إن سياسة البنك الائتمانية تقوم على مركزية الإدارة لهذه التسهيلات حيث يتم استكمال الدراسات والتحليل والوثائق لدى إدارة التسهيلات ثم تعرض المواضيع والطلبات على اللجان المختصة لاتخاذ القرار، أما عمليات التوثيق وتنفيذ التسهيلات الموافق عليها فتقوم بها دائرة عمليات الائتمان في الإدارة العامة وذلك في إطار الرقابة الثنائية التي تفصل المنح عن التنفيذ.

من أهم ما تضمنته المعايير المهنية في سياسة البنك الائتمانية ضرورة قيام موظفي التسهيلات بإعلام المسئولين عن المعاملات المالية التي تعود لأقربائهم المباشرين لاتخاذ الإجراءات اللازمة من مبدأ الشفافية، وذلك لحماية هؤلاء الموظفين من مخاطر تضارب المصالح، كما انه لا يجوز أن تدار حسابات الأقرباء من قبل موظفين من أقاربهم.

وقد تضمنت السياسة أسس تصنيف التسهيلات حسب الاستحقاق، حسب الضمانات، حسب طريقة السداد، حسب أبعاد المخاطر وحسب الغرض منها، بالإضافة إلى بيان مراحل منح التسهيلات.

وقد تضمنت السياسة الائتمانية تفصيل لحدود الصلاحيات والجهات المخولة بالمنح وذلك على مستوى إدارة التسهيلات، إلى جانب لجان التسهيلات المختلفة.

إدارة الخزينة والاستثمار

ويشير الهيكل التنظيمي إلى رئاسة الدائرة من قبل مساعد المدير العام –خزينة واستثمار والذي يتبع له مدير الدائرة ويقسم العمل على عدة أنشطة هي: غرفة التداول، العلاقات الدولية والبنوك المراسلة، الصناديق الاستثمارية، الاستثمار المحلي، عمليات الخزينة، مكتب التنسيق مع الوحدة الخارجية والوحدة المصرفية الخارجية.

تتلخص أهم المهام والواجبات الموكلة لدائرة الخزينة والاستثمار بما يلي:

١. إدارة السيولة بالعملات الأجنبية والمحلية بالشكل الذي يساهم في زيادة العائد على حقوق المساهمين.

٢. إدارة الموجودات والمطلوبات بالعملة المحلية والأجنبية لتحقيق أكبر عائد ممكن ضمن حدود المخاطر المقبولة.

٣. إدارة المحافظ الاستثمارية بالعملات الأجنبية والمحلية من السندات والأسهم والأدوات المالية المختلفة.

٤. التنسيق مع البنوك المراسلة من أجل المحافظة على علاقات متميزة معها ومتابعة سقوف الائتمان الممنوحة للبنك.

٥. البحث المستمر عن الفرص الاستثمارية المتاحة ضمن توافقها مع السياسة الاستثمارية المعتمدة وتعليمات البنك المركزي الأردني.

٦. تقديم خدمات الاستثمار المرتبطة بالدائرة مثل التعامل بالهامش والعقود الآجلة والمشتقات والأسهم والسندات وأعمال الحافظ الأمين، أمين الاستثمار ومدير الإصدار.

٧. العمل على دعم مراكز العمل والفروع في أداء مهامها.

٨. متابعة تقارير الالتزام مع دوائر الإدارة والإدارة العليا والجهات الخارجية.

٩. إجراء الدراسات على أسهم الشركات ومتابعة أوضاعها المالية ورفع التقارير الخاصة بالاستثمار للإدارة العليا.

وفيما يتعلق بالوحدة المصرفية الخارجية فيتم ما يلي (وذلك بالتنسيق مع مكتب تنسيق أعمال الفرع في الإدارة العامة):-

١. تقديم الخدمات المصرفية إلى عملاء البنك من قبول للودائع، ومنح التسهيلات المصرفية المباشرة وغير المباشرة ومتابعة محافظ البنك من الأسهم والسندات.

٢. تمثيل البنك أمام الجهات الرسمية والغير الرسمية في قبرص.

٣. تزويد البنك المركزي القبرصي بكافة التقارير والبيانات المالية المطلوبة والمتعلقة بنشاط الفرع هناك.

٤. التنسيق مع ضابط ارتباط الوحدة المصرفية الخارجية في دائرة الخزينة لتسهيل انسياب العمل ما بين فرع قبرص وكافة الدوائر والفروع الأخرى.

٥. رفع التقارير والبيانات المالية الدورية المدققة من قبل المدقق الخارجي إلى إدارة البنك.

٦. تطبيق القوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي القبرصي والأردني الخاصة بعمل الفرع وكذلك التعليمات الإدارية والتأكد من إلمام الموظفين بها.

وتقوم الدائرة المالية بمهام (back office) للدائرة اضافة الى دور دائرة المخاطر في تحديد المخاطر المترتبة على اعمال دائرة الخزينة من كافة جوانبها.

السياسة الاستثمارية لدى البنك:

وتحقيقاً لمبادئ التحكم المؤسسي الحصيفة فقد قام البنك بتطوير سياسة استثمارية لتوظيفات الأموال بالعملات الأجنبية تم إقرارها من مجلس الإدارة حيث تضمنت هذه السياسة بشكل ملخص الآتي :

أهداف السياسة الاستثمارية: وهي التوائم مع إستراتيجية البنك للإسهام في تقوية متانة المركز المالي للبنك وتحقيق الأمان والمحافظة على السيولة وتعظيم العائد.

ومن أهم ما ورد في السياسة الضوابط والمعايير الاستثمارية حيث نصت السياسة على قيام البنك بالاستثمار في أدوات السوق النقدي وسوق راس المال بنسب محددة من مجموع مصادر الأموال مطروحاً منه الاحتياطي النقدي الإلزامي بالعملة الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني.

كذلك تضمنت السياسة تحديداً للتصنيفات الائتمانية للادوات المالية التي يمكن الاستثمار فيها وبنسب معينة كما تم تحديد السقوف المقبولة للاستثمار في أدوات الدخل الثابت وفي أدوات الملكية.

وكذلك الحال بالنسبة للتسهيلات المباشرة الممنوحة بالعملات الأجنبية حيث تم تحديدها بأن لا تزيد عن نسبة معينة من مصادر الأموال بالعملة الأجنبية.

من ناحية أخرى فقد تم تحديد استخدام المشتقات المالية فقط في مجال التحوط.

وتدار استثمارات البنك بالعملات الأجنبية والمحلية ضمن صلاحيات واضحة ومحددة و ضمن دليل الصلاحيات الموثق والمعتمد من مجلس إدارة البنك.

اما بالنسبة لاستثمارات البنك بعملة الدينار فتحكمها السياسة الاستثمارية بالدينار الأردني والتي تحدد الضوابط والمعايير الاستثمارية والضوابط العامة لذلك.

دائرة التدقيق الداخلي Internal Audit Department

تقوم فلسفة التدقيق الداخلي على أن غايتها في تقديم خدمات توكيدية واستشارية مستقلة وموضوعية لإدارة البنك تهدف إلى إضافة قيمة أو تطوير لعمليات، ومساعدة إدارة البنك في تحقيق أهدافها المقررة وذلك من خلال وضع نهج منتظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتحكم المؤسسي.

تم إعداد كتاب تكليف (charter) للدائرة وفقا لأفضل الممارسات الدولية وتاليا أهم ملامح التكليف:-

الأهداف

تعمل الدائرة على تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم توكيد معقول Reasonable Assurance حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنك وقدرتها على تحقيق ما يلي:
  ١- الدقة والاعتمادية على البيانات المالية والتشغيلية Data Integrity and Reliability
  ٢- كفاءة العمليات التشغيلية
  ٣- التوافق مع الأنظمة والتعليمات والقوانين السارية
  ٤- المحافظة على أصول وممتلكات البنك
  ٥- استمرارية العمل تحت كافة الظروف
- تقديم توكيد معقول حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة إدارة المخاطر وعمليات التحكم المؤسسي لدى البنك.
- تحسين وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات التحكم المؤسسي.
- إضافة قيمة (add value) للبنك من خلال تقديم الخدمات الاستشارية (consulting) المطلوبة لإدارة البنك.
- تحسين وتطوير العمليات والمنتجات بما يحقق أهداف البنك.

الصلاحيات Authorities

لتحقيق كافة الأهداف المناطة بدائرة التدقيق الداخلي، فان الدائرة مخولة بالصلاحيات التالية:

- تنفيذ عمليات التدقيق والمراجعة لكافة مراكز عمل البنك والشركات التابعة له.
- الرجوع والإطلاع على كافة سجلات وأنظمة وبيانات وتقارير البنك والشركات التابعة له.
- الاتصال المباشر مع كافة موظفي البنك والشركات التابعة.
- تحديد طبيعة ونطاق وتوقيت عمليات التدقيق والمراجعة.

وعلى مدراء كافة مراكز العمل لدى البنك والشركات التابعة القيام بإبلاغ دائرة التدقيق الداخلي بأية مشاكل ومخالفات هامة وجوهرية (significant incidents) حال حدوثها ودون تأخير.

الاستقلالية والموضوعية Independence and Objectivity

لضمان الاستقلالية اللازمة فان دائرة التدقيق الداخلي:

- تتبع إداريا وبشكل مباشر إلى رئيس مجلس الإدارة ووظيفياً إلى لجنة التدقيق.

- ترفع تقارير ونتائج أعمالها بشكل مباشر إلى رئيس مجلس الإدارة وإلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وبهدف ضمان موضوعية كادر وموظفي دائرة التدقيق الداخلي فانه:

- تبقى المسؤولية المباشرة على عمليات الرقابة وإدارة المخاطر ضمن المسئوليات المباشرة لمراكز العمل.
- الدائرة غير مسئولة عن أية عمليات تنفيذية، ولا توجد للدائرة أية مسئولية مباشرة أو صلاحيات تنفيذية للأنشطة التي تتولى الدائرة مسئولية مراجعتها وتدقيقها.
- ان عملية تقديم الاستشارات من قبل دائرة التدقيق الداخلي للإدارة التنفيذية لا تقلل من مسئولية الإدارة التنفيذية عن التنفيذ المناسب والرقابة على نشاطاتها المختلفة.

نطاق العمل والمسؤوليات Scope and Responsibilities

١- نطاق عمل التدقيق

- يشمل نطاق عمل الدائرة كافة مراكز عمل ونشاطات وعمليات البنك وبالشكل الذي يمكن الدائرة من تقييم مدى ملائمة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والتحكم المؤسسي وإنجاز كافة المهام والمسؤوليات المناطة بها.
- تقوم الدائرة بتنفيذ عمليات المراجعة والتدقيق الدورية استنادا إلى أولويات خطة التدقيق المبني على المخاطر (Risk-Based Audit) والمعتمد ضمن استراتيجية الدائرة التي يتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عنه.
- تتولى الدائرة كذلك تنفيذ أية مراجعات خاصة أو استشارات استنادا إلى توجيهات من رئيس مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة أو مدير الدائرة.

٢- العلاقة مع المدققين الخارجيين ومفتشي البنك المركزي

- تكون دائرة التدقيق الداخلي هي ضابط الاتصال (Liaison) ما بين المدققين الخارجيين ومفتشي البنك المركزي من جهة وبين دوائر ومراكز العمل المختلفة لدى البنك من جهة أخرى، سواء خلال عمليات المراجعة أو ضمن مرحلة الرد على الملاحظات والتقارير.
- تتولى دائرة التدقيق الداخلي عملية التنسيق مع المدققين الخارجيين في مجال التخطيط ووقت وتنفيذ عمليات التدقيق والمراجعة وذلك لضمان عدم التعارض.

المهام Mission

- حتى تتمكن الدائرة من تحقيق أهدافها فإنها تقوم بما يلي:-

١. تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنك والشركات التابعة.
٢. تقييم مدى كفاية وفعالية عمليات إدارة المخاطر والتحكم المؤسسي لدى البنك والشركات التابعة.
٣. تقييم مدى دقة وصحة البيانات والتقارير من خلال الزيارات الدورية للفروع والدوائر والشركات التابعة والتقارير اليومية التي تصدر عن دائرة التدقيق الداخلي.
٤. تقييم مدى كفاية رأس مال البنك والشركات التابعة في مواجهة كافة أنواع المخاطر المحتملة.
٥. تقييم مدى التقيد والالتزام بالتعليمات والقوانين والسياسات السارية المفعول والتي تحكم أعمال البنك.
٦. تقييم مراحل عمليات تطوير وصيانة النظم لدى البنك.
٧. إجراء كافة عمليات التحقيق الخاصة اللازمة حيال المشاكل والمخالفات الهامة والجوهرية.
٨. تقييم مدى كفاية وفعالية إجراءات المحافظة على أصول وممتلكات البنك والشركات التابعة.
٩. تقييم مدى تحقيق الأهداف المقررة للعمليات ومراكز العمل المختلفة لدى البنك.
١٠. تقييم مدى قدرة البنك والشركات التابعة على استمرارية العمل تحت كافة الظروف.
١١. متابعة التقارير والتوصيات الصادرة عن الدائرة وعن المدققين الخارجيين/مفتشي البنك المركزي للتأكد من تصويب الملاحظات وتقييم مدى كفاية الإجراءات المتخذة.
١٢. تقييم إجراءات وسياسات العمل المقترحة بالشكل الذي يضمن حسن سير العمل وتحقيق كافة المتطلبات.
١٣. مساعدة إدارة البنك في مقاومة عمليات التلاعب والاختلاس من خلال مراجعة وتقييم مدى كفاية وفعالية الإجراءات الرقابية للحد من هذه العمليات، (في حين تبقى المسئولية الرئيسية لإدارة البنك في منع واكتشاف هذه الحالات)

- تتولى دائرة التدقيق الداخلي كذلك مسؤولية مساعدة الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة من خلال تقديم الاستشارات consulting المطلوبة وفقا للمعايير وأفضل الممارسات.

المحاسبية Accountability

- إعداد وتنفيذ خطة تدقيق سنوية استنادا إلى منهج التدقيق المبني على المخاطر (Risk-Based Audit)، وبحيث تعتمد الخطة من قبل رئيس مجلس الإدارة ولجنة تدقيق مجلس الإدارة.
- رفع تقرير تفصيلي وملخص بنتائج كافة زيارات التدقيق والتحقيقات التي يتم تنفيذها، وبحيث تتضمن التقارير نطاق عمل التدقيق وأهم الملاحظات والتوصيات وإجراءات المتابعة المطلوبة.

- رفع كفاءة وفعالية عمليات التدقيق الداخلي من خلال استخدام وسائل وأدوات التدقيق الآلية وإتباع المعايير وأفضل الممارسات المتعلقة بهذا الجانب.
- تطوير كادر التدقيق الداخلي من الناحية المهنية وذلك من خلال إلحاقهم بالدورات التدريبية اللازمة لضمان مواكبة آخر التطورات في مجال مهنة التدقيق الداخلي.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ كافة أعمال الدائرة وفقا لمعايير مهنة التدقيق الداخلي وأفضل الممارسات المهنية، إضافة إلى متطلبات السلطات الرقابية التي تحكم عمل البنك.

المراجعة الدورية Periodic Assessment

يخضع هذا التكليف للمراجعة بشكل سنوي من قبل دائرة التدقيق الداخلي وذلك من أجل تقييم مدى كفايته لتمكين الدائرة من تنفيذ كافة المهام والمسؤوليات المناطة بها وتحقيق الأهداف المرجوة منها، وبحيث يتم عرض أية تعديلات على لجنة تدقيق مجلس الإدارة للحصول على الموافقة اللازمة.

التعميم الداخلي Communication

استنادا إلى معايير التدقيق الداخلي والنشرات الصادرة عن لجنة BASEL يتم تعميم هذا التكليف على كافة مراكز العمل لدى البنك والشركات التابعة للإطلاع عليه بهدف تسهيل مهمة دائرة التدقيق الداخلي في البنك.

دائرة إدارة المخاطر Risk Management Department

تدار المخاطر المختلفة التي يتعرض لها البنك من خلال دائرة مخاطر مستقلة ترتبط بنائب المدير العام- مجموعة إدارة المخاطر، وترفع تقاريرها الدورية للجنة إدارة التدقيق والمخاطر.

تشمل مسؤوليات دائرة إدارة المخاطر في البنك ما يلي:

- التعرف وقياس ومراقبة والسيطرة وكذلك إبداء التوصيات اللازمة لتخفيف Mitigate المخاطر التي تواجه البنك وضمن أعلى درجات التنسيق مع كافة خطوط العمل ذات العلاقة في البنك.
- وضع التوصيات لتحديد حجم ونوع كل من المخاطر الرئيسية المقبولة من قبل مجلس الإدارة والتأكد من موائمة المخاطر القائمة مع المخطط لها (Risk Appetite)
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر .
- التوصية عند وضع السقوف المقترحة (Limits) المختلفة للمخاطر التي يتعرض لها البنك ومراجعتها والتوصية بها للجنة التدقيق والمخاطر وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسات ادارة المخاطر
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات كافية عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك (إحصائيات نوعية وكمية تعرض في كل اجتماع لمجلس الإدارة).
- الشفافية (Transparency) في إبراز المخاطر والتأكد من وضوحها وفهمها داخلياً كذلك الإفصاح عنها للجمهور.
- تقوم لجان البنك مثل اللجنة التنفيذية، لجان الائتمان، وادارة الموجودات والمطلوبات /الخزينة، بمساعدة دائرة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
- يقوم البنك بتضمين التقرير السنوي معلومات كافية عن دائرة إدارة المخاطر وبشكل خاص هيكلها وعملياتها والتطورات التي حصلت عليها.
- تقوم الدائرة بنشر الوعي بالمخاطر (Risk Awareness) لدى موظفي البنك بما يتعلق بالطرق والأساليب الحديثة لإدارة المخاطر وبما يحقق مفهوم الشمولية بإدارة المخاطر.
- تقوم الدائرة بمتابعة ما يصدر من تعليمات وتوصيات من الجهات الرقابية المختلفة بما فيها لجنة بازل، وترجمتها ضمن خطط عمل البنك وسياساته وإجراءاته.

دائرة الامتثال Compliance Department

تعتبر عملية مراقبة الامتثال وظيفة مستقلة تهدف إلى التأكد من امتثال البنك وسياساته الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية.

١. تدار عمليات مراقبة الامتثال من خلال دائرة مستقلة، وتتبع مباشرة لنائب المدير العام- مجموعة إدارة المخاطر، وترفع تقاريرها الدورية لمجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة عنه ونسخة للإدارة التنفيذية.

٢. يقوم مجلس الإدارة باعتماد ومراقبة سياسة الامتثال بينما تعد ويتم تطويرها من قبل دائرة الامتثال وتعمم على كافة دوائر البنك.

٣. لا يتم تكليف موظفي دائرة الامتثال بأعمال تنفيذية قد يكون فيها مجالاً لتضارب المصالح.

٤. يندرج تحت مخاطر الامتثال مخاطر عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات والتشريعات الصادرة عن الجهات المختلفة التي تنظم أعمال البنك، بالإضافة إلى مخاطر عمليات غسيل الأموال ومخاطر السمعة ومخاطر عدم الالتزام بالمواثيق وسلوك أخلاقيات المهنة، ومخاطر حقوق الملكية الفكرية بما يشمل الأنظمة وأية أمور أخرى ذات علاقة.

٥. يشمل نطاق عمل مراقبة الامتثال مخاطر عدم الامتثال في كافة إدارات وفروع البنك داخل الاردن والفروع خارج الأردن والشركات التابعة.

٦. يقوم مجلس الإدارة باتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قيم الاستقامة والممارسة المهنية الصحيحة داخل البنك وبالشكل الذي يجعل الامتثال بالقوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير المطبقة هدفاً أساسياً يجب أن يتحقق، كما يقوم بتقييم مدى فعالية إدارة مخاطر الامتثال مرة واحدة سنوياً على الأقل او كلما دعت الحاجة

لذلك كما تتم مراقبة ومتابعة تطبيق سياسة الامتثال في البنك من قبل مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق المنبثقة عنه.

٧. تتلخص مسؤولية إدارة الامتثال بمساعدة الإدارة التنفيذية وموظفي البنك في إدارة "مخاطر الامتثال" التي يواجهها البنك وبشكل خاص مخاطر عمليات غسيل الأموال بالإضافة إلى تقديم النصح للإدارة التنفيذية حول القوانين والأنظمة والمعايير المطبقة وأية تعديلات تطرأ عليها.

٨. لدائرة الامتثال صلاحية الإطلاع على كافة الوثائق والسجلات والعقود التي تمكنها من أداء عملها بجودة عالية وموضوعية واستقلالية، بالإضافة إلى إطلاعها على تقارير التدقيق الداخلي وتقارير الجهات الرقابية الخارجية وفي مقدمتها البنك المركزي والجهات الرقابية التي تخضع لها فروع البنك خارج الأردن.

٩. لدائرة مراقبة الامتثال صلاحية الاتصال مع كافة موظفي البنك والشركات التابعة للحصول على المعلومات والتوضيحات التي تراها مناسبة.

١٠. يكون هناك تنسيق كامل بين دائرة الامتثال والدوائر الأخرى للحصول على التقارير المتعلقة بالامتثال والتي تؤكد سير العمل وفق التشريعات والقوانين وتعليمات الجهات الرقابية وبشكل خاص مع دائرة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

١١. تقوم دائرة مراقبة الامتثال بإعلام البنك المركزي عن أية مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال وخاصة المخالفات التي تعرض البنك لعقوبات قانونية أو تعرضه لخسائر مالية كبيرة أو خسائر السمعة، إضافة إلى إبلاغ وحدة غسل الأموال بأية حالات تستوجب ذلك.

ميثاق أخلاقيات العمل Code of Conduct

تبنى البنك ميثاق أخلاقيات العمل الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به كافة موظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية الى جانب أعضاء مجلس إدارة البنك.

وقد حدد هذا الميثاق أخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك بأربعة محاور رئيسية وهي :-

١. النزاهة.

٢. الامتثال للقوانين.

٣. الشفافية.

٤. الولاء للبنك.

ففي محور النزاهة تضمن الميثاق أن موظفي البنك ملتزمون بما يلي:-

- أموال المودعين أمانة ومسؤولية يجب الحفاظ عليها.
- عدم تعارض المصلحة الخاصة مع مصلحة البنك.
- عدم استخدام المعلومات الداخلية للمصلحة الشخصية.
- المحافظة على الموضوعية وعدم التأثر بالعلاقات الشخصية.
- عدم الدخول بعلاقات تجارية مع العملاء والموردين.
- عدم التمييز بين العملاء.
- الترفع عن قبول الهدايا والمنافع والدعوات.

أما في جانب الامتثال للقوانين والأنظمة فيجب على الموظفين الالتزام بالسرية المصرفية وبسياسات البنك وأدلة العمل لديه وايلاء العناية اللازمة في مكافحة غسل الأموال، وعدم إصدار شيكات بدون رصيد والالتزام بقرارات الإدارة.

أما في جانب الشفافية فيلتزم موظفو البنك بصحة الأرقام والبيانات والتقارير المصرح بها ودقة هذه البيانات وكفايتها وتوقيتها وتوافقها مع المعايير بالإضافة إلى التصريح عن المصالح الشخصية وسلامة وضع الموظف المالي والأنشطة التجارية الخاصة به والتصريح عن المخالفات والأضرار.

أما بالنسبة للولاء للبنك فهذا يتحقق من خلال تحقيق رسالة البنك ورؤيته وأهدافه ودوره وتحويل شعار البنك إلى واقع ملموس ونيل رضا العملاء والمحافظة عليهم بالإضافة إلى الايجابية والتميز وتحمل المسؤولية والجودة و الكفاءة وثم الدقة و التعلم المستمر، المحافظة على وقت العمل، التكيف مع ضغوط العمل بروح الفريق والاهتمام بالمظهر والسلوك وحسن التعامل، الحرص على سمعة البنك وإنجازاته، الحفاظ على موجودات البنك ومظهره، عدم الإفصاح عن أسرار العمل واستئذان الإدارة قبل الإدلاء بأي تصريح يتعلق بالبنك بأي وسيلة إعلامية.

سابعاً: علاقة البنك مع المساهمين Relations with shareholders

١. يقوم البنك بتطوير علاقات ايجابية مبنية على الشفافية مع كافة المساهمين وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع كافة المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت، كما يراعى التصويت على حدا على كل قضية تثار خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي.

٢. يقوم رؤساء اللجان المختلفة المنبثقة عن المجلس بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

٣. يتم إعداد تقرير مفصل لإطلاع المساهمين بعد انتهاء اجتماع الهيئة العامة وبحيث يشتمل على الملاحظات المختلفة والأسئلة التي طرحها المساهمين وإجابات الإدارة عليها والنتائج التي تم التوصل إليها.

٤. يقوم ممثلون عن المدققين الخارجيين بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الإجابة عن أي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.

٥. وفقا لما ورد في قانون الشركات، ينتخب أعضاء المجلس او يعاد انتخابهم خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة كما يجري انتخاب المدقق الخارجي خلال نفس الاجتماع.

ثامناً: الشفافية والإفصاح Transparency &Disclosures

١. يوفر البنك دائماً وبشكل دوري ومتاح للجميع معلومات كاملة حول نشاطاته لكافة الجهات ذات العلاقة مثل السلطات الرقابية والمساهمين والمودعين والجمهور بشكل عام مع التركيز على القضايا ذات الأثر الجوهري على البنك.

٢. يلتزم البنك التزاماً تاماً بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتعليمات الإفصاح الصادرة عن البنك المركزي والسلطات الرقابية.

٣. يتابع البنك التطورات المختلفة المتعلقة بمتطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية وبحيث تنعكس فوراً على تقاريره المالية.

٤. يلتزم البنك بتوفير خطوط اتصال تتميز بالديمومة والحرفية مع كافة الجهات ذات العلاقة من سلطات رقابية ومساهمين ومستثمرين ومودعين وبنوك أخرى ولتحقيق هذا الأمر يقوم البنك بإيجاد وظيفة علاقات مستثمرين مهمتها الأساسية توفير معلومات كاملة وموضوعية عن الأوضاع البنك المالية والإدارية ونشاطات البنك المختلفة.

٥. أن يحتوي التقرير السنوي للبنك على كافة المعلومات حول البنك بشكل شفاف وموضوعي.

٦. نشر تقارير دورية تحتوي معلومات مالية ربع سنوية، بالإضافة إلى نشر تقرير من المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة، وملخصات دورية للمساهمين والمحللين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية.

٧. عقد اجتماعات دورية بين الإدارة التنفيذية في البنك والمستثمرين والمساهمين.

٨. يقوم البنك بتوفير المعلومات الواردة في تقاريره السنوية أو الدورية على الموقع الالكتروني للبنك باللغتين العربية والإنجليزية وبحيث يتم تحديث المعلومات باستمرار.

٩. يجب أن تتضمن التقارير التي يقدمها البنك إفصاح من الإدارة التنفيذية عن نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك وأي اثر أو مخاطر مستقبلية من الممكن أن تؤثر على الوضع المالي العام للبنك.

١٠. تعميقاً لمبدأ الشفافية والإفصاح يجب أن يتضمن التقرير السنوي للبنك على وجه الخصوص الأمور التالية:

- دليل الحاكمية المؤسسية لدى البنك ومدى الالتزام به.
- معلومات كاملة عن أعضاء مجلس الإدارة تتضمن المؤهلات والخبرات ومقدار حصته من رأس المال ووصفه كتنفيذي أو مستقل أو غير تنفيذي، عضويته في لجان المجلس وتاريخ التعيين في المجلس ، أي عضويات في مجالس إدارة أخرى ، بالإضافة إلى المكافآت والرواتب التي حصل عليها ، وأية قروض ممنوحة له من البنك وأي عمليات بين البنك والعضو أو شركاته أو الأطراف ذوي الصلة به .
- ملخص لمسؤوليات ومهام اللجان المنبثقة عن المجلس.
- عدد مرات اجتماع المجلس ولجانه.
- ملخص عن سياسات المكافآت لدى البنك ورواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا.
- شهادة المجلس بكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- وصف لهيكل ونشاطات إدارة المخاطر والامتثال.
- المساهمين الرئيسيين في البنك وفي الشركات التي تساهم بشكل رئيسي في البنك.

الفروع والمكاتب العاملة

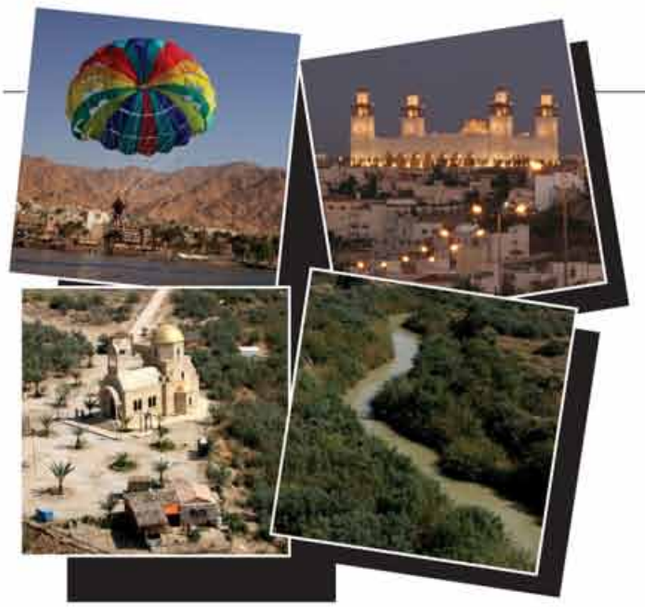

فروع منطقة عمان

- **الفرع الرئيسي**
  هاتف ٥٦٢٩٤٠٠ ، فاكس ٥٦٩٤١٠٥
- **فرع العبدلي**
  هاتف ٥٦٦٢١٢٦ ، فاكس ٥٦٦٢٣٧٤
- **فرع جبل عمان**
  هاتف ٤٦٤١٣١٧ ، فاكس ٤٦١١٣٩١
- **فرع الوحدات**
  هاتف ٤٧٧٧١٧٤ ، فاكس ٤٧٥٠٢٢٠
- **المركز التجاري**
  هاتف ٤٦٢٤٣١٢ ، فاكس ٤٦١١٣٨١
- **فرع تلاع العلي**
  هاتف ٥٥٣٢١٦٨ ، فاكس ٥٥١٨٤٥١
- **فرع جبل الحسين**
  هاتف ٥٦٥٨٦٦٤ ، فاكس ٥٦٥٨٦٦٣
- **فرع ابو علندا**
  هاتف ٤١٦٢٧٥٦ ، فاكس ٤١٦١٨٤١
- **فرع اليرموك**
  هاتف ٤٧٧٩١٠٢/٣ ، تلفاكس ٤٧٥٠٢٢٠
- **فرع وادي السير**
  هاتف ٥٨٥٨٨٦٤ ، فاكس ٥٨١٠١٠٢
- **فرع الجبيهة**
  هاتف ٥٣٤٦٧٦٣ ، فاكس ٥٣٤٦٧٦١
- **فرع عمره / ام اذينه**
  هاتف ٥٥٣٥٢٩٣ ، فاكس ٥٥١٦٥٦١
- **فرع عبدون**
  هاتف ٥٩٢٤١٩٥ ، فاكس ٥٩٢٤١٩٤
- **فرع ابو نصير**
  هاتف ٥٢٣٥٢٢٣ ، فاكس ٥٢٣٥٢٢٦
- **فرع ماركا**
  هاتف ٤٨٨٩٥٣١ ، فاكس ٤٨٨٩٥٣٠
- **فرع ابن خلدون**
  هاتف ٤٦١٣٩٠٢/٣ ، فاكس ٤٦١٣٩٠١
- **فرع الشميساني**
  هاتف ٥٦٨٥٤٠٣ ، فاكس ٥٦٨٥٣٥٨
- **فرع سوق الخضار**
  هاتف ٤١٢٧٥٨٨ ، فاكس ٤١٢٧٥٩٣
- **فرع المدينة المنورة**
  هاتف ٥٥٣٣٥٦١ ، فاكس ٥٥٣٣٥٦٠
- **فرع الصويفية**
  هاتف ٥٨٥١٠٢٧ ، فاكس ٥٨٥١٩٣١
- **فرع حي نزال**
  هاتف ٤٣٨٣٩٠٦ ، فاكس ٤٣٨٣٩٠٥
- **فرع مكة مول**
  هاتف ٥٥١٧٩٦٧ ، فاكس ٥٥١٧٨٣٦
- **فرع الرابية**
  هاتف ٥٥١٠٨٣٩ ، فاكس ٥٥١١٤٧٩
- **فرع شارع عبد الله غوشة / مجمع جبر**
  هاتف ٥٨٥٠٣٩٢ ، فاكس ٥٨٥٠٣٢٧
- **فرع المقابلين**
  هاتف ٤٢٠٢٧٢٣ ، فاكس ٤٢٠٢٧١٥
- **فرع مرج الحمام**
  هاتف ٥٧٣١٠٥٣ ، فاكس ٥٧١٦٨٣٢
- **فرع سيتي مول**
  هاتف ٥٨٢٤٦٩٨ ، فاكس ٥٨٢٥٤٢٦
- **فرع وادي صقرة**
  هاتف ٥٦٧٩٢٤١ ، فاكس ٥٦٧٩١٤٦
- **فرع دابوق**
  هاتف ٥٤١٢٢١٢ ، فاكس ٥٥٢١٣٣٧
- **فرع المدينة الرياضية**
  هاتف ٥١٦٢١٦٥ ، فاكس ٥١٦٢٣٥٨
- **مكتب مركز الملك عبد الله**
  هاتف ٤٦٢٦٩٩٠ ، فاكس ٤٦٢٦٩٩٥
- **مكتب مكة مول**
  هاتف ٥٨١٣٩٥٤ ، فاكس ٥٨١٤٢٢٩
- **مكتب جامعة البترا**
  هاتف ٥٧١١٢٨٣ ، فاكس ٥٧١٣٠٧٩
- **مكتب صويلح**
  هاتف ٥٣٥٩٩٨٦ ، فاكس ٥٣٥٩٩٦٤

فروع منطقة الوسط

- **فرع البقعة**
  هاتف ٤٧٢٥٠٩٠ ، فاكس ٤٧٢٦١٠١
- **فرع مأدبا**
  هاتف ٠٥/٣٢٥٣٥٦٨ ، فاكس ٠٥/٣٢٥٣٥٦٩
- **مكتب السلط**
  هاتف ٠٥/٣٥٥٨٩٩٥ ، فاكس ٠٥/٣٥٥٨٩٩٤
- **مكتب جامعة عمان الأهلية**
  هاتف ٠٥/٣٥٠٠٠٢٩ ، فاكس ٠٥/٣٥٠٠٠٤٨

فروع منطقة الشمال

- **فرع اربد**
  هاتف ٠٢/٧٢٤٣٦٦٥ ، فاكس ٠٢/٧٢٤٧٨٨٠
- **فرع شارع الحصن / اربد**
  هاتف ٠٢/٧٢٤٨٤٩٦/٧ ، فاكس ٠٢/٧٢٤٨٤٩٨
- **فرع جامعة اليرموك**
  هاتف ٠٢/٧٢٥٦٠٦٥ ، فاكس ٠٢/٧٢٥٥٢١٥
- **مكتب المفرق**
  هاتف ٠٢/٦٢٣٥٩٠١ ، فاكس ٠٢/٦٢٣٥٩٠٢

فروع منطقة الجنوب

- **مكتب الكرك**
  هاتف ٠٣/٢٢٩٦١٠٢ ، فاكس ٠٣/٢٣٩٦١٠٣
- **فرع العقبة**
  هاتف ٠٣/٢٠١٥١٩٠ ، فاكس ٠٣/٢٠١٦١٨٨

فروع منطقة الزرقاء

- **فرع الزرقاء**
  هاتف ٠٥/٣٩٩٧٠٨٨ ، فاكس ٠٥/٣٩٩٨٦٧٧
- **فرع الرصيفة**
  هاتف ٠٥/٣٧٤٤١٥١ فاكس ٠٥/٣٧٤٤١٥٢
- **فرع المنطقة الحرة**
  هاتف ٠٥/٣٨٢٦١٩٦ ، فاكس ٠٥/٣٨٢٦١٩٥
- **فرع الزرقاء الجديدة**
  هاتف ٠٥/٣٨٦٤٥٥٦ ، فاكس ٠٥/٣٨٦٤٥٥٧

الفروع خارج الأردن

- **الإدارة الإقليمية وفرع رام الله**
  هاتف ٢٤٠٦٤٤٧ ٢ ٩٧٠+ ، فاكس ٢٤٠٦٤٤٣ ٢ ٩٧٠+
- **فرع نابلس**
  هاتف ٢٣٧٦١٤ ٩٢ ٩٧٠+ ، فاكس ٢٣٧٧١٨١ ٩٢ ٩٧٠+
- **فرع قبرص**
  هاتف ٨٧٥٥٥٥ ٢٥ ٣٥٧+ ، فاكس ٥٨٢٢٣٩ ٢٥ ٣٥٧+

مواقع أجهزة الصراف الآلي

- الادارة العامة (من خلال السيارة)
- الادارة العامة / الشارع الرئيسي
- الفرع الآلي – جبل عمان
- فرع الزرقاء
- فرع الوحدات
- فرع تلاع العلي
- فرع جبل الحسين
- فرع العقبة
- فرع ابو علندا
- فرع اليرموك
- فرع وادي السير
- فرع الجبيهة
- فرع الرصيفة
- فرع عمره
- فرع ماركا
- فرع ابن خلدون
- فرع الشميساني
- فرع شارع المدينة المنورة
- فرع الزرقاء الجديدة
- فرع مادبا
- فرع حي نزال
- الفرع الآلي – الصويفية
- فرع البقعة
- فرع المقابلين
- فرع الصويفية
- فرع عبدون
- فرع ابو نصير
- فرع مكة مول – شارع مكة
- فرع مرج الحمام
- فرع شارع عبد الله غوشة
- فرع وادي صقرة
- فرع الرابية
- فرع دابوق
- فرع اربد
- فرع شارع الحصن – اربد
- فرع جامعة اليرموك – اربد
- فرع المدينة الرياضية
- مكتب المفرق
- مكتب السلط
- مكتب الكرك
- مكتب جامعة عمان الاهلية
- مكتب جامعة البترا
- مكتب صويلح
- الجامعة الأردنية
- السيفوي – الشميساني
- شركة زين / مبنى الإدارة العامة
- كوزمو للتسوق
- سيتي مول
- عمان مول
- استقلال مول
- البركة مول – الصويفية
- جهاز صراف آلي متنقل
- كازية المناصير / طبربور
- كازية المناصير / وادي السير
- كازية المناصير / الزرقاء
- فرع رام الله
- فرع نابلس

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

صندوق بريد : (٩٧٧٦) عمان ١١١٩١ الأردن
هاتف : ٥٦٢٩٤٠٠ (٩٦٢ ٦) – فاكس : ٥٦٩٥٦٠٤ (٩٦٢ ٦)
SWIFT : JKBAJOAM - E-mail : webmaster@jkbank.com.jo
http://www.jordan-kuwait-bank.com